جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور الجامعة في صنع السياسة العامة وانعكاساتها الاجتماعية.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية
تخصص: تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالب:
بوشن علي.

تحت إشراف الدكتور:
حكيم سمير

لجنة المناقشة:

بن عودة محمد الأمين	جامعة غرداية	رئيسا
حكيم سمير	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
خير الناس حمزة	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية
2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية UN .47.01

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

شهادة تصحيح المذكرة

يشهد الأستاذ بن عودة محمد الأمين بصفته (رئيسا او مناقشا)
في لجنة المناقشة لمذكرة الماستر للطالب(ة) : بوطن علي
رقم التسجيل : 202039079 ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
شعبة: العلوم السياسية التخصص : تنظيم سياسي وإداري الموسم الجامعي: 2024/2025

أن المذكرة المعنونة بـ
: دور الجامعة في صنع السياسة العامة وانعكاساتها الاجتماعية

تم تصحيحها من طرف الطالب وهي صالحة للإيداع.

إمضاء الاستاذ المكلف بمتابعة التصحيح (رئيس اللجنة أو الممتحن)

غرداية في : 2025/06/15

رئيس القسم
رئيس قسم العلوم السياسية
أ.بصير مصطفى

جامعة غرداية
قسم العلوم السياسية
كلية الحقوق و العلوم السياسية

ملاحظة : تودع هذه الوثيقة على مستوى القسم

شكر وعرفان

بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل، فإننا نتوجه إليه سبحانه وتعالى أولا وأخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي عمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم :

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف **د. حكيم سمير** على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معنا ، وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق الإتمام هذه الدراسة، فله منا فائق التقدير والاحترام ، كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا .

وبشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو الكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة.

الإهداء

أهدي هذا الانجاز الى كل من والدي الكريمين اللذان كانا سندا لي في الدراسة و التعليم

كما أهدي هذا الانجاز إلى أساتذتي الذين علمونا سنيناو أطوارا والى جميع أفراد عائلتي وأصدقائي و أصدقائي في الدراسة

وكل من أعانني ولو بكلمة خير.

مقدمة

مقدمة

منذ نشأة الجامعات الحديثة في أوروبا خلال العصور الوسطى، ومرورًا بتحولها إلى مؤسسات محورية في عصر النهضة والتنوير، لعبت الجامعة دورًا بارزًا في إنتاج المعرفة وتوجيه المجتمعات نحو التقدّم. ومع تطور مفهوم الدولة الحديثة، أصبح يُنظر إلى الجامعة ليس فقط كمصدر للتعليم والبحث، بل كفاعل استراتيجي في عملية صنع القرار العام. وقد تعزّز هذا الدور في القرن العشرين، خاصةً في الدول المتقدمة، حيث باتت الجامعات شريكًا أساسيًا في صياغة السياسات العامة، من خلال مراكز الدراسات، والبحوث التطبيقية، والاستشارات التي تقدمها لصانعي القرار في السياق العربي، لا يزال هذا الدور في طور التشكّل، رغم الجهود المتزايدة لبعض الجامعات في الانخراط في قضايا المجتمع وتقديم حلول علمية للمشكلات العامة، ويُعد النموذج التونسي مثالًا مهمًا في هذا الصدد، حيث بدأت بعض الجامعات بعد الثورة في 2011 في الانخراط بشكل أكبر في النقاشات العامة، وتقديم رؤى في مجالات العدالة الانتقالية، والإصلاح الإداري، والسياسات التعليمية.

فالسياسة العامة فكرة معقدة نوعا ما، ومع ذلك هو مصطلح لزج المذاق، يستعمل في كثير من الأماكن إذ إن السياسة العامة تمثل ذلك الممر الحلزوني المؤطر واللامؤطر أحيانا، الذي يجد المارون أنفسهم مجبرون على المرور به صناعا للقرار ومنفذين له ومستفيدين من القرار، إذا أنه لا مفر للخيارات المجتمعية أو السياسية أو الوطنية، إلا أن تكون منصهرة خلف أبجديات السياسية العامة

إذ يتناول هذا البحث دور الجامعة في صنع السياسة العامة، مركزًا على تحليل الإطار النظري لمساهمة المؤسسات الأكاديمية في عملية اتخاذ القرار، واستعراض الآليات التي تعتمدها الجامعات في التأثير على السياسات، مثل المجتمع المدني، ومراكز الأبحاث، ودور الجامعة في التنشئة السياسية. كما يناقش البحث الانعكاسات الاجتماعية لهذه المساهمة، من حيث دورها في تعزيز العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، وتحقيق التنمية المجتمعية

المستدامة .وختامًا نطر إشكالية مفادها: كيف يمكن تفعيل دور الجامعة في صناعة السياسة العامة بما يضمن تحقيق أثر اجتماعي ملموس ومستدام؟

يسعى البحث إلى الإجابة عن سؤال محوري: كيف يمكن تفعيل دور الجامعة في صناعة السياسة العامة في السياقات العربية، وبما يضمن تحقيق أثر

أسباب اختيار الموضوع: يعود اختيارنا لموضوع الدراسة للأسباب التالية:

- الأسباب الذاتية: تنبع هذه الدراسة من دوافع معرفية وأكاديمية تتعلق برغبة الباحث في تعميق الفهم حول السياسة العامة وأثر الجامعة في تفعيل السياسة العامة، باعتبار الجامعة قطاعًا واعدًا واستراتيجياً يتقاطع مع قضايا التنمية والبيئة والاقتصاد. كما تعكس الدراسة اهتمامًا شخصيًا بمسألة الجامعة والسياسة العامة ، لا سيما في الجزائر. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحاجة إلى معالجة علمية ممنهجة لموضوع يشهد تطوراً مستمراً في السياسات والممارسات، شكلت دافعاً جوهرياً للبحث والتحليل.
- الأسباب الموضوعية:
- التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية تدفع الجامعات إلى لعب دور استشرافي للمساهمة في توجيه السياسات المستقبلية.
- الطلب المجتمعي المتزايد على العدالة والمساواة يعزز دور الجامعة كمؤسسة ناقدة وموجهة للمسار التنموي والسياسي.
- الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني وجود توجه نحو إشراك مختلف القطاعات في صنع القرار، ومنها الجامعات.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- الأهمية العلمية:

- إعداد جيل مثقف وواعي سياسيًا من خلال تفاعل الطلبة والأكاديميين مع قضايا السياسة العامة، تُسهم الجامعة في إعداد مواطنين قادرين على فهم القضايا الوطنية والمشاركة في معالجتها.
- تشجيع مبدأ المشاركة المجتمعية من خلال التأكيد على أهمية إشراك الجامعات في حوار السياسات، يعزز الموضوع ثقافة الشراكة والتكامل بين الدولة والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع.

- الأهمية العملية: أما من الناحية العملية، فتكمن أهمية الدراسة في قدرتها على تقديم تشخيص دقيق للواقع الحالي لدور الجامعة في صنع السياسة العامة مع تسليط الضوء على النتائج المتحصل عليها لدور الجامعة في صنع الساسة العامة، وكذا العراقيل التي تعيق تنفيذها. وهو ما يجعلها أداة مرجعية لصناع القرار، تساعد في تقييم السياسات المعتمدة واقتراح بدائل عملية قابلة للتطبيق، كما توفر مؤشرات مهمة للجهات الفاعلة، سواء كانت حكومية أو خاصة، تسهم في تحسين الأداء وتحقيق أهداف الانتقال بالجانب الاجتماعي والاقتصادي.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال دراستنا تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

هدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تطلع به الجامعات في صنع السياسات العامة، وذلك من خلال تحليل مساهماتها الأكاديمية والبحثية، والعلاقات التفاعلية بينها وبين مؤسسات صنع القرار. وتنقسم أهداف الدراسة إلى ما يلي:

_تحليل الدور الاستراتيجي للجامعات في التأثير على صناعة السياسات العامة من خلال إنتاج المعرفة وتقديم الاستشارات وصياغة المبادرات التي تستند إلى البحث العلمي .

_استكشاف الآليات والوسائل التي تعتمدها الجامعات للمشاركة في صياغة السياسات العامة، سواء عبر مراكز البحوث، أو من خلال الشراكات مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

_ تقييم مستوى تفاعل صانعي القرار مع المخرجات الأكاديمية والبحثية للجامعات، ومدى تأثير هذه المخرجات في توجيه السياسات العامة وتطويرها.

التعرف على التحديات والعوائق التي قد تعيق مساهمة الجامعات في صناعة السياسات العامة، سواء كانت تحديات تنظيمية أو تشريعية أو تتعلق بالتمويل والتواصل.

_ اقتراح مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز دور الجامعات في دعم السياسات العامة، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وصناعة القرار الرشيد.

الدراسات السابقة: من اهم الدراسات التي اعتمدنا عليها نذكر الاتي:

.دراسة عبد الرحمن العساف (2012) – "دور الجامعات السعودية في دعم صناعة القرار العام :"النتائج: الدور ما زال محدودًا، وهناك حاجة لتعزيز الشراكات البحثية مع مؤسسات الدولة .الانعكاسات الاجتماعية: ضعف مساهمة الجامعة يؤدي إلى فجوة معرفية بين صانع القرار ومجريات الواقع .

2. دراسة الطاهر حسن (2018) – "الجامعة العربية وصنع السياسات العامة: دراسة حالة السودان :"النتائج: بالرغم من وجود كفاءات أكاديمية، إلا أن التفاعل بين الجامعة وصناع القرار يتأثر بالبيئة السياسية .الانعكاس: عدم استثمار مخرجات البحث الجامعي في السياسات العامة يضعف التنمية الاجتماعية.

3. دراسة منال جاد (2020) – "الجامعة وصياغة السياسات التعليمية في مصر :"النتائج: مساهمة الجامعات في تطوير السياسات التعليمية كانت فعّالة في فترات معينة، خصوصًا عبر مراكز الدراسات .الانعكاسات الاجتماعية: تحسين جودة التعليم، وزيادة وعي المجتمع بأهمية التعليم كأداة للتغيير .

مقدمة

إشكالية الدراسة: تُعد السياسات العامة أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق التنمية الشاملة وتلبية احتياجات المجتمع. وفي ظل تعقيد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه المجتمعات الحديثة، أصبحت الحاجة ماسة إلى إشراك مؤسسات المعرفة، وعلى رأسها الجامعات، في عمليات صنع السياسات العامة .ورغم الإمكانات العلمية والبحثية الكبيرة التي تمتلكها الجامعات، إلا أن مساهمتها الفعلية في التأثير على السياسات العامة لا تزال محل جدل وتساؤل في العديد من الدول، لا سيما في الدول النامية، حيث تواجه هذه المؤسسات تحديات متعلقة بضعف التواصل مع صانعي القرار، أو غياب آليات مؤسسية واضحة لربط المعرفة الأكاديمية بمراكز اتخاذ القرار .وفي هذا السياق، تبرز الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة في التساؤل الآتي :

كيف يمكن تفعيل دور الجامعة في صناعة السياسة العامة بما يضمن تحقيق أثر اجتماعي ملموس ومستدام؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

_ فيما يتمثل مفهوم السياسة العامة وماهي أنواعها؟ .

_فيما تتمثل الجامعة الجزائرية وماهي المراحل التي مرت بها؟

_فيما تكمن علاقة الجامعة بالسياسة العامة؟

الفرضيات: للإجابة عن الإشكالية السابقة والأسئلة الفرعية المندرجة تحتها تم اقتراح الفرضيات التالية:

ـ يمكن تفعيل دور الجامعة في صناعة السياسة العامة من خلال التنشئة السياسية.

_يمكن تفعيل دور الجامعة في صنع السياسة العامة من خلال تعزيز روح المواطنة.

ـ يمكن تفعيل دور الجامعة في صنع السياسة العامة من خلال المشاركة السياسية.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

أ- **الحدود الزمانية:** يمتد مجال هذه الدراسة من سنة 2000 الى سنة 2025م.

ب- **الحدود المكانية:** تم تحديد الإطار المكاني للدراسة في الجزائر بشكل عام، باعتبارها البلد المعني بالسياسة العامة، وكذا الجامعة التي تحدثنا فيها عن الجامعة الجزائرية

مناهج ومقاربات الدراسة:

أ- **المناهج:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي** لتقديم وصف دقيق وموضوعي لواقع السياسة العامة في الجزائر ،واستعراض مسار الجامعة الجزائرية ومراحل تطورها من بعد الاستقلال الى يومنا هذا .

ب- **المنهج التحليلي** إذ يهدف إلى تحليل مضمون السياسة العامة والجامعة الجزائرية من خلال تقديم الإنجازات بما يتعلق بالجامعة الجزائرية ورصد المعوقات المؤثرة في مسار تنفيذها، وذلك اعتمادًا على تقارير رسمية، نتائج على أرض الواقع، مراجع علمية محكمة، ودراسات سابقة.

ت- **المقاربات:** تم الاستعانة بمجموعة من المقاربات أهمها:

1. **المقاربة المؤسساتية** :تركز هذه المقاربة على دراسة الهياكل التنظيمية والمؤسسية التي تؤطر علاقة الجامعة بالدولة، وتحلل كيفية عمل هذه المؤسسات، والأدوار الرسمية وغير الرسمية التي تؤديها في العملية السياسية، بما في ذلك مساهمتها في رسم السياسات العامة.
2. .**المقاربة التشاركية** :تُبرز هذه المقاربة أهمية إشراك مختلف الفاعلين في صياغة السياسات، ومن بينهم الجامعات كمصدر للمعرفة والخبرة. وتساعد على فهم آليات

التعاون بين الجامعات وصانعي السياسات، وأثرها على تحقيق الحوكمة الرشيدة واتخاذ قرارات مبنية على الأدلة.

3. .**المقاربة المعرفية:** تعنى هذه المقاربة بدور المعرفة العلمية والأطر الفكرية في التأثير على اتجاهات السياسات العامة. وتُستخدم لتحليل كيفية انتقال المعرفة من الجامعة إلى مراكز صنع القرار، ومدى تأثيرها في تشكيل الفهم المشترك للقضايا العامة.

أدوات جمع المعلومات: أبرز أدوات جمع المعلومات التي تناولتها الدراسة:

- **تحليل الوثائق:** تم الاعتماد على تحليل محتوى مجموعة من الوثائق الرسمية، كالتقارير الحكومية، والوثائق الصادرة عن الجامعات (استراتيجيات، برامج بحثية، اتفاقيات شراكة)، وكذلك الدراسات السابقة ذات الصلة، بهدف استخلاص المعطيات التي توضح طبيعة العلاقة بين الجامعة وصنع القرار السياسي.
- **الدراسات السابقة والمقالات العلمية:** تُستخدم لفهم الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

صعوبات الدراسة: من أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها خلال البحث في هذا الموضوع:

- قلة الدراسات السابقة المرتبطة مباشرة بالموضوع قد يصعب على الباحث إيجاد مراجع دقيقة ومباشرة حول العلاقة بين الجامعة وصنع السياسة العامة في السياق العربي أو المحلي.
- الوقت غير الكافي للإلمام بكافة الموضوع من كل جوانبه.

هيكل الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واثبات صحة الفرضيات أو نفيها تم تقسيم هذه الدراسة الى 3فصول:

يتطرق الفصل الأول: للإطار المفاهيمي للسياسة العامة في الجزائر، وقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث إن المبحث الأول تناول مفاهيم نظرية حول السياسة العامة حيث قسم الى ثلاث مطالب ،أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه الى مراحل والجهات الفاعلة في صنع السياسة العامة، أما الفصل الثاني فتم التطرق فيه الى الجامعة الجزائرية، حيث

تم التطرق في المبحث الأول الى ماهية الجامعة الجزائرية، حيث تم التطرق فيه الى أربع مطالب ، أما المبحث الثاني تطرقنا الى وظائف ومعدات وأهداف الجامعة الجزائرية، حيث قسم الى ثلاث مطلب ، أما الفصل الثالث فكان حول رسم الجامعة الجزائرية للسياسة العامة: الآثار والانعكاس، حيث تطرقنا في الفصل الأول الى دور الجامعة في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي، حيث قسم الى ثلاث مطالب، والمبحث الثاني والذي تحدثنا فيه النخب العلمية ورسم السياسة العامة والذي تطرقنا فيه الى ثلاث مطالب ، وبعدها الخاتمة ، ثم الفهرس، وقائمة المراجع، ثم الملخص.

.

الفصل الأول

للإطار المفاهيمي

للسياسة العامة في الجزائر

المبحث الاول: مفاهيم نظرية حول السياسة العامة

تعد السياسة العامة من المفاهيم الأساسية في علم السياسة والإدارة العامة، حيث تمثل الأداة التي تعتمدها الحكومات لتنظيم الحياة العامة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة. وتتشكل السياسة العامة من مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطات المختصة لمعالجة قضايا المجتمع والاستجابة لاحتياجات الأفراد والمؤسسات. وبما أن السياسة العامة تتأثر بالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، فإن دراستها تتطلب فهماً عميقاً لمختلف العوامل المؤثرة في صنعها وتنفيذها وتقييمها. وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تقديم إطار نظري حول السياسة العامة، من خلال التعريف بها، وبيان خصائصها وأهم مكوناتها، بالإضافة إلى استعراض المراحل التي تمر بها في دورة صنع القرار.

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة

لغة:

تشير كلمة "سياسة" إلى ترجمة لمصطلح Politique في الفرنسية وPolitics في الإنجليزية، وكلاهما يعود أصلهما إلى الكلمة اليونانية Polis، والتي تعني "الحاضرة" أو "المدينة"، أي المجتمع الذي يجمع المواطنين الذين يشكّلون المدينة.[1]

أما في اللغة العربية، فإن السياسة مأخوذة من الفعل "ساس يسوس سياسة"، وترد في "لسان العرب" ضمن مادة "سوس"، حيث تعني تدبير الأمور ورعاية الشؤون. يقال "يسوس الدواب" أي يهتم بها ويدربها، كما تعني السياسة في هذا السياق الإدارة الحكيمة للأمور بما يصلحها.[2] ومن منظور شرعي، تُعرَّف السياسة بأنها "رعاية شؤون الرعية من قبل وليّ الأمر بما يحقق

[1] عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، بيروت، 1989، ص 03.

[2] بلال دربال، السياسة اللغوية المفهوم و الآلية ، مجلة المخبر ، 2014، ص 321

مصالحهم، من خلال التوجيه والتشريع ووضع النظم والترتيبات الإدارية اللازمة لجلب المنافع ودرء المفاسد".[1]

من ناحية أخرى، يرى الباحث حسن صعب في كتابه علم السياسة أن كلمة "السياسة" في العربية لا تعكس تمامًا المعنى الأصلي للكلمة اليونانية، وأن المصطلح الأقرب لهذا المعنى هو "السياسة المدنية". لذلك، شاع استخدام مصطلحي "السياسة المدنية" و"العلم السياسي" عند فلاسفة العصور الوسطى، الذين تأثروا بالفكر الفلسفي اليوناني.

وفي حين أن الأدبيات العربية تعطي لكلمة "السياسة" دلالات متعددة، فإن مصطلح "السياسة العامة" لا يمتلك تعريفًا لغويًا دقيقًا وثابتًا، لكنه يرتبط بمفهوم "السياسة الشرعية"، وهو ما سيتم التطرق إليه لاحقًا.

أما في الأدبيات الغربية، فقد حدد الباحث الفرنسي باتريك هاسنتوفل (Patrick Hassentenfel) ثلاثة معانٍ رئيسية لمفهوم السياسة:

Polity، وهو مستمد من Polis و Politeia في اليونانية، ويشير إلى الفاعلين والمؤسسات المكوّنة للمدينة.

Politics، ويعني الصراع بين الأفراد أو الجماعات على السلطة.

Policy، والذي يعبر عن مجموعة من الإجراءات والتفاعلات القائمة على مبادئ الحكم الرشيد والعقلاني.[2]

ويضيف باتريك أن مصطلح "السياسة العامة" (Politique Publique) يجمع بين المعنيين الأول والثالث، أي أنه يشير إلى السياسات التي تعتمدها السلطات الرسمية ضمن إطار الحكم والإدارة العامة.

---

[1] عبد النور ناجي ومبروك ساحلي ، مقدمة في دراسة السياسة العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، عنابة ، 2014، ص 13.

[2] Patrick Hassenteufel, sociologie politiqe : l'action publique, Paris:armand colin éditeur, 2008, p 7

اصطلاحا:

تعددت تعريفات السياسة العامة، حيث قدم العديد من الباحثين تصورات مختلفة حول ماهيتها وأبعادها. وفي هذا الإطار، سنستعرض بعض هذه التعريفات ونتناول الاختلافات بينها.

تعريف هارولد لازويل Harold Lasswell

يعرّف هارولد لازويل السياسة العامة بأنها: "من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟"، حيث يركز على توزيع الموارد والقيم والمزايا بين أفراد المجتمع من خلال ممارسة القوة أو النفوذ.[1] رغم أهمية هذا التعريف في تحليل تأثير القوى النافذة، إلا أنه يكتنفه الغموض، إذ يتناول عدة مفاهيم سياسية مثل السلطة والصراع دون تقديم تفسير كافٍ لكيفية تشكل العلاقات السياسية.[2]

من جهة أخرى، يرى توماس بركلاند Thomas A. Birkland أن هذا التعريف يسلط الضوء على ثلاثة شروط أساسية للسياسة العامة، وهي: المنافسة للحصول على الموارد، الحاجة إلى التعاون لصنع القرار، وطبيعة السلطة السياسية.[3]

تعريف ديفيد إيستون David Easton

يقدم ديفيد إيستون تعريفًا آخر للسياسة العامة باعتبارها: "التخصيص السلطوي للقيم لكل المجتمع".[4] ويتميز هذا التعريف بتوضيح البعد الحكومي في توزيع الموارد. لكن بحسب ناجي

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1، عمان ،2001 ، ص32

[2] هشام زغاشو ، صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية ، 2015 ، ص 77

[3] Thomas A.Birkland, An introduction to the policy process theories, concepts, and models of public policy making, New York: M.E.Sharpe. Inc, 3rd ed,2011,p6

[4] أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط2، عمان ، 2002، ص 11

عبد النور ومبروك ساحلي، فإن هذا التعريف يفتقر إلى عنصر المشاركة في صنع السياسة العامة.

تعريف توماس داي Thomas Dye

يرى توماس داي (Thomas Dye، 1972) أن السياسة العامة هي "كل ما تختار الحكومات أن تقوم به أو لا تقوم به"، مما يربط السياسة العامة بقرارات الدولة وأفعالها. إلا أن هذا التعريف يواجه بعض القصور، حيث يركز على دور الحكومة وحدها، متجاهلًا تأثير الفاعلين غير الرسميين مثل الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، ووسائل الإعلام، التي تسهم في توجيه القرارات وصياغة السياسات من خلال التأثير على الرأي العام وصناع القرار. كما أنه لا يحدد المعايير التي تستند إليها الحكومات في اتخاذ القرارات أو الامتناع عنها، إذ تتأثر هذه العملية بعوامل عدة، منها الأيديولوجيا السياسية، والمصالح الاقتصادية، والضغوط المجتمعية والدولية، مما يجعل السياسة العامة نتاجًا لتفاعل معقد بين مختلف القوى والمؤثرات داخل الدولة وخارجها.[1]

تعريف جيمس أندرسون James Anderson

يعرّف جيمس أندرسون (James Anderson، 1975) السياسة العامة بأنها "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي للتعامل مع مشكلة أو قضية"، مما يشير إلى أنها عملية منظمة تتجاوز مجرد اتخاذ قرار، لتشمل وضع خطط واستراتيجيات وتنفيذها عمليًا. ويميز أندرسون بين القرار السياسي، الذي يمثل اختيارًا بين بدائل، والسياسة العامة، التي تعد برنامجًا متكاملًا يسعى إلى تحقيق أهداف محددة. ومع ذلك، لا يوضح هذا التعريف الفاعلين الأساسيين في صياغة هذه البرامج، حيث يركز على العملية دون تحديد الجهات المسؤولة عنها. وبينما تعدّ الحكومات الفاعل الرسمي في صنع السياسة العامة، فإن جهات أخرى، مثل الأحزاب

[1] Thomas R Dye, understanding public policy, New Jersey: Prentice Hall Inc Englewood cliffs, 2nd, 1975, pl

السياسية، وجماعات المصالح، والمنظمات غير الحكومية، تسهم في تشكيل السياسات والتأثير على مساراتها، مما يجعل السياسة العامة نتاجًا لتفاعل معقد بين مختلف القوى والمؤثرات.[1]

تعريف مايكل كرافت Michael Kraft وسكوت فيرلونغ Scott Furlong

يعرّف مايكل كرافت وسكوت فيرلونغ السياسة العامة بأنها "عملية تصرف الحكومة أو عدم تصرفها عند التجاوب مع مشكلة اجتماعية"، وهو تعريف يؤكد على دور الحكومة باعتبارها الفاعل الرئيسي في صنع السياسة العامة، سواء من خلال التدخل لحل المشكلات أو الامتناع عن اتخاذ إجراءات، مما يجعل عدم التصرف بحد ذاته خيارًا سياسيًا. ويقترب هذا التعريف من طرح توماس داي، حيث يركز على قرارات الحكومة وأفعالها، لكنه لا يعالج الإشكاليات المتعلقة بتحديد متى ولماذا تتجاوب الحكومة مع القضايا المجتمعية. فغالبًا ما تتأثر استجابة الحكومات بعوامل متعددة، مثل الضغوط السياسية والاقتصادية، والتأثيرات الإعلامية، والاحتجاجات الشعبية، مما يجعل التجاوب مع المشكلات الاجتماعية عملية معقدة تخضع لحسابات متعددة تتجاوز مجرد اتخاذ القرار أو الامتناع عنه.[2]

تعريف إيف ميني Yves Meny وجيان كلود تونيغ Jean Claude Thoening

يُعرف الباحثان السياسة العامة بأنها "برنامج عمل حكومي في قطاع مجتمعي أو قطاع جغرافي"، وهو تعريف يعتمد على المقاربة القطاعية، حيث ينظر إلى السياسة العامة بوصفها مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة لمعالجة قضايا تخص مجالات معينة، مثل الصحة، والتعليم، والاقتصاد، أو تستهدف مناطق جغرافية محددة. غير أن هذا التعريف، رغم وضوحه في تحديد نطاق عمل السياسة العامة، يربطها بالحكومة كفاعل رئيسي، متجاهلًا دور الفاعلين الآخرين، مثل منظمات المجتمع المدني، وجماعات المصالح، والمؤسسات

[1] أندرسون جيمس ، صنع السياسات العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1999، ص15

[2] عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة بين النظرية والتطبيق ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية، دط، مصر، 2010، ص 9.

الدولية، التي قد تؤثر في صياغة وتنفيذ السياسات العامة. كما لا يعالج هذا التعريف مسألة التفاعل بين الفاعلين المختلفين في صنع السياسات، مما يجعله أكثر انحصارًا في الرؤية التقليدية التي تركز على الدولة بوصفها المحرك الأساسي للعمل السياسي والمجتمعي.[1]

تعريف بيير ميلر Pierre Muller

بحسب بيير ميلر توجد سياسة عامة عندما تحاول سلطة سياسية، محلية أو وطنية، وضع برنامج عمل منسق لتغيير المحيط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي"، مما يعني أن السياسة العامة ليست مجرد قرارات منفصلة، بل هي خطة متكاملة تهدف إلى إحداث تغيير في بيئة المجتمع على مستويات مختلفة. ويتقاطع هذا التعريف مع تعريف ميني وكلود، حيث يشتركان في اعتبار السياسة العامة عملية منظمة تهدف إلى إحداث تأثير اجتماعي واسع، لكنه يتميز عنهما بالتركيز على تباين المستويات الوطنية والمحلية، مشيرًا إلى أن صنع السياسة العامة لا يقتصر على الدولة المركزية، بل يمكن أن يكون أيضًا من اختصاص السلطات المحلية. ومع ذلك، لا يوضح هذا التعريف بالتفصيل آليات التنسيق بين المستويات المختلفة، ولا كيفية تفاعل الفاعلين السياسيين والمؤسسات في صياغة السياسات وتنفيذها ضمن هذا الإطار المتعدد المستويات. [2]

تعريف بي. غاي بيترز B. Guy Peters

يعرّف بيترز غاي السياسة العامة بأنها "مجموعة الأنشطة الحكومية التي تؤثر في حياة الناس، سواء قامت بها الحكومة مباشرة أو من خلال وكلائها"، مما يعكس الدور المحوري للدولة في توجيه المجتمع من خلال سياساتها المختلفة. ويشير هذا التعريف إلى أن تنفيذ السياسة العامة لا يقتصر على الحكومة فحسب، بل قد يتم عبر وكلاء مثل الشركات الخاصة،

[1] Pierre Muller, les politiques publiques, France, presses universitaires, 8 éditions, 2010, p22

[2] Marc Jacquemain et Bruno Frère, paradigm pour le xxi scècle, Belgique éditions de boeck université, 1 er édition, 2008,p54

أو المنظمات غير الحكومية، أو الهيئات المستقلة، مما يوسع نطاق تأثير الدولة بطرق غير مباشرة. ومع ذلك، فإن التعريف يظل محدودًا في تركيزه على الحكومة كفاعل رئيسي، دون تحديد دور وتأثير الفاعلين غير الحكوميين، مثل الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، ووسائل الإعلام، التي تلعب دورًا مهمًا في صياغة وتنفيذ السياسة العامة. كما لا يتناول التعريف كيفية تفاعل هذه الأطراف مع الحكومة، أو مدى استقلاليتها في التأثير على السياسات، مما قد يوحي بأن الدولة تحتكر عملية صنع القرار، في حين أن الواقع يشير إلى وجود تفاعل معقد بين مختلف الفاعلين الذين يسهمون في تشكيل السياسات العامة وتنفيذها.[1]

تعريف فينست لوميو Vincent Lemieux

يعرف فينست لوميو السياسة العامة بأنها "نتاج الأنشطة التي تهدف إلى حل المشكلات العامة ضمن عملية سياسية متكاملة تتطور مع الزمن"، وهو تعريف يعتمد على المقاربة النسقية، حيث ينظر إلى السياسة العامة بوصفها عملية ديناميكية تتفاعل مع السياقات البيئية والسياسية المتغيرة. ويؤكد هذا التعريف على أن صنع السياسة العامة ليس مجرد قرار ثابت، بل هو مسار مستمر من التكيف والتطوير وفقًا للظروف المحيطة والتحديات المستجدة. كما أن ربط السياسة العامة بالتغيرات البيئية والسياسية المستمرة يعكس فهمًا عميقًا لدورها في الاستجابة للمطالب المجتمعية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، لا يحدد هذا التعريف الفاعلين الأساسيين في صنع السياسات، ولا يوضح كيفية تفاعلهم داخل هذا النسق الديناميكي، مما قد يجعل من الصعب فهم طبيعة العلاقات بين الحكومة، والجهات الفاعلة الأخرى، ومدى تأثيرها في عملية صنع القرار.[2]

تعريف ريشارد روز Richard Rose

---

[1] عبد الفتاح ياغي، المرجع السابق، ص 8

[2] Knoepfel Peter and others, analyses et pilotage des politiques publiques : France Suisse Canada, Québec: Presses de l'Université du Québec, 2015,p23.

يعرّف ريشارد روز السياسة العامة بأنها "برنامج عمل حكومي يحتوي على قوانين وتخصيصات مالية وإدارات لتحقيق أهداف معينة".[1] لكن، بحسب الباحث ريجيان لاندري Rejean Landry، فإن هذا التعريف يعاني من عدة عيوب، منها إغفاله للبعد غير السياسي، وتركزه على الأفعال الحكومية دون الإشارة إلى النوايا المستقبلية للحكومات. [2]

تعريف كلارك كوشرا Clarke Cochran وزملائه

يرى كلارك كوشرا وزملاؤه أن السياسة العامة "مجموعة من الإجراءات المعتمدة من الحكومة، والتي لا تقتصر على سن القوانين فقط". ويشترط تعريفهم توافر ثلاثة عناصر:[3]

دورة عمل متكاملة تشمل اتخاذ القرارات أو الامتناع عنها.

وجود إجراءات رسمية لتنفيذ السياسة.

إمكانية فشل السياسة في تحقيق أهدافها.

تعريف ورنر بيسمان Werner Bussmann وزملائه

يرى هؤلاء الباحثون أن السياسة العامة "عبارة عن مجموعة قرارات وإجراءات منسقة يتخذها الفاعلون الرسميون وغير الرسميين لحل المشكلات الاجتماعية". يتميز هذا التعريف بإبرازه دور الفواعل غير الحكومية في صنع السياسة.[4]

تعريف خليفة فهمي الفهداوي

---

[1] صالح بلحاج ، تحليل السياسات العامة: الجزء الأول الديناميكيات والمعارف الأساسية، دار بن مرابط ، دط، الجزائر ، 2015، ص 9

[2] Réjean Landry, introduction à l'analyse des politiques, Canada les presses de l'université de laval, 1980 ,p3.

[3] Clarke E Cochran and all, American public policy an introduction, United States of America: Michael Rosenverg, 9th edition, 2009, p1.

[4] Werner Bussmann Ulrich Kloti, Peter Knoepfel, politiques publiques évaluation, Paris, ECONOMICA collection politique comparée ECONOMICA, 1998, p59

يقدم خليفة الفهداوي تعريفًا نسقيًا للسياسة العامة، حيث يعتبرها "منظومة متغيرة تتفاعل مع بيئتها من خلال نشاطات حكومية تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة"، مما يعكس طبيعة السياسة العامة بوصفها عملية ديناميكية تتأثر بالمتغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتسعى إلى التكيف مع الظروف المحيطة. ويتميز هذا التعريف بشموليته، حيث يربط بين النشاط الحكومي، والتغيرات البيئية، والهدف النهائي المتمثل في تحقيق المصلحة العامة، مما يجعله أكثر تكاملًا في وصف السياسة العامة. ومع ذلك، فإن هذا التعريف يُعد أكثر تعقيدًا وطولًا مقارنة بالتعريفات الأخرى، مما قد يجعله أقل وضوحًا أو أكثر صعوبة في التطبيق عند مقارنته بالتعريفات المختصرة التي تركز على جانب محدد من السياسة العامة، مثل دور الحكومة أو عملية صنع القرار.[1]

تعريف بوريش رياض

يعتبر بوريش رياض أن السياسة العامة أن السياسة العامة "أداة لاتخاذ القرار تهدف إلى الحفاظ على الهياكل التنظيمية للدولة وتحقيق أهداف المجتمع"، مما يشير إلى دور السياسة العامة في تحقيق التوازن بين استقرار المؤسسات الحكومية وتلبية الاحتياجات المجتمعية. ويركز هذا التعريف على الوظيفة التنظيمية للسياسات العامة، حيث يراها وسيلة لضمان استمرارية الدولة والحفاظ على إطارها المؤسسي، مع التأكيد على دورها في توجيه المجتمع نحو تحقيق أهدافه. ومع ذلك، فإن هذا التعريف قد يكون محدودًا من حيث عدم توضيحه للجهات الفاعلة المختلفة في صنع السياسة العامة، كما أنه لا يعالج مسألة الديناميكية والتكيف مع التغيرات السياسية والاقتصادية، مما يجعله أكثر تركيزًا على الجانب المؤسسي والتنظيمي للسياسات العامة.[2]

---

[1] الفهداوي خليفة فهمي ، السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، دط، مصر، 2001، ص38

[2] Riadh Bouriche, analyse des politiques publiques, revue sciences humaines, 2006, p87

تعريف عبد الفتاح ياغي

يعرّف عبد الفتاح ياغي السياسة العامة بأنها "تعبير عن سلوك الحكومات وأعمالها"، وهو تعريف واسع يربط السياسة العامة بالأنشطة التي تقوم بها الحكومات، سواء من خلال التشريعات، أو القرارات، أو البرامج التنفيذية. ويتميّز هذا التعريف بشموله لمختلف أوجه الأداء الحكومي، لكنه يظل عامًا وغير محدد من حيث آليات صنع السياسة العامة، حيث لا يوضّح المراحل التي تمر بها عملية صنع القرار، ولا الجهات الفاعلة المشاركة فيها، مثل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والمؤسسات الدولية. كما أنه لا يبرز العوامل التي تؤثر في عملية صنع السياسات، مثل البيئة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، مما يجعله أكثر وصفًا لنتائج السياسة العامة بدلاً من تحليل كيفية تشكّلها وتطورها.[1]

تعريف خيري قوي

يؤكد خيري قوي على الطبيعة الديناميكية للسياسة العامة، على الطبيعة الديناميكية للسياسة العامة، حيث يعرّفها بأنها "نتاج تفاعل معقد بين فاعلين رسميين وغير رسميين ضمن نظام سياسي محدد"، مما يعكس رؤية شمولية للسياسة العامة باعتبارها عملية تتجاوز القرارات الحكومية لتشمل التأثيرات المتبادلة بين مختلف الفاعلين. ويتميّز هذا التعريف بتركيزه على التفاعل بين الجهات الرسمية، مثل الحكومة والبرلمان، والجهات غير الرسمية، مثل الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، ووسائل الإعلام، مما يجعله أكثر قربًا من المقاربات التعددية في تحليل السياسات العامة. كما أنه يبرز السياق السياسي الذي تتم فيه هذه التفاعلات، لكنه لا يوضّح بشكل دقيق طبيعة العلاقة بين هذه الجهات المختلفة، ولا الآليات التي يتم من خلالها تحويل هذه التفاعلات إلى قرارات وسياسات ملموسة. ومع ذلك، فإن تأكيده على

[1] عبد الفتاح ياغي ، المرجع السابق، ص 11.

الديناميكية يعكس فهماً معاصرًا للسياسات العامة باعتبارها عمليات متغيرة ومتأثرة بالبيئة السياسية والاجتماعية.[1]

تعريف علي الدين هلال

يرى علي الدين هلال أن السياسة العامة "سلوك هادف تقوم به الحكومة أو إحدى الهيئات العامة في مجال عام"، مما يشير إلى أن السياسات العامة ليست مجرد إجراءات عشوائية، بل هي أفعال مدروسة تهدف إلى تحقيق غايات محددة في مجالات تمس المجتمع، مثل الصحة، والتعليم، والتنمية الاقتصادية. ويبرز هذا التعريف دور الهيئات العامة إلى جانب الحكومة في تنفيذ السياسة العامة، مما يعكس طبيعة العمل المشترك بين المؤسسات الرسمية. كما يشير هلال إلى تأثير الثقافة والإيديولوجيا في توجيه السياسات العامة، حيث تتشكل القرارات الحكومية وفقًا للقيم المجتمعية والاتجاهات الفكرية السائدة، سواء كانت ليبرالية، أو اشتراكية، أو محافظة. ومع ذلك، فإن هذا التعريف لا يتطرق إلى الآليات الدقيقة لصنع السياسة العامة، ولا إلى التفاعل بين الفاعلين المختلفين، مما يجعله يركز على البعد السلوكي للحكومة دون تحليل تفصيلي للعمليات المؤسسية التي تحكم صياغة السياسات وتنفيذها.[2]

تعريف سلوى شعراوي

تعرف سلوى شعراوي السياسة العامة بأنها "مجموعة القرارات التي تتخذها الحكومة لمواجهة المشكلات، سواء بطرق وقائية أو علاجية"، مما يؤكد على دور الدولة في التصدي للتحديات المجتمعية من خلال قرارات رسمية تهدف إلى منع حدوث الأزمات أو التعامل معها بعد وقوعها. ويتميز هذا التعريف بوضوحه في إبراز الوظيفة الأساسية للسياسات العامة كأدوات لحل المشكلات، لكنه يركز بشكل أساسي على البعد القراراي دون التطرق إلى الآليات التنفيذية

[1] خيري قوي، دراسة السياسة العامة ، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1988، ص 36

[2] على محمود محمد محمود، دور جماعات المصالح في صنع السياسات العامة في مصر دراسة حالة السياسة البيئية، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2007، ص 22

التي تترجم هذه القرارات إلى برامج ومشاريع واقعية. كما أنه لا يوضح دور الفاعلين غير الحكوميين، مثل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والمؤسسات المدنية، في عملية صنع وتنفيذ السياسات، مما يجعله تعريفًا مختصرًا لكنه غير شامل لجميع أبعاد السياسة العامة، خاصة فيما يتعلق بالجوانب التطبيقية والتفاعلات المؤسسية التي تؤثر في نجاح السياسات أو فشلها.[1]

تعريف عبد العزيز بن سطام بن عبد العزيز

يعرّف عبد العزيز بن سطام بن عبد العزيز السياسة العامة بأنها "منهاج الأمر بمصلحة عامة على الرعية"، وهو تعريف يربط السياسة العامة بالسياسة الشرعية، باعتبارها أداة لخدمة المجتمع وفق منظور إسلامي.[2]

تُظهر التعريفات المختلفة للسياسة العامة تباينًا واضحًا في التركيز على الفاعلين، والعملية السياسية، والأهداف، والآليات. وبينما تميل بعض التعريفات إلى التركيز على دور الدولة، تؤكد أخرى على تفاعل الفاعلين غير الرسميين والمجتمع. هذا التنوع يعكس الطبيعة المعقدة للسياسة العامة وأهميتها في توجيه المجتمعات نحو تحقيق أهدافها المشتركة.

المطلب الثاني: نشأة وتطور السياسة العامة

رغم حداثة ظهور مفهوم السياسة العامة، حظي مفهوم السياسة العامة باهتمام الفكر السياسي منذ القدم، حيث أشار العديد من المفكرين إلى بعض أبعاده ومقوماته، وهو ما يؤكد أن هذا الاهتمام يعود إلى اللحظة التي بدأ فيها الإنسان الكتابة عن السياسة. ويرى ألموند (Allmand) أن القضايا المجتمعية وكيفية التعامل معها كانت موضوعًا بارزًا في كتابات المفكرين الأوائل. وقد ساهمت كتابات هيرودوت وتوسيديدس، وبعض النصوص المنسوبة إلى

[1] ناجي عبد النور وساحلي مبروك، مقدمة في دراسة السياسة العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع، دط، عنابة ، 2014، ص25

[2] عبد العزيز بن سطام بن عبد العزيز، ضوابط سن السياسة العامة دراسة من المنظور الشرعي والإداري، مجلة الإدارة العامة، 2015، ص 559

زينوفون، بالإضافة إلى الدراسات المعيارية والتجريبية لأفلاطون وأرسطو، في وضع الأسس الأولى للفكر السياسي، كما أضاف نيكولو مكيافيلي في كتابه "الأمير" وأعمال منتسكيو في "روح القوانين" رؤى جديدة ساهمت في تطوير مفاهيم السياسة العامة. ولم يقتصر هذا الاهتمام على الغرب فقط، بل قدمت الثقافات الصينية والهندية والإسلامية نماذج مماثلة لتحديد آليات الحكم وإدارة المجتمع.

مع تطور علم الاجتماع خلال القرن التاسع عشر، أخذ علم السياسة يتبلور كحقل مستقل عن الفلسفة الأخلاقية، متخذًا طابعًا أكثر تخصصًا ضمن العلوم الاجتماعية. ونتيجة لهذا التطور، أصبحت السياسة العامة تُفهم باعتبارها نشاطًا اجتماعيًا معنيًا بتنظيم العلاقات بين المؤسسات وفقًا لمجموعة من القواعد. في هذا السياق، [1]ركز أرثر بيلي على أهمية دراسة النشاط الحكومي باعتباره مجالًا أكثر جوهرية من التوجهات السلوكية التقليدية في العلوم السياسية. كما رأى شرلز ماريام أن تحليل الواقع السياسي يجب أن ينطلق من فكرة أن الحكم هو عملية يمكن فهمها باستخدام أدوات علمية مثل الإحصاء، وهو ما أكده ريكاردسون الذي كان أول من أشار إلى إمكانية القياس الكمي في العلوم السياسية، حيث استخدم بيانات حكومية مخزنة في مؤلفيه "إحصائيات المنازعات الدامية" و"الأسلحة وانعدام الأمن".

قدّم هارولد لازويل (HAROLD D. LASSWELL) إسهامًا مهمًا في تطور دراسة السياسة العامة، حيث أكد على أهمية النهج التكاملي الذي يتجاوز الحدود التقليدية بين التخصصات المختلفة في العلوم الاجتماعية. واعتبر لازويل أن السياسة العامة ليست مجرد قرارات حكومية، بل عملية معقدة تتطلب تحليلًا علميًا متعدد الأبعاد يجمع بين الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والعلوم السياسية، وغيرها من المجالات. وقد حدد لازويل وجهين أساسيين لهذا الاتجاه؛ الأول يتمثل في تزويد صانعي السياسات بالمعلومات الدقيقة والتحليلات اللازمة لدعم

[1] إبراهيم أبراش، النظرية السياسية بين التجريد والممارسة تداخل النظرية السياسية والخطاب السياسي في العقل العربي، الجندي لنشر والتوزيع، ط2، القدس، 2012، ص13

عملية اتخاذ القرار، وذلك من خلال توفير بيانات موضوعية ومستندة إلى البحث العلمي. أما الوجه الثاني، فيتعلق بتطوير المحتوى المعرفي للعلوم الاجتماعية بحيث يصبح أكثر ارتباطًا بالواقع السياسي، مما يتيح توظيفه بشكل فعال في عمليات صنع السياسات. ويبرز هذا الطرح أهمية استخدام البحث العلمي كأساس لتطوير سياسات أكثر فاعلية وواقعية، لكنه في الوقت ذاته يطرح تحديًا يتمثل في كيفية ترجمة المعرفة الأكاديمية إلى سياسات عملية تستجيب لمتطلبات المجتمع وتراعي العوامل السياسية والمؤسسية المؤثرة في عملية صنع القرار.[1]

شهدت السياسة العامة انتشارًا متزايدًا منذ ظهورها وحتى السبعينيات من القرن العشرين، حيث اعتمدت الدراسات على مناهج صارمة لاختبار المفاهيم التي طرحها لازويل، مما ساهم في تطوير أدوات تحليلية مثل نظرية الألعاب. ومع بداية التسعينيات، تصاعد الاهتمام بدراسة مخرجات النظام السياسي نتيجة الفشل في استيعاب التغيرات المتسارعة والمعقدة، خصوصًا في الولايات المتحدة الأمريكية. وبرزت الدوائر العسكرية، لا سيما القوات الجوية الأمريكية، كأحد الفاعلين الأساسيين في هذا المجال، حيث اهتمت بدراسة القضايا السياسية والأمنية المتصلة بمفاهيم الأمن القومي، خاصة في ظل أحداث مثل الكساد الكبير، الحرب العالمية الثانية، التنافس مع الاتحاد السوفياتي، وحرب فيتنام. وقد لعبت مؤسسة راند، التي أسسها نيلسون، دورًا محوريًا في تطوير البحوث السياسية والاستراتيجية.[2]

مع مرور الوقت، توسعت الدراسات السياسية في الولايات المتحدة وأوروبا، لتشمل مجالات متعددة مثل الإدارة الحكومية، البنية المؤسسية، السلوك السياسي، والتأثيرات الاجتماعية. وأصبحت هذه الدراسات على ارتباط وثيق بالمؤسسات الرئاسية والأجهزة التنفيذية والمراكز الأمنية والاستخباراتية، حيث أسهمت في توجيه عملية صنع القرار. ومع تعقد القضايا السياسية والاجتماعية، وتأثير الإعلام الرقمي الفوري في صياغة السياسات، برزت تحديات جديدة تتعلق

[1] اليونسكو، الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، منشورات جامعة دمشق، 1986، ص414

[2] أسماء بن قادة ، أفكار خارج المزاج ، دار القصبة للنشر، ط 1 ، الجزائر ، 2013 ، ص 38

بتداخل العوامل المؤثرة في القرارات السياسية. ولم يعد بالإمكان دراسة السياسة العامة بمعزل عن العناصر المتشابكة التي تشمل البعد الديني والمدني، المحلي والدولي، الاقتصادي والسياسي. وفي الحالات التي تتطور فيها الأزمات، قد تتداخل أطراف إضافية من النظام السياسي، مثل الجيش والأمن، إلى جانب الفاعلين الإقليميين والدوليين.

أدى هذا التعقيد إلى تطور الدراسات السياسية باتجاه تحليل المورفولوجيا الاجتماعية للمجتمع بهدف تقديم استراتيجيات أكثر فاعلية لإدارة القضايا العامة. وفي ظل هذه التحولات، انتقل علم السياسة العامة من التحليل الوصفي كما طرحه لازويل، إلى تبني منهجيات أكثر تطورًا قائمة على التفسير وحل المشكلات، ثم إلى التحليل المقارن بين مختلف النظم السياسية لفهم طبيعة التحديات المعاصرة. وقد أدى هذا التطور إلى تعزيز مكانة السياسة العامة كحقل أكاديمي مستقل، يعتمد على مقاربات متعددة تجمع بين الأساليب الكمية والكيفية، لفهم ديناميكيات الحكم والسياسات العامة في مختلف السياقات.

المطلب الثالث: انواع وخصائص السياسة العامة

أولا: انواع السياسة العامة

1. السياسات التنظيمية

تُعد السياسات التنظيمية من أهم أدوات الحكومة لضبط السلوكيات العامة والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تشمل القوانين والتشريعات التي تُحدد العلاقات بين الأفراد والمؤسسات. تهدف هذه السياسات إلى ضمان الامتثال للمصلحة العامة من خلال وضع لوائح رقابية، مثل سياسات السلامة المهنية، والتنظيم الضريبي، والقواعد البيئية، مما يساعد في تحقيق الاستقرار والنظام في المجتمع.[1]

2. السياسات الرمزية

[1] فرح ضياء حسين، أنواع السياسات العامة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، 2021، ص118

تُركّز السياسات الرمزية على التأثير غير المباشر من خلال رسائل ذات طابع قيمي أو ثقافي، دون أن تتطلب تدخلاً ماديًا مباشرًا. تسعى هذه السياسات إلى تعزيز الهوية الوطنية، وغرس القيم الأخلاقية، وتحقيق التماسك الاجتماعي عبر خطابات رسمية، أو مبادرات ثقافية، أو حتى الاحتفاء بالمناسبات الوطنية، مما يساعد في توجيه الرأي العام وإضفاء الشرعية على القرارات الحكومية.

3. السياسات الاستخراجية

تهدف السياسات الاستخراجية إلى تعبئة الموارد المالية والبشرية للدولة من خلال آليات مختلفة، تشمل فرض الضرائب، واستغلال الموارد الطبيعية، وتنظيم سوق العمل، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في إدارة الشأن الاقتصادي والمالي للدولة. وتعد هذه السياسات ركيزة أساسية لتمويل المشاريع الحكومية، حيث تؤمّن الإيرادات اللازمة لدعم القطاعات الحيوية، مثل الصحة، والتعليم، والبنية التحتية، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات العامة وضمان استدامتها.[1]

علاوة على ذلك، تؤدي السياسات الاستخراجية دورًا مهمًا في إعادة توزيع الدخل وتقليل الفجوات الاقتصادية، حيث تُمكّن الحكومات من فرض ضرائب تصاعدية أو تقديم دعم اجتماعي للفئات الأقل دخلًا. كما أنها تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة، إذ تتيح توجيه الموارد نحو الاستثمارات الإنتاجية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. ومع ذلك، يتطلب نجاح هذه السياسات تحقيق توازن دقيق بين تحصيل الإيرادات وحماية حقوق الأفراد والقطاعات الاقتصادية، حيث قد يؤدي فرض ضرائب مرتفعة أو استغلال غير مستدام للموارد إلى تحديات اجتماعية واقتصادية تؤثر على الاستقرار العام للدولة..

[1] عمار معمر، إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر–دراسة وصفية تحليلية–، مذكر مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسة والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص 29.

4. سياسات ذات الاهتمام العام

تركز هذه السياسات على تلبية احتياجات المواطنين وتعزيز رفاهيتهم، من خلال برامج الدعم الاجتماعي، وخدمات الرعاية الصحية، والتعليم، والإسكان. تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار المجتمعي، حيث تعمل الحكومة على تلبية تطلعات المواطنين، وتعزيز الثقة بينهم وبين المؤسسات الحاكمة. [1]

5. السياسات الحزبية

تعكس السياسات الحزبية توجهات وأيديولوجيات الأحزاب السياسية المختلفة، حيث تعتمد على برامج حزبية تهدف إلى تنفيذ أجندات معينة عند الوصول إلى السلطة. تُستخدم هذه السياسات كأداة للفوز في الانتخابات، وكوسيلة لتحقيق رؤى اقتصادية واجتماعية تتماشى مع مبادئ الحزب، مما قد يؤدي إلى تغيرات كبيرة في السياسات العامة بناءً على التحولات السياسية.

6. السياسات شبه السياسية

تُعتبر السياسات شبه السياسية مزيجًا من الأبحاث العلمية والاعتبارات السياسية، حيث تعتمد على البيانات والمعرفة الأكاديمية لتوجيه عملية صنع القرار. تُستخدم هذه السياسات في قضايا معقدة مثل التغير المناخي، والتعليم، والصحة العامة، حيث تسعى الحكومات إلى اتخاذ قرارات تستند إلى الأدلة العلمية بدلًا من المصالح السياسية المباشرة.

7. السياسات القسرية أو الإلزامية

تُفرض السياسات القسرية على الأفراد والمؤسسات من قبل الدولة لضمان الامتثال للقوانين واللوائح. تشمل هذه السياسات التدخلات الإلزامية مثل فرض الضرائب، والتجنيد الإجباري، والقيود على الحريات في أوقات الأزمات، مثل حالات الطوارئ الصحية أو الأمنية، مما يجعلها ضرورية للحفاظ على النظام العام والاستقرار.

[1] فرح ضياء حسين، نفس المرجع السابق، ص119

8. السياسات الواقعية

تعتمد السياسات الواقعية على اتخاذ قرارات تعكس الاحتياجات الفعلية للمجتمع، بدلًا من الأيديولوجيات أو الضغوط السياسية. تهدف هذه السياسات إلى تحقيق نتائج ملموسة من خلال توازن مدروس بين الموارد المتاحة والأولويات الوطنية، مثل تبني استراتيجيات اقتصادية مرنة لمواجهة الأزمات المالية، أو سياسات بيئية توازن بين التنمية وحماية الموارد الطبيعية.

9. السياسات المادية

تركز السياسات المادية على الاستخدام الفعلي للموارد الاقتصادية والبشرية لتحقيق أهداف محددة، مثل بناء البنية التحتية، وتطوير الصناعات، وتحفيز الاستثمار. يتم تنفيذ هذه السياسات من خلال تخصيص الميزانيات، وتقديم الحوافز، وتوجيه الإنفاق العام بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. [1]

10. السياسات التوازنية

تهدف السياسات التوازنية إلى تحقيق الانسجام بين المصالح المختلفة في المجتمع، من خلال إدارة الصراعات بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. تشمل هذه السياسات وسائل مثل الحوار الوطني، وإصلاح الأنظمة الضريبية، وتوزيع الثروات بشكل عادل، لضمان استقرار طويل الأمد وتقليل التفاوت الاجتماعي.

11. السياسات التنفيذية

تمثل السياسات التنفيذية المرحلة العملية لصنع القرار، حيث يتم ترجمة القوانين والخطط إلى إجراءات ملموسة تنفذها مؤسسات الدولة. تشمل هذه السياسات تنفيذ مشاريع البنية التحتية، وتطبيق السياسات التعليمية والصحية، ومتابعة تنفيذ القرارات الحكومية لضمان تحقيق الأهداف المحددة بكفاءة وفعالية.

[1] محمد العجاتي، السياسات العامة صنع السياسات العامة وتحليلها والتأثير فيها، منتدى البدائل العربي للدراسات، دط، بيروت، 2020، ص9

12. السياسات التوفيقية

تهدف السياسات التوفيقية إلى تحقيق توافق بين الأطراف المتنازعة أو المتباينة في الرؤى، من خلال إيجاد حلول وسط تلبي المصالح المشتركة. تُستخدم هذه السياسات في حالات التفاوض بين الأحزاب السياسية، أو عند التعامل مع القضايا العرقية والدينية، مما يساعد في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي. [1]

13. السياسات التمكينية

تعتمد السياسات التمكينية على تحفيز المواطنين وتوعيتهم لقبول وتأييد سياسات معينة، من خلال حملات إعلامية، وبرامج تدريبية، وتعزيز المشاركة المجتمعية. تهدف هذه السياسات إلى تمكين الأفراد والمجتمعات من لعب دور نشط في صنع القرار، بما يعزز الديمقراطية والتنمية المستدامة.

ثانيا: خصائص السياسة العامة

السياسة العامة هي نتاج عملية جماعية تتأثر بالاتجاهات الإيديولوجية والمعرفة العلمية والأطر النظرية والأساليب التقنية.

يتم إقرارها من قبل جهات رسمية مخولة، لكن يمكن للأفراد غير الرسميين المساهمة في صياغة أفكارها وبدائلها.

لا تصبح التوجهات العامة سياسات عامة إلا عند تبنيها رسميًا من قبل الحكومة وإصدار قرارات تنظم أهدافها ومساراتها.[2]

تتناول قضايا ذات صلة بالمصلحة العامة، وقد تركز على فئات معينة أو توجهات استراتيجية بعيدة المدى.

---

[1] محمد العجاتي، السياسات العامة صنع السياسات العامة وتحليلها والتأثير فيها، منتدى البدائل العربي للدراسات، دط، بيروت، 2020، ص9

[2] عامر خضير، الكبيسي السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، دط، القاهرة، 2000، ص10

تمتاز بالاستمرارية والثبات، لكن بعضها يكون مؤقتًا وفق سقف زمني محدد.

تعتمد على الواقعية والعقلانية، بحيث تكون قابلة للتنفيذ والقياس والتقويم.

تعكس توازن المصالح بين الفئات المختلفة، حيث تستفيد بعض الجماعات أكثر من غيرها.

المبحث الثاني : مراحل والجهات الفاعلة في صنع السياسة العامة

تعد عملية صنع السياسة العامة من العمليات المعقدة التي تمر بعدة مراحل متسلسلة، بدءًا من تحديد المشكلة ووضعها على الأجندة السياسية، مرورًا بصياغة البدائل واتخاذ القرار، وصولًا إلى التنفيذ والتقييم. وتتأثر هذه المراحل بمجموعة من العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، فضلًا عن طبيعة النظام السياسي والإداري للدولة. كما أن صنع السياسة العامة لا يقتصر على الجهات الحكومية الرسمية فقط، بل تشارك فيه جهات غير رسمية، مثل الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، ووسائل الإعلام، والرأي العام. ويهدف هذا المحور إلى تسليط الضوء على المراحل الأساسية لصنع السياسة العامة، مع تحديد أبرز الفاعلين الذين يؤثرون في صياغتها وتنفيذها.

المطلب الأول: مراحل صنع السياسة العامة

1. تحديد المشكلة (Problem Identification)

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل صنع السياسة العامة، رغم أن العديد من المصادر لم تمنحها الاهتمام الكافي. تتمثل هذه الخطوة في التعرف على المشكلات التي تحتاج السياسة العامة إلى معالجتها. ويرجع التركيز على هذه العملية إلى تعقيد المشكلات الاجتماعية وتشابكها، مما يحتم على الحكومات اختيار القضايا التي تتطلب حلولًا عاجلة بدلًا من التعامل مع جميع المشكلات دفعة واحدة. ويخضع تحديد المشكلة لمجموعة من العوامل، مثل طبيعة السياسة العامة ومدى تأثير المشكلة واتساع نطاقها.[1] بشكل عام، تُعرَّف المشكلة بأنها وضعٌ

[1] أحمد مصطفى الحسين، تحليل السياسات مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، مطابع البيان التجارية، دط، الأردن، 1994، ص 250

يثير الشعور بعدم الرضا لدى الأفراد، مما يدفعهم إلى طلب تدخل الحكومة أو الجهات المعنية. وغالبًا ما يتم تحديد المشكلة من قِبَل المتضررين منها أو الفاعلين المهتمين بها.

2. إدراج المشكلة في الأجندة السياسية (Agenda Setting)

من بين العدد الهائل من المطالب والاهتمامات التي تصل إلى الحكومة، لا يحظى إلا جزء منها باهتمام صانعي القرار. يتم إدراج القضايا التي تجد الحكومة نفسها ملزمة بالتعامل معها ضمن جدول أعمالها الرسمي، وهو ما يُعرف بالأجندة السياسية. يختار صانعو السياسات القضايا وفقًا لعدة اعتبارات، أبرزها درجة خطورة المشكلة ومدى تأثيرها على الرأي العام. وبالتالي، يتم تصنيف القضايا وترتيبها حسب أولويتها، لتصبح جزءًا من جدول أعمال الحكومة.[1]

3. صياغة السياسة العامة (Policy Formulation)

بعد إدراج المشكلة في الأجندة السياسية، يتم العمل على بلورة السياسات المقترحة لمعالجتها. وقد تنجح بعض القضايا في الوصول إلى مرحلة الصياغة، بينما يفشل البعض الآخر في ذلك. في هذه المرحلة، يتم تطوير بدائل وحلول مختلفة للمشكلة المطروحة، من خلال مناقشات بين الأطراف المعنية، بما في ذلك الجهات الحكومية وأصحاب المصلحة. ويُعد فهم السياق السياسي والاجتماعي المحيط بالمشكلة أمرًا أساسيًا لضمان نجاح السياسة المقترحة. تستهدف عملية الصياغة جمهورًا محددًا، وغالبًا ما يكون صانعو القرار هم المستهدفون الأساسيون، نظرًا لدورهم في تبني السياسات العامة.

4. تبني وإقرار السياسة العامة (Policy Adoption)

في هذه المرحلة، يتم اتخاذ القرار النهائي بشأن السياسة العامة، إما عبر إصدار تشريع أو قانون يعكس الأهداف المرجو تحقيقها. وقد تشمل هذه العملية الموافقة على مقترحات بعينها، تعديلها، أو رفضها لصالح بديل آخر. يمر إقرار السياسة العامة بعدة خطوات، حيث تبدأ

[1] عامر الكبيسي ، صنع السياسات العامة ، دار مجدلاوي ، دط، عمان ، 2004 ، ص 82

بتقديم مشروعات القوانين إلى السلطة التشريعية لدراستها، ثم يتم تحليلها ومراجعتها من قبل لجان قانونية متخصصة. بعد ذلك، تُعرض على المجلس التشريعي للتصويت عليها، وإذا تم إقرارها، تُرفع إلى رئيس الدولة للمصادقة عليها، ليتم نشرها رسميًا في الجريدة الرسمية وتصبح سارية المفعول بعد مدة محددة. أما إذا رفض المجلس المشروع، فإنه يُعاد للمراجعة وإعادة النظر فيه.

5. تنفيذ السياسة العامة (Policy Implementation)

يُقصد بتنفيذ السياسة العامة تحويلها إلى إجراءات عملية ملموسة. بعد إقرار السياسة، يتم تفعيلها من خلال مجموعة من الأنشطة والتدابير التنفيذية، باستخدام الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية المتاحة. [1] يجب أن تكون عملية التنفيذ مرنة ومستدامة، نظرًا لتعقيد الهياكل الإدارية في الأنظمة الحديثة. يتم التنفيذ عبر شبكة من الجهات الحكومية، وقد يتطلب أحيانًا تعاون الدوائر المحلية والمركزية، إضافةً إلى مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني. على الرغم من التحديات التي قد تواجه التنفيذ، فإن نجاح السياسة العامة يعتمد على قدرتها على تحقيق الأهداف المحددة بطريقة فعالة ومرضية لجميع الأطراف المعنية.

6. تقييم السياسة العامة (Policy Evaluation)

تهدف هذه المرحلة إلى قياس مدى نجاح السياسة العامة في تحقيق أهدافها، من خلال جمع البيانات وتحليلها لتقييم فعاليتها وكفاءتها وجودتها ومدى عدالتها. يعتمد التقييم على معايير متعددة، من بينها تأثير السياسة على المدى القصير والطويل. وقد عرّف "هاتري" التقييم بأنه: «عملية منظمة تهدف إلى مراجعة الأنشطة الحكومية، بهدف تقديم معلومات متكاملة حول نتائج البرامج والسياسات العامة وتأثيراتها المختلفة». بناءً على نتائج التقييم، يمكن تعديل السياسة العامة أو تحسين تنفيذها لضمان تحقيق الأهداف المرجوة بشكل أكثر فاعلية.

[1] محمد قاسم القريوتي، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة ، دار الشوق ، د ط، عمان ، 1985.

المطلب الثاني: الجهات الفاعلة في صنع السياسة العامة

أ- الجهات الرسمية

السلطة التشريعية:

تُعدّ السلطة التشريعية إحدى المؤسسات الرسمية الرئيسية في الدولة، حيث تتولى مسؤولية سن القوانين واللوائح التي تنظم مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُناط بهذه المهمة البرلمان، الذي يُعتبر الجهة المسؤولة عن وضع الإطار القانوني العام لسياسات الدولة، إلى جانب دوره في الرقابة على أداء الحكومة.[1] وللقيام بهذا الدور، يعتمد البرلمان على مجموعة من الآليات التي تمكنه من التأثير في السياسات العامة، ومن أبرزها:

المداولة: وهي أداة برلمانية تتيح لأحد الأعضاء طرح نقاش حول سياسة حكومية معينة، خاصة عند وجود اعتراضات عليها. ورغم أن هذا الأسلوب لا يؤدي بالضرورة إلى تعديل السياسة، إلا أنه يساهم في إبراز الجوانب السلبية وتسليط الضوء عليها.

السؤال البرلماني: يتمثل في استفسار يوجهه أحد أعضاء البرلمان إلى وزير معين بشأن قضية ضمن نطاق اختصاصه، بهدف توضيح نقاط غامضة تتعلق بسياسات القطاع المعني.[2]

التحقيق: يُستخدم عندما يتم توجيه اتهام مباشر إلى جهة معينة بسبب الإهمال أو الفساد أو سوء الإدارة، ويترتب عليه تشكيل لجنة تحقيق برلمانية للنظر في هذه الادعاءات واتخاذ الإجراءات المناسبة بناءً على النتائج.

الاستجواب: يُعدّ خطوة أكثر تقدماً في إطار المساءلة، حيث يمنح البرلمان الحق في مساءلة أحد الوزراء بشأن قراراته أو أدائه، وفي حال ثبت تورطه في تجاوزات أو مخالفات جسيمة، قد يؤدي ذلك إلى سحب الثقة منه وإقالته من منصبه.

---

[1] وصال نجيب العزاوي، السياسات العامة حقل معرفي جديد، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، ط1، بغداد، 2001، ص 46

[2] نيفين سعد، النظم السياسية في ودودة بدران وآخرون، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية و الإستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، دط، القاهرة، 2003، ص141.

ولضمان قيام البرلمانيين بدورهم في الرقابة السياسية والمالية على الحكومة بفعالية، لا بد من توفير حد أدنى من الاستقلالية. يتحقق ذلك من خلال الحصانة البرلمانية، التي تضمن للنواب حرية أداء مهامهم دون ضغوط سياسية أو حزبية، كما تمنحهم الحق في الاستعانة بالخبراء من خارج البرلمان، إضافة إلى إمكانية الاعتماد على اللجان المتخصصة لتقديم الدعم الفني والقانوني عند الحاجة..

السلطة التنفيذية:

تُعدّ السلطة التنفيذية الركيزة الأساسية لإدارة شؤون الدولة، حيث تتولى تنفيذ القرارات الحكومية، وإدارة العلاقات الدبلوماسية، والاعتراف بالدول، فضلاً عن اتخاذ قرارات الحرب والسلم. كما ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسلطتين التشريعية والقضائية من خلال تعيين القضاة وتقديم مشاريع القوانين إلى البرلمان. وتختلف طبيعة السلطة التنفيذية وتنظيمها من دولة إلى أخرى تبعًا للنظام السياسي المعتمد.

تتكوّن هذه السلطة من رئيس الدولة، رئيس الحكومة، والوزراء، الذين يتحملون مسؤوليات متعددة، تشمل إدارة الوزارات، وضمان التنسيق بين السياسات الحكومية، والتواصل مع البرلمان لضمان تمرير الموازنات والتشريعات اللازمة. كما تشرف السلطة التنفيذية على الأجهزة البيروقراطية، مثل الهيئات والمؤسسات الحكومية، التي تُعنى بتنفيذ السياسات العامة. ورغم هذا الدور التنفيذي، فإنها تؤدي أيضًا دورًا رئيسيًا في رسم السياسات العامة، حيث يُلاحظ تزايد نفوذها في العديد من الأنظمة الحديثة.[1]

في الأنظمة الرئاسية، خاصة في الدول النامية، يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة، تشمل القيادة المباشرة للسلطة التنفيذية والتأثير على العملية التشريعية. أما في الدول المتقدمة، مثل الولايات المتحدة، فإن الرئيس يمارس دوره في صنع السياسات من خلال حزبه وأعضائه

[1] إسماعيل عبد الفتاح و محمود منصور هيبة، النظم السياسية وسياسات الإعلام الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2004، ص114

في الكونغرس، حيث تُناقش السياسات والبرامج عبر اللجان المتخصصة، مما يعكس تداخلًا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظم الديمقراطية. [1]

السلطة القضائية:

تُعدّ السلطة القضائية الركيزة الأساسية لتحقيق العدالة في الدولة، حيث تتولى الفصل في النزاعات بين الأفراد، وبين الأفراد والدولة، إضافةً إلى دورها في الإشراف على الانتخابات العامة لضمان نزاهتها. وتُمارس هذه السلطة مهامها عبر هيئات قضائية تُعرف بالمحاكم، والتي تتنوع وفقًا لاختصاصاتها وصلاحياتها.

تأتي المحاكم الدستورية العليا على رأس الهرم القضائي، حيث تضطلع بمهمة الرقابة على مدى توافق القوانين مع الدستور، مما يضمن احترام المبادئ الدستورية في التشريعات والسياسات العامة. تليها محاكم النقض، التي تُمثل أعلى درجات التقاضي للأفراد الذين يسعون إلى إلغاء أحكام قضائية صدرت ضدهم في ظروف معينة، وذلك بهدف ضمان التطبيق العادل للقانون. أما محاكم الاستئناف، فتعمل على مراجعة الأحكام الصادرة عن المحاكم الأدنى درجة، حيث يُتاح للمواطنين تقديم طعون ضد الأحكام التي يرونها غير عادلة، مما يضمن إعادة النظر في القضايا وفق إجراءات قانونية أكثر تفصيلًا.

تُسهم هذه الهيكلة القضائية في تحقيق التوازن بين السلطات، وتعزيز سيادة القانون، وضمان حقوق الأفراد، الأمر الذي يُعدّ جوهريًا في أي نظام ديمقراطي يسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين. [2]

ب- الجهات غير الرسمية

---

[1] وصال نجيب العزاوي، السياسات العامة حقل معرفي جديد ، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، دط، بغداد ، 2001، ص46

[2] Zeigler HARMON & Daten HENDRICK, "Interest Group in the American states", In Jacob HERBERT & Vines KENNETH, Politics in the American states. 2nd Edition, Boston: little Brown, 1971, p126.

الجماعات الضاغطة:

ينتمي الفرد إلى عدة مجموعات اجتماعية، مثل الأسرة، والنقابة المهنية، والنادي، وغيرها، مما يؤثر على ممارسته لحقوقه وفقًا لتصورات تلك الجماعات. فهو مُطالب بالولاء لها، حيث تلعب دورًا بارزًا في توجيه سلوكه السياسي والاجتماعي. في هذا السياق، يعرّف الفقيه بيدرو جماعات المصالح بأنها "جماعات ذات مصالح مشتركة تسعى إلى التدخل لدى السلطة، بغض النظر عن طبيعة هذا التدخل ومستواه، من أجل تحقيق مصالحها أو حمايتها من اعتداءات السلطة".

تهدف هذه الجماعات إلى التأثير في عملية صنع القرار السياسي من خلال الضغط على صانعي السياسات، بهدف لفت الانتباه إلى قضاياها ومطالبها. كما تسعى إلى دفع الجهات الحكومية نحو تبني مواقف أو إصدار قرارات تعكس أولوياتها، بحيث تأخذ شكل سياسات عامة تُحقق أهدافها الاستراتيجية. وتستمد هذه الجماعات قوتها من نفوذها وعلاقاتها المتشعبة مع مختلف الفاعلين في المجال السياسي، مما يجعلها عنصرًا مؤثرًا في رسم السياسات العامة وصياغتها وفقًا لمصالحها.[1]

الأحزاب السياسية:

يُعرَّف الحزب السياسي بأنه "تنظيم سياسي ذو طابع عام ودائم، يملك برنامجًا يسعى من خلاله للوصول إلى السلطة". ويُعتبر الحزب منظمة غير رسمية تنشأ في سياق اجتماعي محدد، حيث يتفق مجموعة من الأفراد، في ظرف وزمن معينين، على تشكيل كيان سياسي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها الوصول إلى القيادة السياسية أو المشاركة فيها. [2]

[1] فاروق حميدشي، الجماعات الضاغطة، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، 1998، ص 44

[2] احمد بدر ، الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، دار قباء للنشر والتوزيع، دط، القاهرة، 1998، ص302

يتميز الحزب بكونه وسيطًا بين المجتمع والدولة، حيث يعمل على تأطير المواطنين، وتعبئة الرأي العام، وتقديم برامج سياسية تعكس تطلعات فئاته المختلفة. كما يضطلع بدور أساسي في التأثير على عملية صنع القرار، سواء من خلال التمثيل البرلماني، أو عبر ممارسة الضغط السياسي من خارج السلطة. وبهذا، يُعدّ الحزب ركيزة أساسية في الأنظمة الديمقراطية، حيث يسهم في تحقيق التعددية السياسية وضمان التنافس السلمي على السلطة.

الرأي العام:

تعددت تعاريف الرأي العام، حيث يرى بعض الباحثين أنه "التعبير الحر عن آراء الناخبين حول القضايا العامة المختلف عليها، شريطة أن يكون مستوى اقتناعهم بهذه الآراء مرتفعًا، بما يكفي للتأثير في صنع السياسة العامة والقرارات المتعلقة بالصالح العام".[1] ومن منظور آخر، يُعرف الرأي العام بأنه "نتاج التفاعل بين جماعات مختلفة، وهو لا يعبر بالضرورة عن رأي الأغلبية، بل يتمثل في تحرك أو تصرف تجاه قضية معينة بهدف التأثير في القرارات المتعلقة بالمصالح المشتركة".[2]

يتميّز الرأي العام بتأثيره الكبير على الحياة السياسية، حيث يلعب دورًا محوريًا في توجيه سياسات الحكومات وسلوكها، نظرًا لحساسيته العالية تجاه القضايا السياسية والاجتماعية. كما يتسم بالديناميكية، إذ يتغير وفقًا للظروف والمستجدات، ويعكس تطورات المواقف والأحداث. وإلى جانب ذلك، يتمتع الرأي العام بقوة ضغط كبيرة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، مما يجعله أداة رئيسية في التأثير على قرارات الحكومات والمنظمات المختلفة.

المطلب الثالث: تحديات وصعبات السياسة العامة

[1] عبد الله زلطة، الرأي العام والإعلام. دار الفكر العربي، ط1، القاهرة ، 2002، ص 12.

[2] جمال مجاهد، الرأي العام وقياسه الأسس النظرية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2004، ص 33

تشكل السياسة العامة أداة رئيسية في تحقيق أهداف الدولة وتوجيه مساراتها، غير أنها تواجه العديد من التحديات والصعوبات، التي تؤثر على فعاليتها وقدرتها على تحقيق النتائج المرجوة. ومن أبرز هذه التحديات، وفقًا لما ورد في دراسة عمار معمر، ما يلي:

صراع الإيديولوجيات والنخب: تؤثر التوجهات الإيديولوجية المتصارعة داخل الدولة على عملية صنع وتنفيذ السياسة العامة، حيث تسعى كل نخبة لفرض رؤيتها، مما يؤدي إلى تعقيد عملية اتخاذ القرار وتأخير تنفيذ السياسات.

التنافس الخارجي والاستقطاب الدولي: تؤثر العلاقات الدولية والتنافس بين القوى الكبرى على صنع السياسات الوطنية، حيث تجد بعض الدول نفسها مضطرة للتكيف مع ضغوط خارجية تؤثر على سيادتها واستقلالية قراراتها.

العولمة وتأثيراتها: تؤدي العولمة إلى فرض تحديات اقتصادية وسياسية على الدول، مثل الحاجة إلى التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الدولية، وتأثير المؤسسات المالية العالمية على السياسات الاقتصادية المحلية.

غياب السياسات المثلى والإجماع النخبوي: تواجه السياسة العامة صعوبة في تحقيق توافق بين النخب السياسية والاجتماعية، مما يؤدي إلى غياب رؤية استراتيجية موحدة لمعالجة القضايا الوطنية.

المركزية المفرطة واحتكار القرار: تعاني بعض الدول من تركيز السلطة والقرار السياسي والاقتصادي في يد فئة محدودة، مما يقلل من كفاءة صنع السياسة العامة ويحد من مشاركة الفاعلين الآخرين.

هيمنة الفاعلين السياسيين على حساب الخبراء: يؤدي التدخل السياسي في رسم السياسات العامة إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة، بعيدًا عن الرؤية العلمية والمنهجية التي تعتمد على تحليل البيانات والدراسات المتخصصة. [1]

[1] عمار معمر، صعوبات وتحديات السياسة العامة في الجزائر، مجلة المفكر، 2012، ص74

ضعف دور المجتمع المدني: تعاني بعض الدول من ضعف في إشراك المجتمع المدني في رسم السياسات العامة، حيث يقتصر دوره على ردود الأفعال دون أن يكون له تأثير حقيقي في توجيه القرارات والسياسات.

التحديات الاقتصادية: ترتبط فعالية السياسة العامة بقدرة الدولة على توفير الموارد المالية والبشرية لتنفيذها، وهو ما يمثل تحديًا رئيسيًا في ظل الأزمات الاقتصادية والقيود المالية.

سبل مواجهة هذه التحديات

لمعالجة هذه التحديات، يقترح الباحث مجموعة من الحلول، من بينها:

تعزيز مبادئ الحكم الراشد والشفافية والمساءلة في صنع القرار.

توسيع قاعدة المشاركة في صنع السياسات، من خلال إشراك الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين.[1]

تقليل الاعتماد على المركزية واعتماد نماذج لامركزية في تنفيذ السياسات العامة.

الاعتماد على الكفاءات والخبرات العلمية في رسم السياسات، بدلًا من تحكم الفاعلين السياسيين.

تطوير آليات التقييم المستمر للسياسات العامة لضمان فعاليتها وتحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الرابع: تقيم السياسة العامة

يُعد التقييم عملية إدارية منظمة تعتمد على منهجية علمية واضحة، وتهدف إلى إجراء دراسة تحليلية للجوانب الإيجابية والسلبية للسياسة العامة. ويُبنى التقييم على معايير محددة تهدف إلى تقديم رؤية دقيقة حول فعالية السياسة المتبعة، مما يساعد في اتخاذ قرارات مناسبة بشأن استمرارها أو تعديلها بما يحقق الأهداف المرجوة.

المعايير المحددة للتقييم

هنالك عدة معايير أساسية لضمان دقة التقييم وفعاليته، وهي:

[1] عمار معمر، نفس المرجع السابق، ص80

معيار الدقة: يشير مفهوم التحقق من صحة المعلومات ودقتها أثناء عملية التقييم إلى أهمية ضمان موثوقية البيانات المستخدمة في تحليل السياسات العامة. فالتقييم الدقيق يتيح فهماً عميقاً للواقع، مما يساعد في تقديم صورة واضحة عن مدى نجاح السياسات المتبعة وأثرها على المجتمع. كما أن الاعتماد على بيانات موثوقة يساهم في تعزيز مصداقية القرارات المتخذة، ويوفر أساساً علمياً لاتخاذ إجراءات تصحيحية عند الحاجة، مما يعزز فعالية السياسة العامة ويضمن تحقيق أهدافها بكفاءة. [1]

معيار المنفعة: يُركز هذا المبدأ على ضرورة أن يكون التقييم عمليًا وقابلًا للتنفيذ، بحيث يسفر عن توصيات ومقترحات ملموسة تساهم في تحسين أداء السياسة العامة. فالتقييم الفعّال لا يقتصر على تقديم استنتاجات نظرية، بل يجب أن يوفر حلولًا قابلة للتطبيق تساعد في تعزيز كفاءة السياسات المتبعة وتحقيق أهدافها المرجوة. ويعد هذا المعيار ضروريًا لضمان تحقيق نتائج ملموسة تعود بالنفع على المجتمع، كما يعزز من قدرة الحكومة على الاضطلاع بدورها بفعالية، سواء في رسم السياسات العامة أو في تنفيذها وتطويرها وفقًا للمتغيرات والاحتياجات المستجدة.

المعيار القانوني: يستوجب إجراء عملية التقييم الالتزام الصارم بالقواعد القانونية التي تنظمها، وذلك لضمان شرعيتها وفعاليتها داخل نطاق الصلاحيات المخولة للجهات المختصة. كما أن هذا المعيار يفرض التقيد بالمبادئ الأخلاقية، مثل احترام السرية المهنية للحفاظ على خصوصية المعلومات، وواجب التحفظ لضمان الموضوعية وعدم التأثير على سير العملية التقييمية، إضافة إلى الالتزام بالآجال الزمنية المحددة لإنجاز التقييم بكفاءة. ويهدف هذا الالتزام القانوني والأخلاقي إلى تعزيز مصداقية عملية التقييم وضمان استخدامها في تحسين السياسات العامة بشكل عادل وشفاف. [2]

---

[1] عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة النظرية والتطبيق ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، دط، القاهرة،2010، ص180.

[2] عبد الفتاح ياغي، نفس المرجع السابق، ص181.

تعدد الجهات التي يمكنها القيام بعملية التقييم، وتشمل الجهات الحكومية المختصة، مثل الوزارات وأجهزة الرقابة والمحاسبة، إلى جانب المؤسسات البحثية والأكاديمية، التي تساهم في تقديم دراسات تحليلية معمقة حول أداء السياسات العامة. كما تلعب المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني دورًا مهمًا في تقييم مدى تأثير السياسة العامة على المجتمع، عبر تقديم مقترحات وتوصيات تستند إلى احتياجات المواطنين وآرائهم.

الفصل الثاني
الجامعة الجزائرية

تمهيد

تُعتبر الجامعة الجزائرية اليوم من أبرز المؤسسات التعليمية التي تلعب دورًا محوريًا في مسيرة التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للبلاد. فهي ليست مجرد فضاء لتلقي المعارف العلمية، بل هي منبر لإنتاج الفكر والابتكار، ورافد رئيسي في إعداد الكفاءات الوطنية القادرة على مواجهة تحديات العصر الحديث. منذ استقلال الجزائر، كانت الجامعة حاضنة للتطلعات الوطنية ورمزًا للتحول الاجتماعي، حيث ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بمسيرة بناء الدولة الحديثة، مستجيبة لاحتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية الشاملة.

تتسم الجامعة الجزائرية بطابعها المتعدد المهام، إذ تتداخل فيها الأدوار التعليمية والبحثية والثقافية، مع سعي دائم نحو تحديث البرامج وتطوير أساليب التدريس والتأهيل. كما تسعى الجامعة إلى بناء جسور التواصل مع المجتمع ومؤسساته المختلفة، وتعزيز الروابط العلمية والثقافية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما يساهم في رفع مستوى المعرفة والابتكار.

في هذا الفصل، سنستعرض تطور الجامعة الجزائرية، أهدافها، مهامها، وكذلك التحديات التي تواجهها في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعرفها الجزائر، مع التركيز على دورها كفاعل أساسي في بناء المستقبل العلمي والمعرفي للبلاد.

المبحث الأول : ماهية الجامعة الجزائرية

تعد الجامعة الجزائرية إحدى المؤسسات المركزية في البنية التربوية والعلمية للدولة، نظراً لما تؤديه من وظائف معرفية، اجتماعية، وتنموية متشابكة. فمنذ نشأتها، لم تكن مجرد فضاء للتكوين الأكاديمي، بل شكلت مرآة لتحولات المجتمع الجزائري، سياسياً وثقافياً واقتصادياً. وقد جاءت نشأتها وتطورها في سياق وطني ودولي تميز بتغيرات متسارعة، فرضت عليها التكيف المستمر مع رهانات الحداثة ومتطلبات التنمية الشاملة.

لقد تباينت أدوار الجامعة الجزائرية بين الطموح إلى ترسيخ الهوية الوطنية بعد الاستقلال، والسعي إلى المساهمة في بناء اقتصاد المعرفة، وبين التحديات التي فرضتها التحولات التكنولوجية والعولمة التعليمية. وهو ما يستدعي الوقوف على ماهيتها من حيث البنية، الأهداف، والوظائف، باعتبارها نقطة انطلاق لفهم دورها الفعلي في المنظومة المجتمعية.

المطلب الأول: نشأة الجامعة عبر التاريخ

ويعود مصطلح جامعة (université) إلى اللغة اللاتينية ومشتق من (universitas) ويقصد به: الاتحاد والتجمع، وتم استخدامه بداية من القرن 14 م ليدل على معنى الجامعة الحالي [1] أما قبل ذلك تشير الكتابات أن المصطلح أستعمل أول مرة نحو سنة 1218 م ، وكان يقصد بها التنظيم في جماعة معينة، في حين الحضارة اليونانية لم يرتقي التعليم إلى مستوى التعليم العالي، حيث أشتهر (أرسطو أفلاطون وسقراط) بتعليم الفلسفة والعلوم دون الحاجة إلى منح شهادات أكاديمية مقارنة بالحضارة الهندية التي جعلت التعليم حكرًا على الكهنة فقط [2]

[1] سعيد التل، وآخرون، قواعد التدريس بالجامعة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ،1997 ، ص 40.

[2] ليلى نمور، كفاءة هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي جامعة قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2012 ص 21.

تعتبر مرحلة العصور الوسطى هي الحقبة التي أخرجت لنا الجامعة كما هي اليوم، إذ أُعتبرت هذه المرحلة أقصى مراحل العملية التعليمية، فشهدت أوربا ميلاد أولى الجامعات بالقرن 12جامعة باريس وكان معناها(تجمع الأساتذة) 1194 وجامعة بولونيا(تجمع الطلبة) والتي كانت بمثابة انبعاث جديد للفلسفة اليونانية، وإن ما زاد من توسع التعليم هو الثورة الصناعية التي مهدت لفتح الكثير من الجامعات لتختص في نماذج معينة في البحث سواءً العلوم الطبيعية أو العلوم التطبيقية أو الإنسانية، أما بالشرق العربي كان المسجد هو الحلقة الوحيدة للتعليم ثم تطورت عنه عدة جامعات حديثة تبدأ من جامعة القيروان والزيتونة بشمال إفريقيا والتي بدأت بتدريس العلوم الإسلامية[1] ، فيعتبر الجامع الأزهر الذي تم إنشاءه القرن (10م) أول جامعة إسلامية على الرغم من أنه لم يطلق عليه اسم جامعة إلا عندما أعيد تنظيمه [2]

لمحة تاريخية لنشأة الجامعة الجزائرية المرحلة الأولى:

إن تتبّع نشأة الجامعة الجزائرية يستدعي العودة إلى المراحل الأولى التي سبقت تأسيسها الرسمي، والتي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالظروف الاستعمارية التي كانت تحدد ملامح التعليم العالي وتوجهاته. فقد كانت البدايات الأولى محكومة برؤية فرنسية صرفة، خضعت فيها مؤسسات التعليم العالي إلى سياسات إقصائية، لم تكن تستهدف التكوين العلمي للجزائريين بقدر ما كانت تخدم مشروع الهيمنة الثقافية والإيديولوجية.

وفي ظل هذه المرحلة، تبلورت معالم أولى لبنية جامعية موجهة، انطلقت من أهداف استعمارية قبل أن تتحول تدريجياً، بفعل وعي النخبة الوطنية، إلى فضاء للمقاومة الثقافية والصراع الرمزي مع المشروع الفرنسي. ومن هنا، فإن المرحلة الأولى من نشأة الجامعة في

[1] هاشم فوزي دباس العبادي، الطائي يوسف حجيم، وآخرون ، إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الاداري المعاصر ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2007 ص 11.

[2] ت. عايدة بايمة ، نحو الجامعة الجزائرية الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر 1981 ص3

الجزائر لا يمكن فهمها إلا في ضوء السياق التاريخي والسياسي الذي أحاط بها، والذي طبع نشأتها بطابع مزدوج: طموح وطني مكبوت من جهة، وهيمنة استعمارية متعمدة من جهة أخرى.

المرحلة الأولى : ماقبل الاستقلال : (1833-1962)

تم إنشاء جامعة الجزائر في العهد الاستعماري على أرض الجزائر، حيث بدأت نشاطها في سنة 1833 بمصطفى باشا بالعاصمة، في البداية كان يدرس بها الطلبة الأتراك والجزائريون بغض النظر على انتمائهم الديني بموجب مذكرة بوزير الحرب التي أصدرها بتاريخ 10 جوان 1835 إلا أنها كانت الجامعة الجزائرية بموجب قانون 30 ديسمبر 1909[1]

حيث تم انشاء المدارس الهندسية في الحراش سنة 1930 ، لكن التعليم بتلك المدارس العليا ليس بنفس المستوى تلك الموجودة في فرنسا وانما كانت مجرد تعليم سطحي ليستجيب إلى المتطلبات الاستعمارية،[2] وفي 19 ماي 1956 غادر الطلاب مقاعدهم للإنضمام الى صفوف الجيش والمتتبع لحال الجامعة الجزائرية قبل نيل الاستقلال يرى أنها كانت عبارة عن نسخة من الجامعات الفرنسية التي أنشئت آنذاك حيث حاول المستعمر طمس الهوية الوطنية من خلال محاولته فرسنة الجامعة الجزائرية من خلال لمشروعها الاستعماري

المرحلة الثانية :بعد الاستقلال: 1971 - 1962

جاء في تصريح لأول وزير التعليم العالي بالجزائر المستقلة السيد محمد الصديق بن يحى خلال ندوة صحفية عقدها في سنة 1971 ، حيث وضح الحالة التي كانت عليها الجامعة الجزائرية آنذاك بقوله "لكن هناك في نفس الوقت جامعة وهي تستمر في مسيرة منفردة ومنعزلة،

---

[1] سيد علي ذهبية، تكوين اساتذة التعليم العالي في الخارج وعلاقته بالكفاءة الوظيفية، مذكرة لنيل شهادة المجاستير،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة بوزريعة الجزائر ، 2011، ص 522.

[2] حسين الطيب، الممارسة السوسيولوجية في الجامعة واقعها وتمثلاتها لدى الاساتذة، مذكرة لنيل شهادة المجاستير في علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 1999 ،ص 72.

فالجامعة تمارس نشاطها الى الان ضمن الهياكل المتروكة من الاستعمار "حيث كانت هذه المرحلة تتميز بأن الجامعات الجزائرية لم يكن المرافق تعليمية تعتمد على التنظيم والنصوص القانونية التي وضعها المستعمر الفرنسي وقد شهدت الجامعة تطورا محسوسا بعد الاستقلال 1968 – 1967خاصة في اعداد الطلبة الذين قدر مجموعهم ب 10756 طالبا مما أدى الى عجز الهياكل الجامعية على الاستقبال وعدم القدرة والوفاء بالحاجة مما أوجب على وزارة الدفاع التنازل على بعض الثكنات العسكرية في وهران وفي عام 1970 انشئت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع اصدار التعليم العالي بعدما كانت قسم في وزارة التربية الوطنية وقد اوضح انذاك وزير التعليم العالي والبحث العلمي أهداف الإصلاح الجامعي وحددها فيمايلي: [1]

– تكوين اطارات التي تحتاج إليها البلاد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

– العمل على تكوين أكبر عدد منالاطارات بأقل مما يمكن من الكلفة.

–ان يكون الاطار مكون في الجامعة حائز على صفات ملائمة المستوى الذي تحتاج اليه

_البلاد حتى يكون قادرا على حل المشاكل الخاصة بها.

المرحلة الثالثة 1984 – 1971الإصلاحات:

يعتبر الإصلاح الذي باشرتها السلطات الجزائرية خلال سنة 1971 الهاما من الثورة وما يولد عنها، فقناعة السلطات بأن الجامعة لم تعد تواكب مميزات المرحلة الجديدة باعتبارها تمارس نشاطها ضمن الهياكل المتروكة من طرف الاستعمار وان التغيير يتطلب تغيير كل أساليب التسيير القديمة بحيث انتلك الهياكل التنظيمية الموجودة في الفترة الممتدة بين 1962

[1] الصادق دهاش، تطور الجامعة الجزائرية بين الواقع والمأمول، مجلة دراسات نفسية وتربوية، 2017، ص65

الى 1971 لم تعد تستطيع ان تحقق اهداف الثورة .ولقد قدم السيد محمد الصديق بن يحي وزير التعليم العالي أنذاك مجموعة من الأهداف:

_تكوين الاطارات التي تحتاج البلاد

_تجهيز تكوين علمي ذات مستوى عالي [1]

وفي سنة 1973 تم تكوين المنظمة الوطنية للبحث العلمي التي أسندت اليها عملية تطوير البحوث وتطبيقها في ميدان البحث العلمي كما تم تكوين المجلس الوطني للبحوث العلمية الذي تتلخص مهمتها في رسم المحاور الاساسية للبحث العلمي الموجه نحو التنمية الوطنية وفي سنة 1977 – 1974 تم تنفيذ عملية المخطط الرباعي الثاني وقد تميزت بكونها اكثر طموحا واكثر صلة بمستويات التنمية التي سجلت في مختلف المجالات وفي نهاية السبعينات وبداية الثمانينيات تموضع الخريطة الجامعية والتي تنص على ربط المنظومة الجامعية بالأهداف العامة للبلاد في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعاهد العليا في بعض ولايات الوطن.

المرحلة الرابعة : 2004 – 1984 :

اما سنة 1983 فقد ظهرت ماتعرف بمرحلة الخريطة التنظيمية التي اتضحت اكثر سنة 1984بحيث هدفت هذه الخريطة الى:

_ تخطيط التعليم العالي الى أفاق 2000 معتمدة على احتياجات الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاتها.

_ تحديد احتياجات سوق العمل والعمل على توفيرها

_ تحويل المراكز الجامعية الى معاهد وطنية والحفاظ على 7 جامعات كبرى فقط.

[1] بن علي أحمد، ادارة التعليم العالي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، ص91

_ تطوير نظام الخدمات الجامعية [1]

وفي سنة 1995 شهدت تطورات عديدة حيث وصل عدد الطلبة الى233996 طالبا وتضاعف العدد حتى بلوغه 511.111 طالب سنة 2001 موزعين عبر 53 مؤسسة للتعليم العالي، رغم التطور الذي شهدته الجامعة الجزائرية للاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية وسياسات المتغيرة خاصة في بداية التسعينات ادى الى الانخفاض النوعي لذلك التطور

المرحلة الخامسة :نظام LMD من 2004 الى يومنا هذا :

قامت اللجنة الوطنية للاصلاح المنظومة التعليمية في مخططها الخاص بالتعليم العالي باعداد تقارير وضحت من خلالها العوائق التي تعاني منها الجامعة الجزائرية والحلول التي تمكنها من تخطي ذلك والتكيف مع متطلبات التنمية المستدامة المصادق عليها من طرف مجلس الوزراء في 20 افريل 2002ثم تحديد الاستراتيجية على المدى القصير المتوسط و الطويل لتطوير القطاع خلال موسم الجامعي 2004 – 2003 تخص وضع برامج تطوير عام وعميق للتعليم العالي من خلال هيكلة جديدة مرفقة بتجديد البرنامج والتسيير البيداغوجي، حيث تم بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 371 – 4 المؤرخ في 8 شوال 1415 الموافق ل 21 نوفمبر 2004 الذي يتضمن أحداث شهادة ليسانس نظام جديد حيث يتضمن في محاوره الأساسية :

_هيكلة جديدة للنظام التكويني وفقا للأطوار الثلاثة التكوينية.

_ تأهيل مختلف البرامج التعليمية.

_ اعتماد تنظيم جديد للتسيير.

[1] علي لرقط، امكانية ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، مذكرة لنيل شهادةماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،ص67

_ تطوير مستوى ووتيرة البحث العلمي.

اعتمد نظام LMD مع بداية الدخول الجامعي 2005 – 2004 على أساس تجريبي في 10مؤسسات جامعية كنظام جديد يحافظ على الخيارات والتوجهات الاساسية للتعليم العالي الموالي على باقي المؤسسات الجامعية ليكون اليوم النظام المعمول به على مستوى الجامعات الجزائرية. [1]

يتبيّن من خلال تتبّع المراحل التاريخية لنشأة الجامعة الجزائرية، أنّ هذه المؤسسة لم تنشأ بمعزل عن السياقات السياسية والثقافية التي عرفتها البلاد، بل تأثرت بها بشكل عميق. فمن نظام استعماري موجه إلى محاولة بناء منظومة تعليمية وطنية بعد الاستقلال، ثم إلى إصلاحات هيكلية متتالية كان أبرزها اعتماد نظام LMD، ظلّت الجامعة الجزائرية تسعى إلى تحقيق توازن بين متطلبات التنمية ومقتضيات الجودة الأكاديمية. ومع ذلك، فإنّ التحديات الراهنة تفرض ضرورة تقييم هذه المسارات وتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع، وتطوير البحث العلمي بشكل يجعلها فاعلاً حقيقيًا في بناء اقتصاد المعرفة.

المطلب الثاني : تطور وتعريف الجامعة الجزائرية .

1- تعريف الجامعة الجزائرية:

تختلف التعابير حول تعريف الجامعة إلا أنها تصب في قالب واحد، حيث يمكن تعريف الجامعة على أساس أنها مجتمع مصغر يقوم فيه ا لساتذة والطلبة معا بمناقشة وتطوير واستكشاف أفكار تتميز بالصعوبة والتعقيد وا لصالة، وتعتبر هذه الأفكار والدراسات التي

[1] خليل شرفي،دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 199.

ينتج عنها موروث الإنسانية الذي ينبغي على الجامعة المحافظة عليه و نقله إلى الأجيال المقبلة وتحديثه بصفة مستمرة[2]

و يمكن الإشارة لمفهوم الجامعة في التشريع الجزائري(وفقا للمرسوم رقم83 . 544 المؤرخ في24 سبتمبر 1983 والمتضمن القانون ألأساسي للجامعة [3]وكذا المرسوم التنفيذي رقم 253 – 98 المؤرخ في17 أوت1998 [1] المعدل للمرسوم المذكور أعلاه)الذي تم تعديله بالقانون رقم 05 08 المؤرخ في 16 صفر عام الموافق 23 فبراير سنة 2000 [2]

وحسب ما ورد في المادة 02 من القانون ذاته":تنشأ الجامعة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي و تتكون الجامعة من كليات و إذا كان من البديهي أن الجامعة البنية العلمية الأساسية في الدولة الجزائرية، إ لا أن عملها الأساسي يتركز على العملية التعليمية، وتشارك بشكل متواضع وهامش ي في عملية البحث العلمي والتطوير التقني لن الجامعة الجزائرية لا تزال حكومية خالصة[3]

تُعد الجامعة مؤسسة اجتماعية وعلمية محورية تتجسد فيها أدوار متعدّدة، إذ تجمع بين الأساتذة والطلبة في فضاء أكاديمي يسهم في إنتاج المعرفة ونقلها وتطويرها باستمرار، بما يحفظ موروث الإنسانية ويواكب التحولات المتسارعة. وقد عرّفها التشريع الجزائري في عدة نصوص تنظيمية، أبرزها المرسوم رقم 83–544 الصادر بتاريخ 24 سبتمبر 1983، والمعدل لاحقًا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98–253، وأيضًا القانون رقم 08–05 لسنة 2000، حيث ورد في المادة 2 أن الجامعة تنشأ بمرسوم تنفيذي بناءً على اقتراح من الوزير المكلف

---

[2] بومدين ، عربي ، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية ، الفرص والقيود ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ص249.

[3]المرسوم التنفيذي رقم83/544 المتضمن القانون السياسي للجامعة ، المؤرخ في 24 سبتمبر 1983

[1] المرسوم التنفيذي رقم 253 / 98 المؤرخ في 17 أوت 1998

[2] القانون 05 / 08 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق ل 23 فبراير سنة2008

[3] العيفة جمال ، الجامعة الجزائرية في ظل التشريعات الجديدة ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ص94 .

بالتعليم العالي، وتتكون من كليات ومعاهد. ورغم كونها تمثل البنية العلمية الأساسية للدولة، إلا أن مساهمتها في البحث العلمي والتطوير التقني لا تزال محدودة، بحكم طابعها الحكومي الصرف وضعف آليات الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثالث : شبكة الجامعة الجزائرية

تضم الشبكة الجامعية الجزائرية مئة وستة (106) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وحمسون (58) ولاية عبر التراب الوطني .وتضم خمسون (50) جامعة، ثلاثة عشرة (13) مراكز جامعيا، عشرون (20) مدرسة وطنية عليا وعشرة(10) مدرسة عليا، إحد ى عش رة (11) مدارس عليا للأساتذة وملحقتين(02) جامعيتين .

والجدول التالي يوضح مواقع الجامعات الجزائرية58 ولاية.

الجدول رقم (01) :التوزيع الجغرافي للجامعات في الجزائر

الجامعات الجزائرية ناحية الشرق	الجامعات الجزائرية ناحية الوسط	الجامعات الجزائرية ناحية الغرب
جامعة عبد الحق بن حمودة(جيجل) جامعة العربي تبسي(تبسة) جامعة محمد البشير الابراهيمي(برج بوعريرج) جامعة الشاذلي بن جديد (الطارف) جامعة عباس لغرور(خنشلة)	جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية جامعة العقيد اكلي محند اولحاج (البويرة) جامعة زيان عاشور(الجلفة) جامعة جيلالي بونعامة (خميس مليانة) جامعة يحي فارس(المدية)	جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف) جامعة طاهري محمد(بشار) جامعة مصطفى اسطمبولي (معسكر) جامعة مولاي الطاهر(سعيدة)

جامعة العربي بن مهيدي(أم البواقي) جامعة حمة لخضر (الوادي) جامعة محمد الشريف مساعدية(سوق أهراس) جامعة باجي مختار (عنابة) جامعة 8 ماي 1945 (قالمة) جامعة الحاج لخضر باتنة جامعة مصطفى بن بولعيد باتنة 2 جامعة منتوري قسنطينة1 جامعة محمد خيضر بسكرة جامعة قاصدي مرباح ورقلة جامعة العلوم الإسلامية عبد القادر قسنطينة جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة جامعة فرحات عباس سطيف 1	جامعة محمد بوقرة(بومرداس) جامعة مولود معمر ي (تيزي وزو) جامعة البليدة 1 سعد دحلب جامعة البليدة 2 لونيس ي علي جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين . جامعة التكوين المتواصل جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 1 جامعة الجزائر2 جامعة الجزائر 3 جامعة عمار ثليجي(ا لأغواط) جامعة التكوين المتواصل جامعة زيان عاشور (الجلفة)	جامعة أبو بكر بلقايد (تلمسان) جامعة أحمد دراية(أدرار) جامعة ابن خلدون(تيارت) جامعة جيلالي اليابس (سيدي بلعباس) جامعة ابن باديس(مستغانم) جامعة محمد بوضياف للعلوم والتكنولوجيا(وهران) جامعة محمد ابن أحمد وهران2 جامعة محمد بن أحمد المدعو الرائد سي موسى وهران2

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 جامعة قسنطينة 2 جامعة قسنطينة 3		

يتّضح من توزيع مؤسسات التعليم العالي في الجزائر أنّ الدولة قد أولت اهتمامًا واسعًا بتمديد الشبكة الجامعية لتغطي مختلف ولايات الوطن، إذ تضم الشبكة 106 مؤسسة موزعة على 58 ولاية، ما يعكس توجّهًا استراتيجيًا نحو ضمان العدالة المجالية في التكوين العالي. وتُظهر الأرقام أن الجامعات تمثل النسبة الأكبر من هذه المؤسسات (50 جامعة)، تليها المدارس العليا والمراكز الجامعية. كما يُبرز الجدول المرفق التوزيع الجغرافي المتوازن بين مناطق الشرق، الوسط، والغرب، ما يدل على سعي الدولة إلى تعزيز التنمية البشرية والعلمية في جميع أنحاء التراب الوطني. غير أن هذا الامتداد الكمي يطرح تحديات نوعية تتعلّق بضمان جودة التكوين، وتحقيق الانسجام بين العرض الجامعي واحتياجات سوق العمل، فضلًا عن تطوير البحث العلمي ضمن هذه المؤسسات.

المطلب الرابع : استقلال الجامعة .

لقد ظهر مصطلح استقلال الجامعة تاريخيا نتيجة الصراع الذي نشأ في القرون الوسطى الذي كان منبعه رجال الكنيسة والسلطة والإقطاع ، حيث كان كل طرف من هذه القوى يعمل على السيطرة على الجامعة وتقييد حرية الفرد فيها ، ومع تطور الجامعة وتطور وظائفها بدأ مفهوم استقلال الجامعة بالتطور والتأكد ، ولا يعني استقلال الجامعة الانفصال عن المجتمع وقضاياه ، ولا عن قيمه ومثله وعاداته وأنما يعني اسقلالها في تحقيق وظائفها دون تدخلات تؤثر على أدائها ، وعلى إدارة شؤونها التعليمية ، " والحرية شرط أساسي للحياة الجامعية ، فالجامعة من الأهمية بمكان أن تحتفظ بمسافة بينها وبين مؤسسات المجتمع ، وتحافظ على

استقلالها حتى تتمكن من القيام بدورها .والجامعة إذ تعتمد على توريث العلم من الأستاذ الممثل للسلطة لطالب يسير تماما على خطى الأستاذ لا تكون جامعة ، بل هي تكون كذلك فقط جين تفسح كل المجال للتغيير والشك والتجديد ، لا يحكمها سوى حب المعرفة والسعي الحر نحوها ، دون قيود من مصادرة كتاب أو حوار أو فكر " [1]

وتكمن أهمية استقلال الجامعة في كونها مؤسسة تربوية اجتماعية ، تتيح الفرصة للتيارات الفكرية والآراء المتباينة للالتقاء والاحتكاك ما ينجم عنه نمو الطاقات الابداعية ، ومن ثم حدوث التغيير والتطور .

وإذا كانت الجامعة قد جاهدت منذ نشأتها لكي تحصل على ما يمكنها من الاستقلال ، الذي إذا كان ضرورة في أي وقت مضى ، فإنه أحوج ما يكون في الوقت الحاضر ، حيث أصبح الهدف من الجامعة كما يقول ستيفن (Stiven Dicurtiz) أن تنقل المعرفة ، وأن تعد الأجيال القادمة لمهام الغد إلى جانب انغماسها في المشكلات المادية والاجتماعية والسايسية والاقتصادية ، والتي لم يعد ممكنا أن تتجنبها الجامعة وكيف تتجنبها ؟ وهي تتحمل مسؤوليات ، وسط كل ما يحيط بها من تحديات كي تساهم إسهاما حقيقيا في خدمة العلم والمعرفة والخطط والبرامج والتنمية والتقدم والإنسان والمجتمع ، ولايمكن أن تقوم بذلك دون وجود مناخ صحي وصحيح واستقلال واستقلال فكري وقيادة واعية حكيمة وميزانية كافية ولازمة وخطط مدروسة ومبرمجة فبقدر ما يقدم للجامعة من إمكانات ، بقدر ما تقدم أيضا من الخدمات .[2]

ويتبلور مفهوم استقلال الجامعة في بعدين أساسين ، يتمثل البعد في إدارة شؤونها الداخلية والمالية دون تدخل من الخارج ، وذلك انطلاقا من أن الشؤون الجامعية لها خصوصيتها الفنية ، التي تتطلب دراية أكاديمية قادرة على تبصر دور الجامعة في شمولية وتكامل مع شبكة العلاقات التي تحكم سير العمل في مكوناتها الفرعية .

---

[1] .سعيد محمد المصري ،التنظيم والإدارة(مدخل معاصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ص 90

[2] سمير حسن منصور،منياج العلاقات العامة من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية،2000 ، ص 22

أما البعد الثاني للاستقلال فيتمثل في انجاز القرارات الأكاديمية المتعلقة ، وهذا المفهوم حدد من الاستقلال بمفهومه التقليدي ، فلم تعد الجامعة حرة في طرح البرامج التي تقدمها ،بل لابد من أن ترتبط بحاجات المجتمع، والأمر نفسه للبحوث التي تجريها الجامعة، والتي يجب أن ترتبط بواقع المجتمع .

إن ارتباط الجامعات بالحكومات وبوزارات التعليم العالي له آثاره المتفاوتة على هذه الجامعات، ويختلف ذلك من مجتمع إلى آخر ،وذلك وفق المنطلقات الفلسفية التيتقوم عليها هذه العلاقة من جهة ومن جهة أخرى فحاجة الجامعات للمساعدة المالية ، واعتمادها على ميزانية الدولة من أجل نفقاتها أمر ضروري ، ومهم لا يتعارض بالضرورة مع استقلاليتها ، ولو أن ذلك يتأثر بالمستوى الحضاري للبلد الذي توجد فيه الجامعة والأبعاد القانونية التي تنظم العلاقة بين الجامعة و الدولة .[1]

" إن كثرة التحديات والمسؤوليات الملقاة على كاهل الجامعة ، كفيلة بأن تجعل من حق الجامعة أن تحصل على استقلالها وحريتها ، خاصة بعد أن أصبحت الجامعة مسؤولة عن مستقبل أي مجتمع من المجتمعات ، وأية أمة من الأمم كيف لا ؟ وهي تضم بين جنباتها أرقى طبقات المجتمع الفكرية ، التي صارت الجامعة هي الأمة تعلم وتتعلم وارتبطت بالحياة ، وأصبح تحصين الجامعة وضمان استقلالها ضرورة يجب أن تتحقق ، حتى تكون الجامعة في خدمة المجتمع كما هي في خدمة العلم والثقافة .

ويستند أصحاب هذا الاتجاه الدذاعي لضرورة منح الجامعة أكبر قدر من الاسقلال والحرية للمبررات الآتية :

_إن استقلال الجامعة يمثل ضمانا ضد تدخل السلطة فهو قد يمنعها من التدخل في نشاط المجتمع الجزائري .

[1] سمير عبد الحميد قطب، فلسفة التميز في التعميم الجامعي(نحو جامعة متميزة)، نبة النيل العربية، الجيزة، 2009 ، ص 51

_ إن استقلال الجامعة لا يعني انعزالها عن المجتمع ، لأنه جزء منه ، بل يعني توفير أكبر قدر ممكن من حرية العمل فيها ، ولذا فليس غريبا أن يطلق على فناء الجامعة " الحرم الجامعي " إشارة إلى حرية الجامعة .

_ إن نجاح الجامعة وازدهارها رهين باستقلالها ، إذ بفضل هذا الاستقلال تنمو القيم والاتجاهات الصحيحة داخل الجامعة ، مما ينتج عنه حدوث التغير والتطور وصولا إلى تحقيق أهداف المجتمع وقيادة التغيير فيه .

_ إن المجتمع في حاجة طرح جميع الأفكار ،وإسهام جميع الأفراد في التنمية ، ولن يتأتى ذلك إلا إذا توافر الأمان التام ، حتى يخرج جميع أفراده من السلبية إلى الإيجابية .

_ إن للجامعة الحق في الحرية التي تمكنها بأساتذتها وطلبتها أن تنظر إلى شؤون العالم بموضوعية تامة ويتلازم مع الحرية التزام الأساتذة بالدراسة حاجات المجتمع دون هذه الشروط تصبح حرية الجامعة تلاعبا في الأفكار الجامدة ، وانقطاعا عن حاجات الجماهير الملحو ، ومشاكلها وانعدام الحساسية لها .

إذا كانت هذه حجج دعاة استقلال الجامعة ، إلا أن هناك من يعارضها ، إذ يرى أنصار هذا الاتجاه أنه مبدأ شائع في المجتمعات الرأسمالية ، ولن يستفيد إلا الطبقة البرجوازية ، حتى يمكنها أن تفعل ما تشاء ، لذا يطالب البعض بوضع القيود والضمانات لهذا الاستقلال ، حتى يتمكن المجتمع من ممارسة حقه الطبيعي في الرقابة والإشراف على الجامعة . [1]

_ وهنا يقف موقفا وسطا ، بين هؤلاء أولائك ، فيرى أنه إذا كان ولابد من وضع ضوابط أو قيود لاستقلال الجامعات ، فإن هذه الضوابط يجب أن تتبع من داخل الجامعة نفسها ، دون

[1] سمير محمد حسين وآخرون، ندوة واقع إدارات العلاقات العامة في الأجيزة الحكومية، معيد الإدارة العامة، الرياض 1992 ، ص13

أي وصاية خارجية ، إلا فقدت الجامعة المغوى الحقيقي لوجودها وحياتها ، فأي خروج عن المضمون الاجتماعي ، يجب أن تعالجه بنفسها ، ومن خلال تنظيماتها الجامعية .

وفي اعتقاد الكثير من المفكرين أنه يجب أن يكون للجامعة استقلال مطلق من حيث ممارستها لأنشطتها العلمية و قيامها بوظائفها المختلفة ، واستقلال نسبي ، من حيث الأهداف ، فالجامعة يجب أن تترك لها الحرية في تسيير أمورها على أن تكون مسؤولة في النهاية عن المهام الملقاة على عاتقها ، كما ينبغي أن نميز بين ثلاثة أنواع من الاستقلال وهي : [2]

الاستقلال الأكاديمي : أول ما يعني به حرية الجامعة في اختيار نظامها وبرامجها ، وطرائق التدريس ، واختيار هيئة التدريس بها ، كما يعني أيضا الحرية الأكاديمية التي تعني وضع القيود على ما تدرسه الجامعة وما يقوله أو ينشره أساتذتها ، أو ما يعبرون عنه من آراء علمية وأكاديمية .

_ الاستقلال الإداري : يقصد به حرية الجامعة في اتخاذ القرارات الداخلة في نطاقها وكذلك البث في أمورها ،وتصريف شؤونها دون تدخل الأجهزة الخارجية .

_ الاستقلال المالي : يعتب شرطا ضروريا للاستقلال الأكاديمي و الإداري معا ، بل هو أقوى الضمانت لحرية الجامعة واستقلالها ، ولا يمكن أن تستتر الجامعة في أداء رسالتها دون أن يتوفر لها المال اللازم .

إن إصلاح الجامعات العربية لن يبدأ إلا بتحقيق استقلالها وحريتها الأكاديمية ، لتنطلق في مسيرتها بلا عراقيل ، ولن نبالغ في الذهاب إلى إطلاق بالونة الجامعة في الهواء كما يحلم الفيلسوف الفرنسي جاكدريدا لتسبح مع هواء الإنسانية المعادل عنده للعولمة ، فهذه التفكيكة ربما تناسب محيطا ثقافيا مختلفا ، وعلينا إصلاح الجامعة وإزاحة العراقيل من حولها ، كي

---

[2] سوسن شاكر بدر، محمد عواد الزيات، الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعميم العام والجامعي، ط1 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص5

تشد مجتمعاتها إلى آفاق جديدة ، ولعلنا بذلك نستعيد عبارة الروسي تولوستوي " إن الحرية شرط لكل تعليم حقيقي "

لقد أصبح مبدأ استقلال الجامعة ضرورة حتمية، لا من حيث بعدها الأكاديمي فحسب، بل من حيث قدرتها على أداء وظائفها المجتمعية والعلمية بحرية وفاعلية. فاستقلال الجامعة لا يعني انعزالها عن محيطها أو تنكّرها لقضايا مجتمعها، بل هو ضمان لحيادها الفكري وموضوعيتها في إنتاج المعرفة. ويقوم هذا الاستقلال على ثلاثة أبعاد مترابطة: البعد الأكاديمي الذي يتيح حرية إعداد البرامج والمناهج واختيار أعضاء هيئة التدريس، والبعد الإداري الذي يضمن تسيير شؤونها دون تدخل خارجي، والبعد المالي الذي يُعد شرطًا أساسياً لضمان استقلال القرار الجامعي. غير أن هذا الاستقلال ينبغي أن يكون مقرونًا بالمسؤولية والرقابة الذاتية، بحيث تظل الجامعة ملتزمة بأداء رسالتها في خدمة المجتمع، وتظل في الوقت نفسه بعيدة عن التبعية التي قد تفرغها من مضمونها العلمي والتحرري.

المبحث الثاني : وظائف ومعدات وأهداف الجامعة الجزائرية .

تعد الجامعة مؤسسة مركزية في المشروع التنموي لأي دولة، لما لها من أدوار متعددة تتجاوز حدود التكوين الأكاديمي التقليدي لتشمل المساهمة في إنتاج المعرفة، وتحقيق التنمية البشرية، وبناء الرأسمال الفكري والثقافي. وفي السياق الجزائري، اتخذت الجامعة طابعاً خاصاً، نابعاً من خصوصية المسار التاريخي والاجتماعي والسياسي الذي مرت به البلاد منذ الاستقلال، ما جعل من مهامها وتوجهاتها انعكاساً مباشراً لأولويات الدولة وتحدياتها.

لقد أصبحت الجامعة الجزائرية مطالبة اليوم بأداء جملة من الوظائف المتداخلة، انطلاقاً من تهيئة الإطارات المؤهلة، وصولاً إلى الإسهام في البحوث العلمية التي تعالج قضايا المجتمع، مع ما يتطلبه ذلك من تجهيزات مادية وبيداغوجية متطورة. كما أن الأهداف المرسومة لها لا تقتصر على بعد تعليمي صرف، بل تشمل غايات تنموية، اجتماعية، واقتصادية، تجعل منها فاعلاً استراتيجياً في تحقيق التحول الوطني الشامل.

المطلب الأول : وظائف ومعايير تصنيف الجامعة الجزائرية

تضطلع الجامعة الجزائرية بجملة من الوظائف الحيوية التي تشمل التعليم، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، في إطار سعيها للاستجابة لمتطلبات التنمية الوطنية. كما أن تقييم أدائها ومكانتها يتم بالرجوع إلى معايير تصنيف معترف بها دوليًا، تعكس مدى جودة التكوين، نجاعة البحوث، ومدى انفتاح الجامعة على بيئتها الاقتصادية والاجتماعية.

أولا : وظائف الجامعة الجزائرية

تضطلع الجامعة الجزائرية بمجموعة من المهام والوظائف المنوطة بها، وعلى رأ سها تكوين رأس المال البشر ي، المساهمة في التقدم الاقتصادي وحفظ التراث الوطني، غير أن الوظائف الرئيسية يمكن حصرها في التعليم، البحث العلمي وخدمة المجتمع [1]

أ- التعليم : ويعتبر التعليم أولى وظائف الجامعة، فمن المتوقع أن تقوم الجامعة بإ عداد الكوادر المطلوبة التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية والتقنية والإدارية ذات المستوى العالي . وقد كان التعليم الوظيفة الأولى والوحيدة عند نشأة الجامعات، وهذه الوظيفة التي أجمع على أهميتها كل الممارسين والمنظرين على حد سواء مما جعل الجامعات توظف كل إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة من أجل تحقيق هذا الهدف، لذا فإن مؤسسات التعليم الجامعي ركزت جل اهتماماتها منذ بداية مسيرتها التاريخية حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر على النوعية في التعليم.

ب :البحث العلمي :أصبح البحث العلمي في هذا العصر ي شغل حيزا كبيرا من وقت وجهد وفكر أساتذة الجامعات والمسؤولين في جميع ا لوساط الكاديمية دون استثناء، لن مكانة أعضاء هيئة التدريس العلمية أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبحث والنشر والتأليف، وهذا فضلا عن دور البحث العلمي في تزويد الساتذة بالمعلومات والمعارف المتنوعة، وتحسين

[1] مليحان ، معيض الثبيتي ، الجامعات نشأتها ، مفهومها ، وظائفها ، دراسة وصفية تحليلية المجلة التربوية يوم 20-05-2025 ص226

مستوى أدائهم وتقدمهم المهني، كما يمثل البحث العلمي موردا مهما من موارد تمويل الجامعات، نظير ما تقوم به الجامعات من مشروعات بحثية لصالح قطاعات المجتمع .[1]

ج :خدمة المجتمع وتنميته :بما أن الجامعة مركب أساس ي في المجتمع، فهي بذلك تؤثر فيه وتت أثر بهمن خلال التداخل والتفاعل بينهما [2]فأصبحت الجامعة تدرس تقريبا جميع التخصصات التي يتطلبها المجتمع الجديد .[3] وعليه يكمن دور الجامعة في خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي وا لإرشاد ي، المشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية، التنشئة ونشر الوعي ، تدعيم الاتجاهات الاجتماعية وتعزيز القيم المجتمعية والحفاظ عليها.[4]

ه:خدمة التوظيف: يعتبر التوظيف عملية مهمة جدا بالنسبة للمؤسسة و لا يمكن الاستغناء عنها أو الاستهانة بها، لن استقطاب العناصر المناسبة بالعدد الكافي له تأثير كبير على إنتاجية المؤسسة، خاصة إذا كانت هذه العناصر تتميز بالكفاءة و المهارة، كما أن نجاح عملية التوظيف يؤدي إلى نجاح العمليات التي تليا والعكس، و لكي يكون التوظيف ناجحا لابد من معرفة المصادر التي ستعتمدها المؤسسة في استقطاب مواردها البشرية، و هذا على حسب الوظيفة و متطلباتها، فقد تعتمد المؤسسة على الاستقطاب الداخلي وهذا من خلال اعتمادها على القوى العاملة المتوفرة في المؤسسة، كما قد تعتمد على الاستقطاب الخارجي، أي من خلال البحث عن أي شخص يمكنه أن يشغل الوظيفة من خارج المنظمة.

---

[1] عليوة علي ، شكل ووظائف الجامعة الجزائرية في ظل الأنوميا ، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث ص15

[2] الحاج جينان ، الجامعة الجزائرية بين السياسة المرسومة ودواعي الإصلاح مجلة الفكر القانوني السياسي ص440

[3] نمور نوال ، مرجع سابق ، ص 32 .

[4] بومدين، عربي .المرجع سابق .ص. 251

كما تعتبر عملية التوظيف حلقة وصل بين تخطيط الموارد البشرية و عملية اختيار لهذه الموارد البشرية، و بهذا فأنه يتيح لنا اختيار الملائمين للوظيفة فقط الذين يتمتعون بالخبرة والكفاءة لشغل الوظائف[1].

ثانيا : معايير تصنيف الجامعات

إن تصنيف الجامعات مرتبط ارتباطا وثيقا بالجودة ، والجامعة التي تحصل على المرتبة الأولى ، والتي تصنف ضمن المجموعة المتميزة ، وهي جامعة ذات جودة عالية في قوتها العلمية والإدارية .

مفهوم تصنيف الجامعات :

يعرف التصنيف في إطار التعليم العالي على أنه ترتيب الجامعات في مستويات أكاديمية ، وعلمية هذا الترتيب قد يعتمد على مجموعة من الإحصائيات او استبيان يوزع على الدارسين و الأساتذة وغيرهم ، وهناك ترتيب لمرحلة الليسانس ومرحلة الدراسات العليا ، حيث يعتمد الأول غالبا على جودة التعليم والثاني على مستوى البحث العلمي ، كما يعرف أنه طريقة لجمع المعلومات لتقويم الجامعات والبرامج والبحث والأنشطة العلمية لتوفير التوجيه لجامعات محددة .[2]

يتضمن من خلال تقصي واقع تصنيف الجامعات أن هذا الموضوع حديث ومعاصر ، فأول دولة خاضت غمار هذه التجربة ،هي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1983 ، وذلك حينما نشرت صحيفة U.S.News and world Report أول تصنيف للجامعات تحت عنوان " Ranking of Colleges " أما التجربة البريطانية فقد بدأت سنة 1993 ، عندا نشرت صحيفة The Times أول قائمة تصنيفية للجامعات البريطانية ، ورغم حداثة الموضوع

[1] سيد أحمد،مصطفى،إدارة الموارد البشرية، دار النشر والتوزيع ، القاهرة ، 2008 ، ص 55.

[2] شدوان عمي شيبة، العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، 2005 ، ص23

، إلا أ، تقيم الجامعات وتصنيفها أكاديميا أصبح في صلب اهتمام الأكاديميين والسياسيين على السواء ، إذ دفع الإعلان عن هذه التصنيفات العديد من جامعات العالم إلى وضع سياسات استراتيجية لتأهيل نفسها أكاديميا ،وتحفيز باحثيها للرفع من مستوى المخرجات العلمية ، وجودتها قصد تحسين مركزها في هذه التصنيفات حتى بالنسبة إلى الجامعات التي لا يرد اسمها ضمنها في كونها تعطي صوة تقريبية لمستوى الجامعة ، وتطورها مقارنة مع نظيرتها ، كما تمثل محضرا لرفع مستوى التنافسية العالمية [1]

المطلب الثاني : مميزات ومشاكل الجامعة الجزائرية

تُعد الجامعة الجزائرية فضاءً يجمع بين الطموح والإمكان، فهي تحمل في بنيتها إمكانيات بشرية ومادية تؤهلها للقيام بدور محوري في النهضة العلمية والمعرفية. وقد تميزت بمجموعة من الخصائص التي تعكس هويتها الوطنية وموقعها في المنظومة التعليمية. غير أن هذا المسار لم يكن بمنأى عن التحديات، إذ تواجه الجامعة جملة من الإشكالات البنيوية والبيداغوجية التي تحول دون تحقيق أدائها الأمثل، وهو ما يفرض وقفة تحليلية متأنية لمواطن القوة ومكامن الخلل معًا.

أولا : مميزات الجامعة الجزائرية

تتميز الجامعة بمجموعة خصائص على كل المستويات ويمكن ذكر بعضها فيمايلي:

- تنشأ في مجتمع يحدد أهدافها ووظائفها حيث تعتبر عنصر متفاعلا معها.
- تتميز بالتغيير والحركية ومواكبة لتطوير المحلي والعالمي.
- تنظم مجموعة علماء متخصصين في شتى المجالات العلوم التكنولوجيا والانسانية .
- تتميز بالاستقلالية في الادارة والتنظيم ولو كانت بشكل نسبي ومتفاوت

[1] صالح خميل أبو أصبع،العلاقات العامة والاتصال الإنساني، دار الشروق، عمان،1999 ص 23.

– تتميز بعدة مهام متكاملة، وهذا الذي قدم لها اتساعا كبار في الرؤية لمختلف المشاكل[1]

ثانيا : مشاكل الجامعة الجزائرية

لقد استطاعت الجامعة الجزائرية أن تحقق العديد من الإيجابيات والإنجازات في فترة قصيرة من تحقيق الجزأرة ، وديمقراطية التعليم والتعريب ، بالإضافة إلى التوسع الكبير في الهياكل الجامعية إلا أننا نجد هناك العديد من المشاكل تهدد مسيرة التعليم العالي بالجزائر ، ويمكن إجمالها فيما يأتي :

_ ضعف كبير في هياكل الاستقبال والوسائل البيداغوجية مقارنة مع التزايد الهائل لأعداد الطلبة .

_ نقص فادح في هيئة التدريس ذات الخبرة العالية ، حيث يوجد في العديد من الأقسام خاصة في أقسام اللغات الأجنبية والعلوم الاجتماعية من يدرسون ولايحملون سوى شهادة الليسانس ، مع وجود مشكل آخر متمثل في غياب التكوين واالتدريب لحاملي شهادة الماجستير حول طرق التدريس [1]

ضعف المكتبات الجامعية في الكثير من الجامعات ، وافتقارها للمراجع الكافية ،والمصادر ،والدوريات ، والمجلات والمخطوطات بالإضافة الى اعتمادها على الطرق البدائية في التسييير .

_ اتباع أسلوب الإدارة الجامعية التقليدية في التسيير التي مظاهرها : المركزية والانفرادية والروتين الإداري ، ضعف الاتصال وشخصية القرارات ، وأكبر خطر يهدد المؤسسة الجامعية يتمثل في اتجاهها نحو التسيير البيروقراطي النمطي الذي يجعل الإدارة غاية في حد ذاتها ،

[1] www.masers.dz 2025-05-19 p11

[1] عمي الباز ، العلاقات العامة والعلاقات الإنسانية والرأيث العام، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002 ص 32

بحيث يقتصر العمل الجماعي على إتمام إجراءات ورقية تستغرق الجهد ، وتستنفذ الطاقة في المتابعة المكتبية ، وكان حريا بهذه المؤسسة أن تتوجه كلياتها ومجالس أقسامها إلى تنشيط عملية البحث العلمي والمتابعة البيداغوجية ، وتقييم البرامج ، ودراسة مختلف المعوقات التي تحول دون الوصول إلى أهدافها المرسومة .

_ تواجه الجامعة الجزائرية مشاكل متعلقة بالبحث العلمي ، من حيث أهدافه ونوعيته وتمويله وعلاقته بحاجات المجتمع وتنميته .

_ اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ، وحاجات سوق العمل ، مع تنامي مشكلة بطالة خريجي الجامعات [1]

_ ضعف الإمكانيات المادية وما يرافقها من المباني والموارد والتجهيزات العلمية معا ، أدى إلى اختلال العلاقة بين الأعداد الكبيرة الملتحقة بالجامعات ، والإمكانات التدريسية والبحثية والاستثمارية المحدودة في الجامعة.

_ يراجه الجامعة الجزائرية مشكل الفصل بين التعليم والعمل ، باستثناءات قليلة "وهو ما يترتب عليه حرمان الطلاب من أهم قواعد الإعداد المتميز ، وهي الخبرات العلمية التي تسمح بممارسة العمل الحقيقي باكتسابها ، بل إن المعلومات والحقائق التي يكتسبها الطلاب أثناء تكوينهم تظل–مع عدم ممارسة العمل – أفكار مجردة لا وزن لها ولا سبيل لإدراك قيمتها طوال فترة الإعداد الجامعي ، كما يترتب على هذه العزلة مشكلة تتعاظم يوما بعد يوم ، وهي عدم قدرة خريجي الجامعات من الالتحاق بالعمل ، الذي أعدو له والوفاء بمتطلباته مبارشة بعد التخرج.

[1] عمي الحوات، النظرية الاجتماعية (اتجاهات أساسية)، منشو ا رت شركة أكا، مالتا ، 1988 ، ص 11

بل يحتاج الأمر الى أن تقوم الجهات التي سيعنلون بها تنظيم برامج تدريب قصيرة ، ليكتشف المتخرجون خلالها أهم أضاعوا عمرا طويلا بلا طائل بين جدران الجامعة وأن شطرا كبيرا من معارفهم وعلومهم في الجامعة لا علاقة له بمتطلبات التخصص المدروس [1]

_ تعرف الجامعة الجزائرية مجموعة من الصعوبات البيداغوجية المتمثلة في : المناهج الدراسية وطرق إعدادها ، أساليب التقزيم والترقية المتبعة .

– ضعف التنسيق بين الجامعات ، وتباينها في مجالات جامعية عديدة ، مثل القوانين والأنظمة والتعليمات والبرامج والتخطيط والإمكانات المادية والتجهيزات المخبرية والبحث العلمي ، والدراسات العليا والطلبة والأساتذة .

_ ضعف أساليب التسيير و التنظيم والاستغلال الأمثل والعقلاني لما هوموجود من إمكانات داخل الجامعة .[2]

المطلب االثالث : أهداف الجامعة الجزائرية .

حتى تتمكن الجامعة من تأدية نشاطاتها على أحسن وجه فلا بد لها أولا من وضع أهداف لها بحيث تتضمن هذه الاهداف القيم والمبادى والاتجاهات المتضمنة في فلسفة المجتمع بمعنى ان تتماشى اهداف مع الاهداف العامة للمجتمع ويكون هناك تنسيق بينهما ويجمع اهل الاختصاص أن الهدف الأساسي والشامل للجامعة هو تنمية شخصية الطالب بجميع ابعادها الأمر الذي سينعكس ايجابيا على تنمية المجتمع ومن تم الارتقاء به حضاريا ويمكن ترجمة هذا الهدف الشامل اهداف عامة على أساس متطلبات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والى أهداف خاصة متعلقة بالجانب العلمي والتربوي للعملية التعليمية

[1] عمي الراشد،الجامعة والتدريس الجامعي، ط1 ، دار الشروق، دار ومكتبة الهلال، جدة، بيروت ،2000 ، ص 46

[2] عمي السيد إبراهيم عجوة، العلاقات العامة في المجال التطبيقي، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2000 ، ص 21 .

ذلك لأن هذه الأهداف تعتبر بمثابة الموجهات الاساسية لجميع الفعاليات والنشاطات التي يقوم بها الأستاذ، وتتمثل هذه الافعال فيمايلي :

الاهداف العامة:

- ربط الجامعة بالمجتمع.

- التكيف مع حاجيات ومتطلبات المجتمع والدفع بها نحو التقدم.

- الإسهام في تفعيل التنمية وحل المشكلات الانسانية.

- تنشيط الحركات الثقافية في المجتمع والعمل على الحفاظ على التراث الثقافي للمجتمع وتجديده.

- العمل على توثيق الروابط الفكرية والعلمية والثقافية بين مختلف الجامعات

- الانفتاح على الثقافات الانسانية الاخرى، مما يساعد على التعاون الفكري على المستوى العالمي.

يمكننا استنتاج أن الأهداف العامة للجامعة تعكس دورها الحيوي كجسر يربط بين المعرفة الأكاديمية وواقع المجتمع، حيث تسعى الجامعة إلى التفاعل الديناميكي مع حاجيات المجتمع ومتطلباته من أجل دفعه نحو التقدم والتنمية المستدامة. كما تؤكد على أهمية الجامعة في تنشيط الحياة الثقافية والحفاظ على التراث الثقافي مع تجديده، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والتواصل العلمي والفكري بين الجامعات محلياً وعالمياً. هذا التكامل في الأهداف يبرز الجامعة كمؤسسة فاعلة في خدمة الإنسان والمجتمع، ويجعلها لاعباً رئيسياً في بناء مستقبل معرفي وثقافي متجدد ومتفتح.

الأهداف الخاصة:

- نشر العلم والمعرفة وتنميتهما .

- تنمية شخصية الطالب بجميع ابعادها، الخلقية،الاجتماعية، العلمية،التربوية.
- تدريب الطلاب على البحث العلمي وتولي نشر أبحاثهم.
- تكوين الإطارات وتهيئتهم للاطلاع بمسؤولياتهم وفق مقتضيات العصر. [1]

يمكننا استنتاج أن الجامعة ليست مجرد مؤسسة تعليمية تقدم برامج دراسية، بل هي فضاء حيوي يتم فيه إنتاج المعرفة وتطويرها، وتنشئة أجيال قادرة على مواجهة تحديات العصر. إذ تكتمل رسالة الجامعة حين توازن بين نقل العلم وتنمية شخصية الطالب من كل الجوانب، بالإضافة إلى تأهيله على البحث العلمي والمسؤولية المجتمعية. لذلك، فإن نجاح الجامعة وفاعليتها يعتمد على قدرتها على تحقيق هذه الأدوار المتكاملة، التي تجعل منها ركيزة أساسية في بناء المجتمعات وتقدمها.

أهمية الجامعة :

الجامعة هي منبع المعرفة ومنتجة القادة ، فالتعليم فيها هوعملية لصناعة أجيال المستقبل ،واستثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار ، وأكثر فائدة ، لأن المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات ، وقد قيل : إذا أردت أن تبني لسنة ابنا مصنعا وإذا أردت أن تبني للحياة فابن جامعة .[1]

واعتقد أن هذه المقولة لخصت أهمية وجود الجامعة في أي مجتمع ، فالجامعة معقل الفكر، ومركز الإبداع ، لايمكن الاستغناء عنها ، إذ هي مؤسسة اجتماعية تؤثر في الجو الاجتماعي المحيط بها وتتأثر به ، وهي من يصنع قياداته الفنية ، والمهنية ، والسياسية ، كما لها الأثر الأكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا بالطبع لا ينطبق على كل المسار التاريخي الذي مرت به الجامعة لأنه في وقت ما ظلت الكثير من الجامعات في معظم بلدان العالم ،

[1] فتيحة حفحوف، معوقات البحث العلمي في الجامعات الجزائرية من وجهة نظر الاساتذة الجامعيين،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، ادارة وتنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف، 2008 – 2007 ، ص52 – 51

[1] فتيحة حفحوف، نفس المرجع السابق ، ص 52

وعلى مدى فترة طويلة من تاريخها منعزلة عن مجتماعتها تجتهد في طلب المعرفة لذاتها ، وحصرت بذلك أهميتها في مجال التدريس والبحث ، لكن أهمية الجامعة في العصر الحديث تطورت ، ولم تعد تكمن في مجرد تخريج عدد من المهندسين أو المعلمين ، أو الأطباء ، بل أصبحت قائدة لخطى التقدم بما تكشفه من حقائق ، وما تسهم به من حلول للمشاكل الراهنة والمستقبلية ، فهي تسهم في مواجهة تحديات العصر ومتطلباته ، لذلك أصبح التعليم الجامعي يحتل مكانة بارزة في معظم دول العالم ، سواء أكانت متقدمة أم متخلفة ، ومع تلك المكانة التي ظهرت له مكانة أخرى في حياة الأفراد داخل المجتمع ، فأصبح التعليم الجامعي هدفا للكثيرين ممن يطمحون إلى مكانات ومراكز اجتماعية عالية لاعتقادهم أن التعليم الجامعي هو الطريق الموصل إلى الحياة الأفضل والمراتب والأدوار الاجتماعية المرموقة .

هذا من جانب ومن جانب آخر " ما يبرز أهمية الجامعة كذلك السند المالي المخصص لها ، هذا الأخير الذي أضحى في القارات الخمس على نطاق متزايد ، ومن مسؤوليات الدولة، إذ تدل سرعة إنشاء الجامعات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على أن الدولة الحديثة ترتبط ارتباطا وثيقا بين تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي ، وبين إنماء المواهب العقلية إنماء سريعا داخل حدودها [1]

ولأنّ للجامعة الأثر الأكبر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنّ نظامها التعليمي يُبنى وفق مواصفات خاصة تجعل منه عنصراً فاعلاً في بناء القدرات الوطنية. ويتجلى هذا الدور من خلال نشاطين أساسيين: أولهما رفع مستوى المعرفة عبر البحث العلمي وإنتاج الفكر، وثانيهما تكوين الطلبة وتأهيلهم أكاديميًا ومهنيًا، ليكونوا بدورهم أدوات فعالة في خدمة المجتمع، سواء داخل الوطن أو في محيطه الخارجي. وبذلك تُسهم الجامعة في تكوين رأس المال البشري الذي يُعدّ أساساً لأي مشروع تنموي مستدام. [2]

[1] ت . وديع فمسطين وحسن خميفة، العلاقات العامة فن ، دار المعارف، القاهرة ، 1968 ، ص 13

[2] أديب خضور،الإعلام والأزمات ، أكاديمية نايف العربية لمعموم الأمنية، الرياض، 1999 ، ص 116

وفي الأخير نؤكد على أهمية التعليم الجامعي سواء بالنسبة للمجتمعات المتقدمة أو بالنسبة للمجتمعات النامية للأسباب الآتية :

_ إنّ الثروة البشرية في المجتمعات المتقدمة تُعدّ الركيزة الأساسية ضمن عناصر الإنتاج، إذ لم تعد الموارد المادية وحدها كافية لتحقيق التنمية، بل أصبح العنصر البشري المتعلّم والمؤهّل هو المحرك الحقيقي لها. ومن ثمّ، فإنّ برامج التنمية في هذه المجتمعات تقوم بدرجة كبيرة على كيفية إعداد هذا المورد البشري، وتنمية كفاءاته، وحُسن استثماره في مختلف القطاعات، وهو ما يجعل من التعليم الجامعي أداة استراتيجية لصياغة مستقبل اقتصادي واجتماعي متوازن ومستدام.

_ تُواجه المجتمعات النامية تحدياً استراتيجياً يتمثل في ضرورة تحقيق معدلات نمو عالية تمكنها من اللحاق بركب التقدّم والرفاه، أو على الأقل من الحدّ من اتساع الفجوة المتزايدة بينها وبين الدول المتقدمة. وتكمن هذه الحاجة الملحّة في إدراك أن التأخر في مجالات التعليم، والبحث، والتكنولوجيا ينعكس سلباً على مختلف جوانب التنمية. ومن هنا، يصبح الاستثمار في الجامعة وتفعيل أدوارها أحد أهم المداخل لضمان نمو شامل ومستدام، يواكب المتغيرات العالمية ويعزز قدرة المجتمع على المنافسة والتكيّف.

تكمن أهمية التعليم الجامعي في كونه أداة استراتيجية لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة في كل من المجتمعات المتقدمة والنامية. في المجتمعات المتقدمة، يُعتبر العنصر البشري المتعلم الأساس في عملية الإنتاج والتنمية، أما في المجتمعات النامية، فتُعد الجامعة مدخلاً ضرورياً لتسريع النمو واللحاق بركب التقدم العالمي عبر الاستثمار في التعليم والبحث والتكنولوجيا.

خلاصة

يمكن القول إن الجامعة الجزائرية تمثل لبنة أساسية في بناء المجتمع وتنميته، حيث تجمع بين التعليم والبحث العلمي والإسهام الثقافي والاجتماعي. تطورت الجامعة منذ استقلال الجزائر لتواكب التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على إعداد أجيال مؤهلة قادرة على مواجهة تحديات العصر. كما تبرز الجامعة كمنصة حيوية تربط بين المعرفة الأكاديمية وواقع المجتمع، وتسعى لتحقيق التنمية المستدامة من خلال ربط برامجها التعليمية بمتطلبات المجتمع واحتياجاته.

رغم الإنجازات، تواجه الجامعة الجزائرية عدة تحديات تتطلب إصلاحات مستمرة لتحسين جودة التعليم والبحث العلمي، وتعزيز الاستقلالية، وتوفير البنية التحتية اللازمة، وضمان التمويل الكافي. إن تعزيز دور الجامعة في التنمية الوطنية وتحديث منظومتها التعليمية يمثل ركيزة أساسية لتحقيق نهضة علمية وثقافية مستدامة، تجعلها مساهمة فعالة في تقدم الجزائر ورقيها.

الفصل الثالث

رسم الجامعة الجزائرية للسياسة العامة :

الآثر والانعكاس

تمهيد

تقوم مراكز البحث العلمي والجامعات في العالم على دوين مهمين وهما: التعليمي والسياسي بحيث يجب التوازن بين هذين الدوريين دون إهمال أحدهما على الآخر. ففي عالم يتغير ويبتكر باستمرار في المجالات المعرفية والتكنولوجية يتبين فيه أهمية الدور السياسي للجامعة إذ أنه يلعب دورا مهما في توعية الطلاب سياسيا وبناء شخصياتهم السياسية وتؤكد بعض الدراسات على ضرورة ربط التعليم بالسياسة إذ إن فصلهما يؤدي الى فقد التعليم دوره في تطوير الوعي السياسي للطلاب وتشكيلهم سياسيا هذا قد يؤدي الى إحداث فجوة سياسية لدى الأفراد مما قد يؤدي الى ظهور ظواهر سلبية مثل اللامبالاة والاغتراب السياسي والتي قد تضر بالتنمية المجتمعية. وقد يكون فصل السياسية عن التعليم هو السبب الرئيسي لانتشار هذه الظواهر.[1]

كما تلعب الجامعة دور مهما في الجانب الاجتماعي وكل ما تعلق بالمجتمع اذ لها دورا جوهريا في تنمية الوعي الاجتماعي من خلال الانفتاح على قضايا المجتمع وتعليم الطلاب قيم التفكير النقدي والمسؤولية المجتمعية فهي لا تعمل على نقل المعرفة الأكاديمية فقط بل تسهم في بناء شخصية الطالب الواعية بقضايا مجتمعه من خلال الأنشطة الطلابية والندوات والحملات التطوعية إضافة الى تعزيز قيم المواطنة والتسامح والحوار، وبهذا تعد الجامعة بيئة متكاملة لإعداد أفراد قادرين على الإسهام بفاعلية في تنمية مجتمعهم.

[1] م.م نور محمد حضير، زينب فلاح حسن، **دور الجامعة في تنشئة الوعي السياسي**، جامعة بابل، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ص2.

المبحث الأول: دور الجامعة في تنمية الوعي السياسي والإجتماعي

المطلب الأول: دور الجامعة في تكوين النخب السياسية والتنشئة السياسية والاجتماعية:

تعد الجامعة ومراكز البحث العلمي من أبرز المؤسسات التي تساهم في تشكيل الوعي السياسي والاجتماعي للأفراد، وفي إعداد النخب القادرة على قيادة المجتمع والمشاركة في اتخاذ القرار فهي لاتقتصر على دورها الاكاديمي بل تمتد لتمارس دورا محوريا في التنشئة السياسية والاجتماعية، فهي ليست مجرد مؤسسة للتعليم العالي، بل هي مصنع للنخب وصانعة للوعي السياسي والاجتماعي، تعد الأفراد للعب أدوار فعالة في الحياة العامة، وتسهم في بناء مجتمع أكثر وعيا، ومؤسسات سياسية أكثر تمثيلا وكفاءة، وتساهم الجامعة أيضا في بناء شخصية متوازنة قادرة على فهم المجتمع والتأثير فيه بشكل إيجابي.

1_ دور الجامعة في تكوين النخب السياسية:

اتخذ موضوع النخبة مكانة بارزة في أبحاث العلوم السياسية والاجتماعية، فمفهوم النخب يشكل أحد أهم المفاهيم الإستراتيجية الموظفة منهجيا في تحليل الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ومن بين القضايا المهمة التي تناولها هي تلك التي تتصل بالسلطة والطبقة وتويع الثروة والتطور الاجتماعي والتنمية، مما يعني أن النخبة ليس مجرد مفهوما وصفيا يدل على وضعية اجتماعية محددة في داخل المجتمع، بل هو أداة هامة لتحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية وتفسيرها، ويضاف الى ذلك كله أن مفهوم النخب قد شكل تاريخيا حقلا مميزا للتنظير الإيديولوجي ما بين الماركسية الكلاسيكية والاتجاهات الماركسية الجديدة وبين

الاتجاهات السوسيولوجية النقدية في مختلف مراحل تطور الفكر الإنساني في النصف الثاني من القرن العشرين. [1]

غير أن مفهوم النخبة لايزال يطرح صعوبات مفاهيمية كبيرة بسبب تعدد المقاربات والرؤى في هذا الشأن، فقد اختلفت وتباينت المصطلحات التي ترمز الى هذه الفئة واتخذت تسميات متعددة داخل المجتمع مثل الصفوة الطليعة الطبقة الحاكمة الأمر الذي يدل على أن هذا المصطلح مازال لم تتضح أبعاده ودلالته الدقيقة، ولم يكن هناك تعريف واضح وشامل والنخبة السياسية نقصد به هم مجموعة الأشخاص الذين يمتلكون تأثير كبيرا في الحياة السياسية داخل مجتمع معين ويشغلون مواقع صنع القرار أو يمارسون أدوارا قيادية في المؤسسات السياسية كالبرلمان والحكومة والمنظمات المؤثرة في الرأي العام والأحزاب السياسية وغيرها.

كما تتميز النخبة السياسة بمستوى عال من التعليم والخبرة السياسية ولديها القدرة على توجيه السياسات العامة، فهم أشخاص يمتلكون السلطة أو النفوذ في المجال السياسي ويشاركون في إدارة شؤون الدولة وتوجيه قراراتها وسياساتها.

أ_ مفهوم مصطلح النخبة

لغويا: مفرد النخبة مشتقة من نخب وانتخب، ينتخب انتخابا ويقال: نخب الرجل الشيء نخبا وانتخبه أي اختاره وانتقاه بمعنى الانتخاب والانتقاء. بينما عرف إبن منظور النخبة في قاموس لسان العرب بأنها اشتقت من نخب وانتخب الشيء بمعنى اختاره واستخلصه كما أن هناك من يرى بأن مفرد الصفوة هي نفسها كلمة النخبة والصفوة مشتقة من صفا، يصفو، صفوا ويقال صفا فلان القدر أي بمعنى أخذ واستخلص ما فيها والمصطفى هو المختار والصفي هو النقي من كل شيء.

[1] ليلى سيدهم دور النخبة الحاكمة في عملية التحول الديمقراطي بالجزائر 1986-2016، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، تخصص علاقات دولية، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016_2017. ص21.

- أما في اللغة الفرنسية فإن كلمة النخبة ELITEمشتقة من الأصل اللاتيني Ex_legreeالذي يعني قطف واختار وجمع.
- ومعنى النخبة في اللغة الإنجليزية والألمانية فإنه يشبه نفس المعنى المستعمل في للغة الفرنسية غير أن هذه المفردة في اللغة الاسبانية فإنها مشتقة من Los mas selecto.[1]

اصطلاحا: يعد مفهوم النخبة من المفاهيم الأساسية والمحورية في الكتابات والأبحاث الحديثة غير أن معناه تردد في الفكر الاجتماعي والسياسي ابتداء من أفلاطون وأرسطو مرورا بماركس وباريتو وصولا إلى رايت ميلز وروبرت دال وقد اختلف علماء الاجتماع في معالجة هذا المفهوم وهذا يرجع لعدة أسباب من بينها الفترة الزمنية التي ينتمون إليها، وكذا المنطلقات الفكرية التي انطلقوا منها فعلى الرغم من الاستخدام الواسع لهذا المفهوم من قبل الباحثين والمحللين، إلا أنه يوجد تعريف محدد ومتفق عليه، حيث ينظر كل منهم الى هذا المصطلح من زاوية خاصة أو من منظور مختلف ضوء ظروف وأوضاع معينة.[2]

إذ يشهد العالم ثورة علمية وتكنولوجية لامثيل لها من قبل وتمثل قفزة نوعية إلى الأمام وهي الموجة الثالثة بحسب تعبير إلفين توفلر، هذه الموجة التي تأتي بأسلوب حياة إنتاج جددة تماما وبمؤسسات وشركات ونقابات مستقبلية غير مألوفة كل هذا يستدعي تفاعلا جديدا من قبل مؤسسات المجتمع لصياغة تفكير وشخصية الجيل الجديد الذي يتحمل عبء مسؤولية بناء المستقبل.

وتعتبر الجامعات من المؤسسات المهمة التي ساهمت في تطوير المجتمعات ولها من الميزات والخصائص ما يجعلها في المقدمة لأنها تحتل منذ القدم مكانة لقيادة المجتمع وهي مركز إشعاع لكل جديد من الفكر والمعرفة والمنبع الذي تنطلق منه آراء المفكرين والعلماء

---

[1] أ. عبد الله كبار، ***النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر***، قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر، جوان 2013.ص216.

[2] ليلى سيدهم دور النخبة الحاكمة في عملية التحول الديمقراطي بالجزائر 1986-2016، نفس المرجع السابق، ص22.

ورواد الإصلاح والتطور. كما تعمل الجامعة على تلبية احتياجات سوق الشغل من الإطارات والكفاءات البشرية التي لديها مستوى عالي وتساهم في دفع عجلة التنمية إلى التقدم والتطور فهي موارد بشرية نوعية قبل أن تكون كمية. وفي ظل التحولات الحاصلة على البيئة في القرن الحادي والعشرين ازداد الطلب على هذه الموارد البشرية.

إن اهتمام السلطات برأس المال البشري سيوفر الكمية و النوعية التي تحتاجها البلاد. وعليه فإن الجامعة هي تكوين عالي يحدث على المستوى المعرفي لتزويد الطالب بالمهارة و إعداد رأسمال بشري والذي يتمتع بالكفاءة ورفع مستوى الأداء فالجامعة تعمل على إنتاج رأسمال بشري. وتسعى مختلف الدول لاحتلال مكانة في ركب البلدان المتقدمة واضعة في الحسبان أن العلم هو السلاح الذي يدعم رأس المال و ذلك بصقل وبناء القوة البشرية المؤهلة التي يكون باستطاعتها رفع التحدي ومواجهة مختلف المشكلات والعراقيل .وتنتج الجامعة نخبا سياسية، إذ تعتبر النخبة السياسية بمثابة القوة الفكرية التي عليها أن تقوم بدورها الوطني والإنساني في أية دولة كانت خاصة البلدان النامية حيث تتصف بالموضوعية والعقلانية والإنصاف ويزداد دور النخبة السياسية ويتضح دورها أكثر عند التعرض للأزمات سواء الداخلية أو الخارجية ويكون بتقديم الآراء الوطنية التي تساهم في عملية البناء والتنمية .

و للنخبة السياسية عدة وظائف متميزة بها عن باقي النخب ويعود ذلك إلى أن النخب الأخرى مثلها مثل المواطنين التي لا تبالي بالسياسية ولا يمكنها تشكيل رأي سياسي وتتلخص معظم وظائف النخبة في:

– تحقيق التوازن السياسي والاجتماعي وذلك بإنشاء تنظيمات سياسية وتقسيم الأدوار والانتقال المنظم بين المراكز السياسية.

– قيام العمل السياسي في شكل مؤسسات في بضوابط وأسس محدودة تكسب النسق السياسي الشرعية، فالتنظيم السياسي يبرز عدد من المزايا أهمها قانونية العملية السياسية وعقلانيتها.

– توجيه الاقتصاد حسب إيديولوجية النخبة الحاكمة فهي التي تملك وسائل الإنتاج وتعبئة الجماهير من خلال الخطاب السياسي والعمل على إرساء الديمقراطية واستغلال وسائل الإعلام للتأثير على المجتمع من أجل إخضاع الطبقة المحكومة للمشاركة السياسية[1].

2_ دور الجامعة في التنشئة السياسية:

تبدأ التنشئة السياسية من الأسرة فالمدرسة فالرفاق فالجامعة ، حيث تكتسي التنشئة السياسية أهمية في تأسيس مجتمع قوي ومتين يؤمن بالحرية والديمقراطية والمساواة واحترام الآخر ونبذ العنف والإرهاب والتطرف وعليه ينبغي أن تغرس هذه القيم عبر المؤسسة التعليمية التي تكون مرافقة للفرد عبر مراحل تطور حياته وتعتبر الجامعة قمة المؤسسات التعليمية وبذلك من المتوقع أن يكون لها دور مهم في التنشئة السياسية وأن تكون أكثر مؤسسة قادرة على إكساب الطلبة أساليب التنشئة السياسية لأن التنشئة عملية تعليم بدرجة أولى كما أنه من المفروض أن يكون الطلبة في هذه المرحلة العمرية على درجة كبيرة من الوعي والحرية في التعبير عن آرائهم.

1_تحديد مفاهيم المصطلحات:

_الدور:

تعريف محمد عاطف غيث: الدور في قاموس علم الاجتماع بأنه نموذج يرتكز بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الفرد نفسه، وقد نظر محمد عاطف غيث إلى مفهوم الدور من زوايا مختلفة نذكر أهمها:

أ_ متطلبات الدور هي توقعات الأخرين بشأن أداء الشخص لدور معين في موقف ما.

[1] د. كريمة محيوز، أ. ليندة صيمود، ***الملتقى الدولي حول: العلاقة بين الجامعة ومحيطها السياسي*** ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8ماي1945 قالمة ، 2018. ص7

ب_ توقعات الدور هي السلوك المتوقع والمرغوب الذي يرتبط بدور معين.

ج_ أداء الدور وهي طريقة قيام شخص بدوره في موقف معين.

وكتعريف عام للدور هو: مجموعة من أنماط سلوك الفرد، تمثل المظهر الدينامي للمكانة وترتكز على الحقوق والواجبات المتعلقة بها وبمعنى آخر يتحدد الدور على أساس متطلبات معينة تعكس على توقعات الأشخاص لسلوك الفرد الذي يحتل مكانة ما في أوضاع معينة.[1]

_الجامعة:

إن الجامعة منظمة لها سماتها الفريدة من حيث البناء الاجتماعي والفعاليات والهيكل والأهداف وهذا يجعلها مختلفة عن بقية المنظمات حتى التعليمية منها حيث أن أهداف التنظيم الجامعي في تطورها عبر المراحل التاريخية تبلورت باتجاه خدمة المجتمع، وبالتالي اتسعت فعاليات الجامعة وتنوعت مع تقدم المجتمع ونمو المعرفة، ولذلك ازداد الهيكل التنظيمي للجامعة تعقيدا واتسم بناؤها الاجتماعي بخصائص نوعية.[2]

_التنشئة السياسية:

هي إحدى العمليات الاجتماعية التي يكسب الأفراد عن طريقها المعلومات والقيم والاتجاهات التي تتعلق أو ترتبط بالنسق السياسي لمجتمعهم.

وتعرف أيضا بأنه مصطلح يستخدم لوصف العملية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو السياسة، أو أنها العملية التي يصبح الفرد من خلالها واعيا بالنسق السياسي والثقافة ومدركا لهما.

---

[1] .م نور محمد حضير، زينب فلاح حسن، **دور الجامعة في تنشئة الوعي السياسي**، نفس المرجع السابق، ص5.

[2] أ.الإمام سالمة، السياسة التعليمة والعلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة: مقاربة في التحليل النظمي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، السنة ديسمبر 2016. ص530.

والتنشئة من خلالها الى إكساب الفرد القيم والمعايير والتوجهات السياسية اللازمة لتحقيق التكييف مع أهداف المجتمع، ليس فقط من أجل الحفاظ على الوضع القائم في نقل الثقافة السياسية من جيل لآخر بصورة جامدة والية، لكن تتضمن أيضا عملية تغيير أو خلق الثقافة السياسية الملائمة لاستقرار المجتمع.[1]

_أثر الجامعة في تنمية التنشئة السياسية:

يتمثل أثر الجامعة في تنمية التنشئة السياسية من خلال دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية فالجامعة توفر فرص المشاركة السياسية من خلال انتخابات إتحاد الطلبة في كليات الجامعة إضافة إلى أنشطة المؤتمرات والملتقيات والندوات التي يتم فيها الحوار والمناقشة بين الطلبة والأساتذة والسماح للطلبة بالمشاركة في مظاهرات احتجاجية على قضايا معينة .و في هذا السياق فإن الجامعات في الماضي كانت مصدر المظاهرات والثورات لطرد المستعمرين.

كما أن للمشاركة السياسية للشباب في الجامعة دور في التنشئة السياسية لذلك فقد أوصت بتدعيم الدور الذي تقوم به الجامعة في هذا المجال بتدريب الشباب على ممارسة الديمقراطية والتمهيد للدخول في الحياة السياسية ، إذ أنه يوجد اتفاق واسع حول أهداف التعليم الذي ينهجه مواطنين صالحين وهو الأمر الذي يهيئ ناخبي الأمة كي يتفاعلوا مع العملية السياسية فالتعليم يهيئ الطلبة لعدم التعصب واحترام آراء الآخرين والتسامح السياسي والاجتماعي ودخول الطالب في حوار مع أساتذته وزملائه حيث ذلك يمكنه من عرض رأيه في عدم التعصب وتعلم لغة الحوار ليشارك في اختيار من يمثله في الاتحادات الطلابية ويرشح نفسه إذا وجد نفسه أهلا لذلك ويعرض برنامجه أمام الآخرين.[2]

---

[1] م نور محمد حضير، زينب فلاح حسن، **دور الجامعة في تنشئة الوعي السياسي**، نفس المرجع السابق، ص 8.

[2] د. كريمة محيوز، أ. ليندة صيمود، ***الملتقى الدولي حول: العلاقة بين الجامعة ومحيطها السياسي*** ، نفس المرجع السابق ص5.

فالجامعة على مستوى دورها الفكري السياسي تعد بامتياز من أهم قلاع التنشئة السياسية والفكرية للشباب والمساهمة في تكوينهم كمواطنين واعيين بشروط وجودهم الاجتماعي والسياسي وحاملين لبعض قيم التجديد والتحديث والتغيير ومهيئين للاندماج في محيطهم السوسيوسياسي والثقافي والحضاري كفاعلين ومبادرين إيجابيا ومنتجين.[1]

المبحث الثاني: المجتمع المدني والجامعة الجزائرية وأدوارهما الجديدة في رسم السياسة العامة

إذا نظرنا الى تعريفات السياسة العامة في العديد من الأبحاث والدراسات المختلفة نلاحظ عدم وجود اتفاق كبير للمفكرين على تعريف وجود للسياسة العامة وذلك راجع للبيئة التي وجدو فيها، وإلى إنشاءاتهم الفكرية والأسس العلمية التي ينطلقون منها. إذ تتميز السياسات العامة التي يصنعها ويقررها النظام السياسي بالتنوع والشمول حيث تمس كافة جوانب المجتمع.

إذ يشكل المجتمع المدني قطبا قائما بذاته ومركز لقيادة السلطة الاجتماعية في مواجهة سلطة الدولة، والذي يتحتم عليها أن تتقاسم معه القرار، فإنشاء الجمعيات والمنظمات والأحزاب السياسية تضمن حقوق الإنسان، لأن المجتمع الفعال يشكل ضمانة للديمقراطية، وعليه فإن مفهوم المجتمع المدني ارتبط بالنظال من أجل الديمقراطية والمشاركة السياسية في العمليات التنموية، وكذا الجامعة الجزائرية إذ لها علاقة وطيدة بالسياسة العامة إذ إن لها سماتها الخاصة من حيث البناء الاجتماعي والفعاليات والهيكل والاهداف وهذا يجعله مختلفة عن المنظمات الأخرى، حيث أن أهداف التنظيم الجامعي في تطورها تبلورت نحو خدمة السياسة العامة من خلال النخب الحاكمة وإطارات الدولة وغيرها.

_دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة.

[1] محسن، مصطفى، الجامعة المغربية وإشكالية التنمية تأملات سوسولوجية بعض عوامل الأزمة وتحولات المسار. https://www.aljabriabed.net/n65_04muhsin.(2).htm تاريخ الزيارة 28_5_2025 وقت الزيارة.9.05.

أصبح الحديث في العقود الأخيرة حول تمجيد المجتمع المدني الذي أخذ حيزا مهما في العديد من النقاشات وخاصة في مجال الفضاء العام للدولة ومايقوم به النظام السياسي في السياسات العامة وأصبح للمجتمع المدني دور بارز ومحوري في صنع السياسات العامة هذه العملية التي تتطلب تداخل العديد من الجهات سواء كانت رسمية أو غير رسمية.

وهذا ما سنتطرق اليه في هذا الجزء الذي يتضمن تعريف عن المجتمع المدني ومدى مشاركة المجتمع المدني في صنع السياسات العامة من خلال علاقته بالدولة.

_تعريف المجتمع المدني:

عرف الباحث آدم برغسون المجتمع المدني ككيان اجتماعي في أصله، منفصل في نشأته وتنظيمه عن الحاكم، مجتمعا تتنامى فيه سلطة داخلية مستلهمة من الضمير الجماعي الذي يربط أفراده والتي تتوزع فيه السلطة بسب المراكز الاجتماعية، مجتمعا مستقلا عن الدولة بمؤسساته ووظائفه تطوعية غير رسمية. أما المفكر الاجتماعي.

غرامشي أونطونيو رأى في المجتمع المدني بأنه يمثل أحد المستويين الفوقيين الى جانب المجتمع السياسي المتمثل في الدولة، والذي يربط بينهما علاقة تفاعلية مبنية على الهيمنة والخضوع، والمجتمع المدني يتجسد في التنظيمات الاجتماعية كالنقابات المدارس، الكنيسة، المؤسسات الاجتماعية ذات الطابع الثقافي.[1]

عموما نخلص الى القول بأن المجتمع المدني يتراء في مجموعة المؤسسات والبنى والأدوار المتواجدة كوسيط بين الفرد المواطن، والحاكم أي الدولة، إنه إذا مجموعة المؤسسات والتنظيمات غير الحكومية التي تضم طائفة من الأفراد يتقاسمون أهافا اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، يرغبون في تحقيقها بشكل تطوعي ومستمر.

_أسس قيام المجتمع المدني:

[1] غازي الصوراني، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، مركز دراسات الغد العربي. غزة، 2004.ص15.

يرشح كثير من الباحثين في علم الاجتماع أمثال ساميول هنتغتون وسعد الدين إبراهيم، بأن المجتمع المدني يقوم على مجموعة من الأسس حددت في أربعة وهي: الأساس التنظيمي الهيكلي، أساس الاستقلالية، أساس الطوعية والأساس الانضباط الأخلاقي.[1]

_علاقة المجتمع المدني بالسياسة العامة:

تمتلك منظمات المجتمع المدني وسائل للتغيير على صانعي السياسات العامة بشكل مباشر وغير مباشر، ويرجع ذلك إلى أن منظمات المجتمع المدني تقوم باطلاع صانعي السياسات العامة على المشاكل والفوائد والأهداف المراد تحقيقها وتستخدمها لتقديم معلومات دقيقة عن المشاكل والفوائد المراد حلها حيث تعد منظمات المجتمع المدني عوامل الخطط العامة وعوامل التغيير الاجتماعي، وتلعب دورا مهما وفعالا في عملية صنع السياسة العامة وإنجاحها في جميع مراحلها، وذلك من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر على صانعي السياسة العامة ومنفذيها. وتستخدم منظمات المجتمع المدني هذه الأدوات لإعلام صانعيها بالمشكلة ومجموعة المنافع والأهداف المراد تحقيقها وتوفير المعلومات الدقيقة حول هذه المشكلة المراد حلها ، وتوفير البدائل التي يمكن الاعتماد عليها في حال حدوث تغييرات في السياسة العامة المقترحة، ومراقبة تنفيذها لأنها ترصد الانحرافات والتجاوزات من قبل منفذيها.

إذ يعتمد تأثير منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار على مدى استقلالية هذه المنظمات وتنظيمها وتمويلها من قبل الدولة. إذ تستخدم منظمات المجتمع المدني وسائل مثل القضاء المستقل والتظاهر والاحتجاج والأحزاب السياسية والاعتصامات للأثر السلبي على الاستراتيجيات الوطنية.[2]

---

[1] د. جمال زيدان، **دور المجتمع المدني في تحليل السياسات العامة في الجزائر**، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 8، العدد1، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر. ماي 2021. ص751

[2] ندى أحمد موسى وآخرون، **السياسة العامة ودور تشكيلات منظمات المجتمع المدني في صنعها**، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 5، العدد 1، 2025. ص430.

_دور الجامعة الجزائرية في صنع السياسة العامة:

إن السياسة التعليمية الجامعية هي حلقة الوصل بين السلطة السياسية باعتبارها صانعة السياسة العامة، وبين الجامعة كمؤسسة اجتماعية لها أهداف اجتماعية تسعى لتحقيقها، وقد تكون السياسة الجامعية إيجابية كما قد تكون سلبية، كما أنها قد تتجاهل بعض المتغيرات المستجدة في المؤسسات الجامعية، مما يجعلها تجدد بعض حيثيات السياسة القديمة لتضع سياسة ترقيعية في ثوب جديد لمواجهة هذه المتغيرات، وهذا يرجع لمدى توفر إمكانيات السلطة ومدى توزيعها لهذه الإمكانيات، ونمط السياسة الجامعية وأسلوب إعدادها يرجع في كثير من الأحيان لطبيعة العلاقة القائمة بين السلطة والجامعة، وهذه العلاقة هي علاقة مستمرة، لم يسلم من وجودها أي مجتمع، إنما المتغير هو الصورة التي تكون عليها هذه العلاقة، ومما لا شك فيه أن السياسة التعليمية الجامعية تختلف من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر وفقا لطبيعة هذه العلاقة ولفهم طبيعة السياسة الجامعية من خلال العلاقة بين السلطة والجامعة.

-دور الجامعة في خدمة المجتمع:

هذا الجانب يؤكد على مسؤولية الجامعة في مجال خدمة المجتمع وتطويره، وهي تعني الخدمة العامة التي تقدمها الجامعة خارج إطار عملها الرسمي: التعليمي أو البحثي، لهيئات وأفراد لأغراض ثقافية ومهنية واجتماعية مختلفة، وإذا انطلقنا من كون قضية خدمة المجتمع وتطويره قضية علمية بالدرجة الأولى، وأن التقدم العلمي لا يمكن أن يحدث في عزلة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تؤثر بدورها في اتجاهات العلم والتقنية، وأن المعركة من أجل الحفاظ على سيادة أي دولة ليست معركة حربية بقدر ما هي معركة علمية، فإنه من الضرورة مشاركة الجامعة في تخطيط سياسة الدولة وإدارتها .فالجامعة من أكثر المؤسسات التعليمية تخصصا، ولذا فإنها تمارس وظائف ذات علاقة بالأيديولوجيات وبالمؤسسات الأخرى في صور عدة، كما أنها تتمتع بدرجة معينة من الذاتية والاستقلالية، وتساهم في تشكيل مؤسسات المجتمع، وتعزز كلا من الظروف الداخلية للبناء الاجتماعي،

وأواصر الارتباط بمصادر السيطرة الدولية، وبهذا إما أن تصبح الجامعات عنصر صراع أو عنصر حفاظ على البناء الاجتماعي القائم أو أن تعمل على تغييره .

_ نظريات علاقة الجامعة بالسياسة العامة:

أ. النظرية الفردية: تقوم هذه النظرية على ضرورة أن تدع الحكومات الحرية للأفراد، وألا تقيد حرية هؤلاء إلا في أضيق الحدود.

ب. النظرية الاشتراكية: وهي ضد النظرية الفردية، إذ تقدم الجماعة على الفرد وتدعو إلى تدخل الحكومة في شؤون الأفراد، وهذا يعتبر أساس رفاهية الفرد والمجتمع.

ج. النظرية الاجتماعية: ظهرت كرد فعل للنظرية الفردية كذلك، وهي تقوم على إعلاء مصلحة وحقوق الجماعة فوق مصلحة وحقوق الفرد، وإنكار فكرة الحقوق الفردية الطبيعية واعتبار الجماعة هدف السلطة وليس النظام

-*العلاقة بين السياسة التعلمية والسياسة العامة للدولة*:

حيث تشتق السياسة التعليمية العامة أهدافها وأغراضها من الفكر السياسي العام، وتعبر عن الاتجاه السياسي للمجتمع، كما أنه لا بد أن تتسق مع الأهداف العامة الشاملة التي توجه قطاعات العمل والإنتاج الأخرى، ومعنى ذلك أن السياسة التعليمية لا تنبع من النظام التعليمي ذاته أو تعبر عن أهدافه فقط، بل تعبر عن حاجات ومطالب الميادين الأخرى التي تتفاعل معها التربية بوجه عام والجامعة بوجه خاص ، وهذه الميادين الأخرى هي التي تجمع السلطة بالجامعة، كما تعتبر السياسة العلمية جزء من السياسة التعليمية وهي بدورها تعد جزء من السياسة العامة للدولة والسياسة العلمية تهدف إلى تحسين الموارد العلمية ودفع التقدم التكنولوجي من أجل بلوغ الأهداف الوطنية، وعلى ذلك فهي وثيقة الصلة بعدة مجالات أخرى من أنشطة الدولة الموجهة نحو تحقيق تلك الأهداف الوطنية نفسها، وكهذا فإن السياسة العلمية

هي نقطة التقاء السياسات الثلاث الأساسية في الدولة وهي السياسة الاقتصادية والسياسة التعليمية والسياسة الخارجية.[1]

المطلب الثالث: دور الجامعة في البناء الديمقراطي وتعزيز روح المواطنة.

تعتبر الديمقراطية الهدف الأسمى الذي تسعى لتحقيقه مختلف الشعوب ولا شك أن الدعم السياسي للديمقراطية في المجتمعات هو ضمان توحد إرادة المجتمع والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية وبناء دولة المستقبل لذا فإننا بحاجة إلى تكامل بين كل من التربية والإعلام والثقافة الأمر الذي يتطلب مسؤوليات ومهام تربوية لتنمية الوعي بثقافة الديمقراطية ومسؤوليات المواطنة.

إن فهم الحياة الديمقراطية تعني شعور الفرد بالمسؤولية وغاية مسؤوليته هي أمن الوطن وبناء مستقبله وحدود هذه المسؤولية تعنى بتظافر الجهود المجتمعية لدعم دور الدولة ومكانتها على المستوى الإقليمي والدولي و إذا عدنا لنظريات التحديث فإنها تفترض أن التعليم يساهم في تمكين المواطن من ممارسة المواطنة الفاعلة وتكوين آراء والمشاركة في مداولات عقلانية وهذا يكرس قابلية المجتمعات للديمقراطية.كما أن الجامعة تعتبر بيئة طبيعية للمواطنة إذ يلتقي طلبة العلم من انتماءات مختلفة يجلسون أمام أستاذ محاضر واحد ليتلقوا منهجا تعليميا واحد ويدربهم هذا الأستاذ على التفكير التحليلي والنقدي. فالجامعة تمثل فرصة لصقل شخصية المواطن القادر على المشاركة في المجال العمومي منتمي إلى جماعة المواطنين ثم كفرد قادر على التفكير بطريقة عقلانية في الشأن العمومي ومهتم به.[2]

---

[1] أ.الإمام سالمة، السياسة التعليمة والعلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة: مقاربة في التحليل النظمي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، السنة ديسمبر 2016. ص535.536.

[2] د. كريمة محيوز، أ. ليندة صيمود، ***الملتقى الدولي حول: العلاقة بين الجامعة ومحيطها السياسي*** ، نفس المرجع السابق ص11.

المبحث الثاني: النخب العلمية ورسم السياسة العامة: الآثار والانعكاس.

المطلب الاول: دور المخابر العلمية في رسم الخطط الاستراتيجية المستقبلية.

1-التعليم العالي يتبنى التخطيط الاستراتيجي:

في خضم المخاضات التي عرفها التخطيط الاستراتيجي في منظمات الأعمال والجدل الكبير الذي اثير بشأن فعاليته في موازنه الغموض الذي يكتنف المستقبل، وبالتوازي مع التغييرات التي ميزت العالم ككل خلال مرحله الثمانينات عرف قطاع التعليم العالي بدوره تحولات عميقه سواء حيث هيكله سوقه التي ازدادت فيه المنافسة كثافه او من حيث الثقة الحجم الرهانات التي اصبحت تواجهه او من حيث الاولويات التي يتعين عليها الاهتمام بها.[1]

حيث أصبح قطاع مطالبا بتبني اتجاهات اداريه أكثر ملائمه مع الاعباء الجديدة الملقاة عليه، وتعرضت الكليات والجامعات الى ضغوطات اقوال لتصبح أكثر مسؤوليه اجتماعيا، واهتماما بقضايا المجتمع وابداعا لدعم قطاع الاعمال وفي المقابل ارتفع تكاليف التعليم وتراجع الدعم المالي الحكومي'[2].

وفي الحقيقة ان هذه التحولات لم تكن الا بدايات دخول التعليم العالي عهدا جديدا يمكن اعتباره بمثابة" صناعه" تتواجد فيها مختلف القوة التنفسية، وتخضع لقانون القيمة المضافة،[3] معاهد تعزز أكثر بثورة تكنولوجيا الاتصالات التي لم تتوقف فقط عند استخدام الحواسيب

---

[1] Abdel-Motaal,Mostafa B. 1992.Strategic Perspectives on the Planning of Higher Education, Higher Education Policy, 5 (2): 20-22.

[2] عبد الجليل مصطفى ، أثر العولمة والتخطيط الاستراتيجي على فاعلية الجامعات العربية، جهورية السودان، ورقة مقدمة لندوة استراتيجية التعليم الجامعي العرب وتحديات القرن الـ 21، 2007، ص20.

[3] Martinet, Alain-Charles et al. 1994.Processus de planification stratégique etdynamique de changement radical, Communication présentée au 3rd international conférence du management stratégique, Lyon : 9 - 11 mai.

والبرمجيات في العملية التعليمية والبحث العلمي كأدوات داعمه فحسب بل نقلت التعليم العالي بكامله الى العالم الافتراضي الذي تحرر من متلازمه المكان والزمان وحضوره المعلم والمتعلم. الامر الذي مهد للتحول نحو اقتصاد ومجتمع المعرفة ليصبح التعليم العالي بذلك يلعب دورا استراتيجيا وفي نفس الوقت يخضع لمنطق البحث المستعمر عن تحسين الاداء والتميز والكفاءة والجودة، وفي ظل عدم كفاية التمويل الحكومي لمواجهه الذي تحديات توجه التعليم العالي الى مصادر التمويل الخاصة بأشكاله المختلفة (اعانات، اوقاف، رسوم طلابية، بيع براءات اختراع) وتبني منطق الإدارة الاستراتيجية التي تستند بدورها الى الابداع والعالمية والتسويق[1].

رسميا ظهرت تغطيه الاستراتيجي في التعليم العالي سنه 1983 حينما استخدم لأول مرة في كتاب المعنون "الاستراتيجية الأكاديمية "،بل اعتبر الكتاب احد مؤلفات القرن التي حولت مسار ادارة مؤسسه التعليم العالي[2] . ولو ان جذور التخطيط في التعليم العالي ترجع الى سنه 1959 حينما اجتمع في جامعه ماستشوساتس خلال الصيف، 25 مسؤوله مكلفا بالتخطيط للدراسة لدراسة ومناقشه طرق واليات تخطيط وتوزيع الفضاءات البيداغوجية في الجامعات والكليات، لتأسس بعدها تحديدا في سنه 1966، جمعية التخطيط في الجامعات والكليات بعضويه أكثر من 300 مسؤول من مختلف الجامعات الأمريكية[3]. ومع مرور الزمن تطورات مقاربه التخطيط الاستراتيجي واصبحت الجامعات تقوم بتحديد الرسالة تضع رؤية للمستقبل، تحلل تحديات الخارجية والفرص المتاحة وتقييم نقاط القوة والضعف، كما تحدد القضايا

---

[1] Schaeffer, Chantale &Mailhot, Véronique. 2009. Les universités sur le chemin du management stratégique, Revue Française de Gestion, 191 (1):33-48.

[2] Poister, Theodore H &Streib, Gregory. 2005.Elements of Strategic Planning and Management in Municipal Government, Public Administration Review, Jan/Feb, 65 (1): 45-56.

[3] Dooris, Michael; Kelley, John & Trainer, James. 2002.Strategic planning in higher education, New Directions for Higher education, Nr 116, Fall: 5-11.

الاستراتيجية، وتطور الخيارات الاستراتيجية وتضع الخطط التنفيذية مثل ما يمارس تماما في منظمات الاعمال[1].

وبالتوازي مع الممارسات الميدانية، انفجرت الادبيات التي اكدت في اغلبها ان التخطيط الاستراتيجي اداة ادارية حيوية للجامعات والكليات لتحليل الحاضر وتقديم او توقع المستقبل وخلق المزايا التنفسية الدائمة. ولو ان الادبيات العربية لم تظهر الا في العقد الاول من الألفية الثالثة في شكل مقالات تحاول ابراز اهميه تخطيط الاستراتيجي عامه في التعليم العالي مثل مقالات (بحيري 2009، الحربي 2008، عبيده 2006، القطامين 2002، عباس 2009، الشتاوي 2011، وغيرهم) او دراسات ميدانيه تعرف تجارب جامعات بعينها مثل (سائق واخرون 2008، شرف واخرون 2010، الاشقر 2013) او دراسات الاتجاهات المديرين والافراد نحو تطبيق التخطيط الاستراتيجي في التعليم العالي مثل(الفيليب 2011، مصلح 2010، النباهي 2009، سليمان سليم 2012).

المطلب الثاني: تعاون الجامعة مع المجتمع المدني تكريس قيم المواطنة.

1-المواطنة وتنمية المجتمع المدني:

تساهم الجامعة في رفع مستوى الوعي الفكري والقانوني عبر تطوير العملية التربوية والتعليمية وخاصه تطوير مناهج التعليم العالي، واعداد الكوادر المتخصصة التي تتطلبها احتياجات التنمية في المجتمع وفق خطه علميه مدروسة ومتناسقة، عبر وضعي خطط البحوث والاشراف المستمر .

[1] Brewer, Peggy D; Brewer, Virgil L &Hawksley, Michael. 2000.Strategic planning for continuous improvement in a college of business, The Mid – Atlantic Journal of Business, 36 (2/3): 123-132.

كما تساهم الجامعة في نشر المعرفة والثقافة وجعل مؤسساتها في خدمه المجتمع، وتشجيع ودعم تأليف والبحوث العلمية ونشرها والخاصة بتطوير المواطنة وعلاقتها بموضوع حقوق الانسان، باعتبار ان جوهر المواطنة هو الانسان من خلال الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة التي ترتكز على أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

وادراكا من المجتمع الدولي بأهمية فكرة المواطنة وتعليم حقوق الانسان، فقد بذلت اجهزه الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لا سيما اليونسكو جهود كبيره من اجل تشجيع دور الجامعة في هذا المجال[1]، حيث ترتكز مهمه الجامعة في تعزيز مفاهيم المواطنة وتنمية حقوق الانسان عبر اذكاء الوعي بأهمية حقوق الانسان من خلال مجالات مختلفة، لتكوين اجيال مستقبلية تحترم حقوق الانسان، بإدراج مقاييس خاصه بتدريس حقوق الانسان، ونشر ثقافه احترام الحقوق والواجبات بتدريس الصكوك الدولية التي نصت على فكرة المواطنة بشكل مباشر او غير مباشر، وترقيه دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، سواء تعلق بالشرعية الدولية لحقوق الانسان او النصوص الاخرى والتي تشمل:

1) الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948.[2]
2) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966. [3]

---

[1] محمد شريف بسيوني، محمد سعيد الدقاق، عبد العظيم وزير، حقوق الإنسان، المجلد الرابع، مناهج التدريس وأساليبه في العالم العربي، دار العلم للملايين، لبنان، 1989،ص161

[2] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 المؤرخ في 10 كانون الأول 1948، ص65.

[3] المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ،1000 المؤرخ في 16 كانون الاول 1966، تاريخ بدا النفاذ ثلاثة كانون الثاني 1976، ص80.

3) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966. [1]

4) الاعلان المتعلق بحق ومسؤوليه الافراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا 1998. [2]

وقد حددت هذه الصكوك وغيرها المفاهيم الأساسية للمواطنة والتي تساهم المؤسسات الجامعية في نشرها وتعليمها من خلال تدريس حقوق الانسان:

- ✓نشر فكرة الحرية باعتبار ان جميع الناس ولدوا احرارا متساويين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم ان يعامل بعضهم بعضا بروح الاخاء.
- ✓نشر فكرة منع التمييز باعتبار ان لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات دون اي تمييز، كتميز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون اية تفرقة بين الرجال والنساء.
- ✓نشر فكرة الأمن، باعتبار ان لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.
- ✓نشر فكرة المساواة امام القانون، باعتبار ان كل الناس سواسية امام القانون ولديهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون اية تفرقة، كما ان لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد اي تمييز وضد اي تحريض على تمييز كهذا.

---

[1] المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200، المؤرخ في 16 كانون الاول 1966، تاريخ بدء النفاذ 23 اذار 1976،ص20

[2] لإعلان المتعلق بحق ومسؤوليه الافراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحمايه حقوق الانسان والحريات الأساسي المعترف بها عالميا، اعتمد ونشر على الملا بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحده53/144 المؤرخ في 9 كانون الاول 1998،ص25.

✓نشر فكرة المساواة في اللجوء للقضاء باعتبار ان لكل شخص الحق في أن يلجأ الى المحاكم الوطنية لإنصافه عن اعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.

✓نشر فكرة براءة المتهم حتى تثبت ادانته، فلا يجوز القبض على أي إنسان او حجزه او نفيه تعسفا.

✓نشر فكرة المحاكمة العادلة، باعتبار ان لكل انسان الحق على قدم المساواة التامة مع الاخرين، في ان تنظر قضيته امام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا للفصل في حقوقه والتزاماته وايه تهمه جنائية توجه اليه.

✓نشر فكره حقوق الدفاع المتهم باعتبار ان كل شخص متهم بجريمه يعتبر بريئا الى ان تثبت ادانته قانونا بمحاكمه علنيه تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه، ولابد أن اي شخص من جراء اداه عمل او الامتناع عن اداه عمل الا إذا كان ذلك يعتبر جرما وفقا للقانون الوطني او الدولي وقت الارتكاب، كذلك لا توقع عليه عقوبة اشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة [1].

✓نشر فكرة الحق في السلامة، باعتبار ان لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة او اسرته او مسكينه او مراسلاته او لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذه التدخل او تلك الحملات.

✓نشر فكرة الجنسية باعتبار ان لكل فرد الحق في التمتع بجنسية ما ولا يجوز حرمان شخص من جنسيه تعسفا او انكار حقه في تغييرها، مع ضرورة التأكيد على ان الجنسية تعد معيار اساسيا لتفعيل فكره المواطنة، باعتبارها علاقة ولاء قانوني وسياسي بين الفرد والدولة، بموجبها يتمتع هذا الفرد بمجموعه من الحقوق ويلتزم بمجموعه من الواجبات.

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، مبدا المواطنه بين الجدل والتطبيق، مركز الاسكندريه للكتاب، الاسكندريه،2008، ص152.

✓نشر فكرة ان لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير، ويشمل هذا الحق حرية الفرد في الاعراب عن ديانته او عقيدته بالممارسة واقامه الشعائر ومراعاتها سواء اكان ذلك سرا أم مع الجماعة.

✓نشر فكرة ان لكل شخص الحق في حريه الراي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون اي تدخل، واستقاء الانباء والافكار وتلقيها واذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

✓نشر فكرة ان لكل شخص الحق في حريه الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية، وتأسيس الاحزاب السياسية والمشاركة في تنظيم المجتمع المدني.

✓نشر فكرة المشاركة في ادارة الدولة، من خلال ان لكل فرد الحق في المشاركة السياسية[1] عبر ادارة الشؤون العامة للبلاد اما مباشره واما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا، باعتبار ان اراده الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى عدم المساواة بين الجميع او حسب أي اجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

✓نشر فكرة أن لكل شخص الحق في العمل وله حريه اختياره بشروط عادله مرضيه كما ان له حق الحماية من البطالة، وانا لكل فرد دون اي تمييز الحق في اجر متساوي للعمل، ولكل فرد يقوم بعمل الحق في اجر عادل مرض يكفل له هو لأسرته عيشة لائقة بكرامة الانسان تضاف اليه، عند اللزوم وسائل اخرى للحماية الاجتماعية.

✓نشر فكرة ان لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كافي للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تامين معيشته في حالات البطالة والمرض

[1] يدي ولد السالك، تكريس قيم المواطنة ما تخلي ترسيخ الممارسة الديمقراطية، مجموعه الخبراء المغاربيين، عدد 9 نوفمبر 2012، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ص3.

والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجه عن ارادته.

ويتم تعزيز فكرة المواطنة عبر تدريس حقوق الانسان من خلال فروع قانون المختلفة، وبشكل واضح في تخصص الحقوق وهذا عبر ترسيخ روح المواطنة في وجدان الطلبة عبر:

1) القانون الدستوري يقتضي تدريس حقوق الانسان من خلال الافكار المتعلقة بالدساتير والمبادئ الدولية التي رسخت في ضمير المجتمع الدولي، بالإضافة لنظرية السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأهم المواثيق الدولية التي ترسخ مفاهيم الحقوق السياسية وسبل حمايتها[1].

2) القانون الجنائي يعزز هذا القانون فكرة حماية حقوق المواطن من أي متابعة قضائية تتعارض مع حقوق الانسان، عبر تدريس مفاهيم القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وقواعد سلوك الموظفين، ومبادئ الطب...الخ.

3) قانون الأسرة (الأحوال الشخصية)، من خلالها يتم تدريس مختلف التشريعات التي تعزز مفهوم الانتماء عبر مواضيع حق المواطن في الزواج، الحد الادنى للزواج، تسجيل عقود الزواج...الخ.

4) القانون الدولي الخاص ويرتكز تدريسه في القانون الدولي الخاص على العلاقات القانونية التي تضمن عنصرا اجنبيا، مما تطرح اشكالا، بالإضافة لتدريس معيار الجنسية باعتبارها أساسا لتفعيل المواطنة وعلاقة الولاء السياسي والقانوني بين الافراد والدولة المنتمين اليها (طرق اكتساب الجنسية الأصلية والمكتسبة، حقوق وواجبات المواطن، فقدان الجنسية)[2]

---

[1] عبد العظيم وزير، تدريس حقوق الانسان في كليه الحقوق بالجامعة العربية ، حقوق الانسان المجلد الرابع، مناهج تدريس واساليبه في العالم العربي، دار العلم للملايين، لبنان، 1989،ص23.

[2] محمد شريف بسيوني، محمد سعيد الدقاق، عبد العظيم وزير، نفس المرجع السابق،ص80،ص81.

ومما سبق ذكره فان دور المؤسسة الجامعية في رفع مستوى التوعية بأهمية المواطنة من خلال تدريس حقوق الانسان يكون عبر تحقيق مجموعة من الأغراض التي تجمع بين:

- ❖ الإسهام من خلال البحث العلمي في تأصيل المواطنة وعلاقتها بحقوق الانسان، وخلق جيل من رجال القانون يؤمن بهذه الحقوق ويعمل على تكريسها في الواقع.
- ❖ القيام بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في المجالات المتعلقة بحقوق الانسان.
- ❖ نشر الوعي العلمي بهذه الحقوق عن طريق عقد المؤتمرات والندوات والملتقيات الوطنية والدولية لتعزيز دور الجامعة في نشر الوعي بفكرة المواطنة وتقريب الجامعة من المجتمع.
- ❖ التعاون العلمي بين المراكز والهيئات الوطنية والأجنبية في تعزيز المواطنه[1].
- ❖ كما يتوجب على مؤسسه التعليم الجامعي تجسيد قيم الديمقراطية وحقوق الانسان في كافة أطرافها وأقسامها وأن تجعل من ذلك سلوك منتهج في كافه تعاملها مع المرتبطين بها من هيئة تدريس وكادر اداري وطلبة ومجتمع.
- ❖ حق مشاركة المجتمع في مجالس اتخاذ القرار في مؤسسات التعليم الجامعي ومن بين ذلك الطلبة وهيئه التدريس والتنظيمات الطلابية.
- ❖ اشاعة الشفافية والمساءلة وضمان حق المجتمع في الحصول على المعلومات.
- ❖ تشجيع الطلاب على ممارسه حقوقهم الدستورية ودعم مؤسساتهم الديمقراطية الشرعية مثل الاتحادات الطلابية وغيرها.
- ❖ حسن تمثيل مفردات الخطاب الوطني على مسؤوليات الدور الوظيفي للطلبة وواجباتهم العلمية والوطنية.
- ❖ استجلاء المؤشرات الدالة على معالم البعد الاجتماعي والمدني في سياسة المجتمع، بما يعني وضوح الرؤية الوطنية حول مكانة الطلبة في المجتمع.

[1] محمد شريف بسيوني، محمد سعيد الدقاق، عبد العظيم وزير، نفس المرجع السابق،ص80،ص81.

❖ تأكيد مكانه الشباب الجامعي في النسيج المجتمعي باعتبارهم عنصرا اساسيا في المشروع الوطني للنهضة العلمية والتنمية الوطنيه.[1]

المطلب الثالث: الاقتراحات والحلول المستقبلية للسياسة العامة للدولة من خلال دور الجامعة.

لم يعد قابلا للجدل تأكيد الارتباط بين خطة التنمية الشاملة وخطة التنمية الفرعية المصاحبة لها في المجالات الاخرى وفي مقدمتها مجال التعليم باعتباره مدخل اساسي لأعداد وتنمية القوى العاملة في اية دولة، واعداد الاحتياجات التنموية بصفة مستمرة ومارينا.

ومن هنا تكون ايه محاوله لتخطيط السياسة تعليمية بعامة والتعليم الجامعي بخاصه هي محاولات لتحقيق اهداف خطه التنمية. وتخطيط التعليم الجامعي يهدف الى تحقيق رسالة الجامعات واهدافها وفي مقدمتها اعداد القوى العاملة من ذوي الكفاءات العلمية، التقنية والإدارية، وتحقيق التقدم والتنمية في مختلف المجالات وبمعنى اخر فان التخطيط التعليم الجامعي هو رسم السياسات التي يكفل تنفيذها بكفاءة تحقيق رسالة الجامعات على النحو الذي ذكرناه.

وتخطيط التعليم الجامعي ليس سهلا وانما هو تخطيط صعب وشاق لأمور كثيره منها:[2]

انه تخطيط بعيد المدى يتعلق بتحقيق نتائج من الكفاءات البشرية يحتاج اعدادها وقتا طويلا، وكلما طالت الفترة الزمنية بين وضع الخطة وبين تحقيق اهدافها كانت تخطيط شاقا وعصيرا وزادت احتمالات انحراف النتائج الفعلية عن الاهداف المرسومة.

---

[1] سامر كامل محمد، دور المنظومه التعليميه في تنميه قيم المواطنه والتفوق العلمي، نشير في الايام الجزائريه، 17/ 08/ 2009، ص 15. موقع http://www.djazairess.com/elayem/43097

[2] محمد سيف الدين فهمي، التخطيط التعليمي، مكتبه الانجلو المصرية، القاهره،2005، ص180.

ان عنصر المخرجات من العملية التعليمية في الجامعات ليس نمطيا او متماثلا يتسم بالثبات وانما هو متغير بطبيعته ويخضع لظاهرة عدم الاستقرار النوعي.

يتميز تخطيط تعليم الجامعي بانه لا يتحكم بصفة مباشرة في نوعيه موارده الطلابية ومستوياتها فهو يستقي تلك الموارد من مراحل التعليم السابقة دون ان يكون له في الغالب تأثير مباشر في اعدادها وتكوينها.

انه يعالج الناتج الفكري للقوى البشرية المثقفة التي تؤثر بالتيارات الثقافية والفكرية السائدة من جهة ولها مشاعرها واحاسيسها وتطلعاتها من جهة اخرى مما يجعل العملية التعليمية والثقافية للجامعة رسالة ليست سهله وميسوره بل شاقه ولا نستطيع القيام بها الا من خلال تنظيم اداري تتوفر فيه مقومات الاستقلال والحرية والتعاون والعلاقات الإنسانية السليمة ومسايرتها لجميع التغيرات التطورات الحضارية والعلمية والتكنولوجية .

ان سياسة التعليم الجامعي ترتبط بأمور اخرى مهمه كالنمو الديمغرافي للمجتمع والتوزيع الجغرافي للسكان والنشاط الاقتصادي والاجتماعي والخطط التنموية[1].

وخلاصه القول ان تخطيط التعليم الجامعي ليس بالأمر اليسير فهو يرتبط بمنابع طلابية لا يتحكم بصفة مباشرة في تشكيلها واعدادها، ثم انه يخضع لكثير من المؤثرات المتغيرة اثناء مساره الطويل الى ان ينتهي بنتائجه الى مصب غير مستقر في مواقع العمل المختلفة التي تتطور باستمرار في الكم والنوع والمستوى، بالإضافة الى ارتباطه بسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ضمن خطتها التنموية ومساراتها.

والسياسة التعليمية عموما في الجزائر وتعليم الجامعي بخاصه والتي وضع اسسها الاستعمار الاجنبي واستمرت من بعده تعمل على تخريج موظفين عموميين للقيام بالأعمال

[1] سامر كامل محمد، نفس المرجع السابق، ص15 .

الإدارية النمطية والتقليدية دون الاهتمام بالنظام التعليمي الذي يتماشى واحتياجات خطه التنمية الشاملة.

وعموما يمكن تلخيص اوجه النقد الى سياسة التعليم الجامعي في الجزائر بما يلي:

1) النظر الى عملية التعليم على انها نوع من الخدمة تتطلب انفاقا وليس استثمارا مما ادى الى عدم الاهتمام بها بالشكل الذي يجب وبالتالي غياب التخطيط سليم لسياستها.
2) التوسع في التعليم الجامعي باتجاه كمي دون أن يوجهها بطرق علمية لمقابلة الاحتياجات النوعية التي تتطلبها التنمية الشاملة في قطاعاتها المختلفة من حيث الحاجة الفعلية الى الكفاءات التقنية والإدارية بالكم والنوع.
3) انعزال مرحلة التعليم الجامعي عن المراحل التي تسبقها وانعدام التناسق بينها وبين تلك المراحل من حيث الاعداد وتخصصات الطلبة الذين سيدخلون الجامعة.

وكان نتيجة لهذه الظواهر السيئة التي سادت التعليم الجامعي الجزائري ما يلي:

1) انخفاض ملموس في المستوى العام للطلبة[1].
2) تخريج اعداد من تخصصات لا تدعو اليها الحاجة ونقص في تخصيصات جوهرية تسد حاجة خطة التنمية لها.
3) اتجاه نسبة كبيرة من الطلبة الى الفروع الإنسانية والاجتماعية نتيجة لغياب التخطيط السليم لمرحلة التعليم الثانوي والذي يعتبر العصب الاساسي للتعليم الجامعي.
4) وجود بعض المشكلات الناجمة عن ازدواج بين التعليم الجامعي والمعاهد والمدارس العليا، والتفرقة بين خليجي الجامعات والمعاهد المناظرة.
5) التوجه المخطط الاقتصادي والالتزام بتشغيل جميع الخريجين من جهة، وغياب تخطيط السليم للتعليم الجامعي والمرتبط بخطه التنمية الشاملة للدولة من جهة اخرى،

[1] محمد سيف الدين فهمي، نفس المرجع السابق، ص181.

ادى الى سوء توزيع العاملين حسب تخصصاتهم مما يؤدي الى انخفاض ادائهم وشال الخطة التنمية.

6) غياب البعد التنموي لمناهج تعليم الجامعي بالإضافة الى عدم تكييف المستوى العلمي والثقافي لتلك المناهج مع حاجة التنمية بل مجرد اعطاء طلبة الكثير من المعلومات الجامعية المتراكمة دون ان تتناسب وتطورات التكنولوجية الحديثة.

ومن هنا تظهر الأهمية البالغة للتخطيط الجامعي وربطة بخطة التنمية، لان في غياب هذا التخطيط مخاطره لها نتائجها السيئات تؤدي الى سوء استخدام الموارد البشرية.

بعبارة أخرى أن الذي يحدث في ظل غياب تخطيطي سياسات التعليم الجامعي وربطها بخطة التنمية ان تدفع الجامعات الى سوق العمل اعداد كبيره من التخصصات من خريجين معاهد والكليات النظرية، أكثر مما يحتاجه سوق العمل منها، في حين يوجد عجز كبير في بعض التخصصات العلمية والتقنية الأخرى، وبالتالي لابد من معالجه الامر بتدريب او اعادة التدريب للإعداد الفائضة تمهيدا لنقلهم الى وظائف جديده تتفق وتخصصاتهم وهذا ما يكلف كثير من الجهد والوقت والمال على حساب خطة التنمية.

ومن أجل ربط التعليم الجامعي بخطه التنمية كمدخل اساسي من مداخل التنمية يمكن اعتبار مؤشرات التالية أساسا على عملية يسترشد بها.[1]

- بيان اجمالي الاحتياجات من القوة البشرية على المستوى الوظيفي والمهني خلال سنوات الخطة كما تتحدثها انماط التنمية في مختلف قطاعاتها.
- بيان اجمالي العرض من القوى البشرية على المستوى الوظيفي والتعليم كما حددتها الاتجاهات السائدة والمنتظرة في أجهزة التعليم والتدريب عموما وتعليم الجامعي خاصة خلال سنوات الخطة.

[1] عبد المعطي عساف، المتغيرات الأصلية في عملية التنمية، جامعة القاهرة، مصر، 2009،ص75.

- بيان اجمالي تطور قوه العمل خلال سنوات الخطة ومن ثم يمكن اجراء عمليات الموازنة بين جمله العرض من القوى البشرية والطلب عليها وتقدير العجز او الفائض منها.

ويمكن اجراء عمليه الموازنة على مستويين أولهما الموازنة بين اجمالي الاحتياجات من القوى البشرية تبعا لمستوياتها الوظيفية، واجمالي العرض منها على اساس النمو المنتظر في اجهزه التعليم والتدريب خلال سنوات الخطة على مستوى القط. وثانيهما بنفس الأساس السابق على المستوى الوطني ومما سبق، فان تحقيق الناحية الإنتاجية في التعليم الجامعي لا يمكن ان تتم الا عن طريق وضع خطه له تقوم على اساس دراسة الاحتياجات المستقبلية من حيث الاعداد والتخصصات. و عندما تطلع الجامعات بمسؤولياتها في اعداد وتنميه القوى البشرية بأنواعها ومستوياتها المختلفة فإنها تعتبر الجهة الأساسية في تشكيل قوى العرض.

وعليه فان تخطيط القوى البشرية سوف يحتاج الى بيانات إحصائية تبين تطور اعداد طلب المقبولين والمسجلين في مختلف المعاهد والكليات ثم عدد متخرجين من كل منها تبعا لتخصص. هذا الى جانب بيانات الخاصة بإعداد هيئات التدريس وتخصصاتهم لمعرفة نسبتهم الى العدد المقابل من الطلبة. اذ انه من الضروري الحصول على هذه البيانات لفتره زمنيه طويله نسبيا بغيت دراسة الاتجاهات الحديثة للتوسيع في التعليم الجامعي وتطوير قدراته الاستيعابية. ويعتبر تحليل هذه البيانات وترتيبها مرحله اساسيه تمكننا من تخطيط القوى البشرية توطئة لرسم سياسة سليمة لتعليم الجامعي مرتبطة بخطة التنمية وتكفل تحقيق التوازن بين العرض والطلب من القوى البشرية على المستوى الوطني، والذي نؤكده بان رسم سياسة للتعليم بعامه والتعليم الجامعي بخاصة في معزل عن حاجه خطه تنميه تؤدي الى خلق المزيد من الطاقات المعطلة.[1]

[1] عبد المعطي عساف، المتغيرات الأصلية في عملية التنمية، جامعة القاهرة، مصر، 2009،ص75.

وبما ان خط التنمية مؤلفة من مكونات جزئيه تمثلها خطط المؤسسات، فانه يغدو من الواضح أن تنفيذ الأولى من هذه المخطط خصوصا في مجالي السياسة التعليمية والتكوينية حيث ان جدول القوى العاملة على مستوى المؤسسة تحدد انواع التخصصات المطلوبة. فان تصويرها في هذه الجداول وبالتالي جمعها وتنسيقها بينها يمكن ان يعكس حجم الطلب من القوى العامة بالكم والكيف على المستوى الوطني وهذا يساعد على بيان اوجه النقص في كل تخصص بعد الاخذ بعين الاعتبار الامكانيات الحالية للأجهزة التعليم (متمثلة في المعاهد والكليات) ومراكز التدريب التي تتحكم في العرض وبالتالي يمكن رسم سياسة التعليم الجامعي اتخاذ الاجراءات العلمية والعملية التي تكفل توفير الاعداد التخصصات المطلوبة ضمن فتره خطه التنمية.

أولا: دور الجامعة في البناء الديمقراطي:

- تعريف البناء الديمقراطي:

إن البناء الديمقراطي يتمحور حول جملة من الشروط تتمثل في مبدأ المساواة والعدالة للجميع من أجل ترسيخ مبدأ الولاء للدولة وهي هنا الدولة الدستورية الشرعية والتي استمدت شرعيتها من ثقة المجتمع والتي جاءت تكميلا لخطوات النهج الديمقراطي الناجح، والحقيقة أن هناك اعتبارات كثيرة لأسس البناء الديمقراطي ومنها يجب أن يكون المواطنون يشعرون بالتساوي أمام القانون وأن يكونوا سواسية في الحقوق والواجبات ولا تفريق بينهم بسبب اللون أو العرق أو الدين أو المذهب أو الاعتبار الاجتماعي. وضروري جدا أن تتمتع المرأة بالمساواة التامة مع الرجل وهذا ركيزة من ركائز أي نظام اجتماعي حضاري وفي ميادين التعليم والعمل والحياة السياسية والثقافية والاجتماعية. وأن يراعي بشكل كبير الاهتمام بنواة المجتمع الصغيرة

وهي الأسرة، وأن يكفل الدستور الشرعي المنبثق من اتفاق الجماهير كيان الأسرة ويحفظ حقوقها القانونية.[1]

ثانيا: دور الجامعة في تعزيز روح المواطنة:

يهدف نظام التعليم الجامعي إلى تحقيق تكوين شامل متجدد يساهم في تنمية الجوانب الروحية والخلقية والذهنية والجسمية لتكوين المواطن السوي المتكامل الشخصية وإكسابه القدرة على الإسهام في خلق المجتمع المتعلم المنتج وفي صنع التقدم الثقافي والتطور الاجتماعي الاقتصادي الشامل للإنسان والوطن، بمعنى توفير ثقافة المناخ الجامعي الداعمة لتأكيد العلاقة بين الكفاءة والمواطنة. وتدعيم ممارسات الأداء الجامعي في علاقاته بتكوين المواطنة النشطة وترصين مخرجات العملية التعليمية.

لذا تساهم الجامعة في بناء قيم الطلبة وتحقيق التوازن بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي من أجل التنمية وبشكل يمكن الطالب من استيعاب التطورات العلمية والتقنية ومتابعة نتائج البحوث والإسهام في تطويرها وتكييفها لحاجات المجتمع.[2]

1_مفهوم المواطنة:

_لغة:

المواطنة بمعناها اللغوي العربي تدل على مفاعلة أي أن معناها من ناحية الصيغة اللغوية: اتفاق بين طرفين للاشتراك في شيء ما وهذا المعنى اللغوي غير بعيد عن المعاني المعاصرة للمواطنة كما هي مشتقة من اسم الفاعل مواطن، وذكرت في القرآن الكريم بقوله تعالى (لقد

---

[1] زين العابدين معو، ***دور الجامعة في تعزيز روح المواطنة والبناء الديمقراطي***، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 2، المجلد 7، سنة 2020. ص1585.

[2] لكحل أحمد، دور الجامعة في تطوير قيم المواطنة، مجلة المفكر، العدد الثاني عشر، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية.ص226.

نصركم الله في مواطن كثيرة).ويشير الموطن في لسان العرب بحسب ابن منظور إلى "المنزل الذي يقوم فيه الإنسان، فهو وطنه ومحله".

_إصطلاحا:

وردت العديد من التعاريف الخاصة بمفهوم المواطنة، حيث ركز كل منها على جانب معين، فكلمة المواطنة يرجع إلى عهد الحضارات القديمة مثل اليونانية والرومانية حيث أنها مشتقة من كلمة polis ومعناها المدينة، ومن ثم تعنى تعبير المواطنة الحالة القانونية التي تعكس العلاقة بين المواطن والوطن.

وكلمة المواطنة هي ترجمة لكلمة citoyenneté باللغة الفرنسية، ويقابلها في اللغة الألمانية كلمة staasburgerschaft، وتدل في قاموس Larousse على أن الفرد له صفة المواطن ولابد من توفر بعض الإجراءات لديه لكي يكتسب المواطنة والمواطن ذاته هو شخص مسجل رسميا ضمن أعضاء مجتمع سياسي لدولة ما، إما بسبب أنه ولد في هذه الدولة أو بموجب تجنسه فيها، كما ذكر قاموس لاروس في موضع آخر لفظ المواطنة بمعنى المساهمة في حكم دولة ما على نحو مباشر، ولفظ المواطن بمعنى الشخص الذي يتمتع بعضوية بلد معين ويستحق بالتالي ما ترتبه هذه العضوية من امتيازات، بينما جاءت في قاموس روبرت أن المواطنة صفة للمواطن الذي يتمتع بحقوقه السياسية، وفي السياق ذاته يعرفها قاموس Cambridge بأن المواطنة تتكون عندما يكون المواطن فيها عضو في المجتمع السياسي يتمتع بالحقوق ويقوم بواجباته العضوية.[1]

_دور الجامعة في تعزيز قيم المواطنة:

تساهم الجامعة في رفع مستوى الوعي الفكري والقانوني، عبر تطوير العملية التربوية والتعليمة وخاصة تطوير مناهج التعليم العالي، وإعداد الكوادر المتخصصة التي تتطلبها

[1] نهلة محمد مصطفى جندية، مفهوم المواطنة والأسس التي تقوم عليها في ألمانيا ومصر، الدراسات العليا والبحوث، كلية الحقوق، جامعة المنوفية. ص12.

احتياجات التنمية في المجتمع وفق خطة علمية متناسقة ومدروسة، عبر إنشا البحوث والاشراف عليها بشكل مستمر.

كما تساهم الجامعة في نشر المعرفة والثقافة وجعل مؤسساتها في خدمة المجتمع، وتشجيع ودعم التأليف والبحوث العلمية ونشرها والخاصة بتطوير المواطنة وعلاقتها بموضوع حقوق الإنسان، باعتبار أن جوهر المواطنة هو الانسان من خلال الإعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة التي ترتكز على أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

وإدراكا من المجتمع الدولي بأهمية فكرة المواطنة وتعليم حقوق الإنسان. فقد بذلت أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة لاسيما اليونسكو جهود كبيرة من أجل تشجيع دور الجامعة في هذا المجال، حيث ترتكز مهمة الجامعة في تعزيز مفاهيم المواطنة وتنمية حقوق الانسان عبر إذكاء الوعي بأهمية هذا المجال من خلال مجالات مختلفة، لتكوين أجيال مستقبلية تحترم حقوق الإنسان. [1]

[1] لكحل أحمد، دور الجامعة في تطوير قيم المواطنة، مجلة المفكر، نفس المصدر السابق. ص11.

الخاتمة

خاتمة

قد أظهرت هذه الدراسة أن الجامعة باعتبارها مؤسسة علمية ومعرفية، تمتلك مقومات فريدة تؤهلها للعب دور محوري في صنع السياسات العامة، من خلال ما تنتجه من بحوث علمية، وما توفره من خبرات وكفاءات قادرة على تحليل المشكلات واقتراح الحلول المبنية على الأدلة. ومع ذلك، فإن تفعيل هذا الدور يظل رهيناً بوجود بيئة مؤسساتية وتشريعية داعمة، وآليات تعاون فعالة بين الجامعات ومراكز صنع القرار. كما تبين أن لمشاركة الجامعة في السياسات العامة انعكاسات اجتماعية إيجابية عميقة، إذ تساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية، وتوجيه الموارد نحو أولويات المجتمع، وتقديم حلول علمية للتحديات التنموية، فضلاً عن ترسيخ ثقافة المشاركة والحوكمة الرشيدة. فكلما كانت السياسات ناتجة عن معرفة موضوعية، كلما زادت فعاليتها وشرعيتها المجتمعية. غير أن الدراسة كشفت أيضاً عن وجود جملة من التحديات، من أبرزها ضعف التنسيق بين الجامعات والحكومات، وعدم توظيف نتائج البحوث في صنع القرار، فضلاً عن محدودية التمويل والقيود البيروقراطية.

الإجابة على التساؤلات واختبار الفرضيات

في السؤال الأول تمت الإجابة عليه من خلال الفصل الأول حيث تم التطرق الى مفهوم وتعريفات السياسة العامة وأهم أنوعها أما السؤال الثاني فتمت الى الإجابة عليه في الفصل الثاني حيث تم التطرق الى تعريف الجامعة الجزائرية وأهم المراحل التي مرت بها منذ الإستقلال الى يومنا هذا، أما بالنسبة للتساؤل الثالث فقد تطرقنا اليه في الفصل الثالث والذي يتمثل في علاقة الجامعة بالسياسة العامة من خلال الكوادر الجامعية والتسيير من طرفهم.

وتم اختبار الفرضيات حيث تم إثبات الفرضية الأولى والتي تقول يمكن تفعيل دور الجامعة في صناعة السياسة العامة من خلال التنشئة السياسية كما تم إثبات الفرضية الثانية والتي تقول يمكن تفعيل دور الجامعة في صنع السياسة العامة من خلال تعزيز روح المواطنة، كما

خاتمة

تم إثبات الفرضية الثالثة والتي تقول يمكن تفعيل دور الجامعة في صنع السياسة العامة من خلال المشاركة السياسية.

نتائج الدراسة: ستمكننا عرض هذه النتائج من الإجابة عن الإشكالية المطروحة: كيف يمكن تفعيل دور الجامعة في صناعة السياسة العامة في السياقات العربية، بما يضمن تحقيق أثر اجتماعي ملموس ومستدام؟.

_مساهمة الجامعات في السياسة العامة لا تزال محدودة وغير ممنهجة، إذ غالبًا ما تُستبعد الجامعات كمصدر رسمي وفاعل في صياغة السياسات، بالرغم من امتلاكها القدرات العلمية والمعرفية الضرورية.

_وجود فجوة واضحة بين البحث العلمي ومتخذي القرار، تعود إلى ضعف التواصل المؤسسي، وعدم وجود قنوات تنسيق فعالة، بالإضافة إلى غياب ثقافة الاعتماد على الأدلة والبيانات في صنع القرار لدى بعض المؤسسات الحكومية.

_انعكاسات الدور الأكاديمي للجامعة على المجتمع تُعد إيجابية، حيث تسهم الأبحاث والسياسات المبنية على المعرفة في تعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين جودة الخدمات العامة.

توصيات:

_تعزيز قنوات التواصل المؤسسي بين الجامعات وصنّاع القرار، من خلال إنشاء منصات مشتركة، ومجالس استشارية تضم ممثلين عن كلا الطرفين، لضمان إدماج الخبرة الأكاديمية في مراحل إعداد السياسات.

– توفير التمويل الكافي والدائم للبحث العلمي المرتبط بالسياسات العامة، مع تخصيص منح تنافسية للمشاريع التي تهدف إلى دعم قرارات الدولة أو تقييم البرامج العامة.

خاتمة

ـــ تفعيل دور مراكز البحوث الجامعية في خدمة السياسات العامة، وذلك بدعم استقلاليتها، وتوجيه مشاريعها نحو القضايا ذات الأولوية الوطنية، وتشجيع البحوث التطبيقية المرتبطة بالواقع الاجتماعي

والاقتصادي.

_إدراج الأكاديميين والخبراء الجامعيين ضمن لجان إعداد السياسات الحكومية، لتمكينهم من المساهمة المباشرة في تحليل المشكلات وتقديم البدائل العلمية.

_تعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية والمسؤولية المدنية داخل الحرم الجامعي، لربط الجامعة بقضايا مجتمعها، وتمكينها من لعب دور فعّال في صياغة سياسات نابعة من احتياجات واقعية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

كتب:

1- عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، بيروت، 1989

2- عبد النور ناجي ومبروك ساحلي ، مقدمة في دراسة السياسة العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، عنابة ، 2014،

3- Patrick Hassenteufel, sociologie politiqe : l'action publique, Paris:armand colin éditeur, 2008,

4- فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1، عمان ،2001

5- Thomas A.Birkland, An introduction to the policy process theories, concepts, and models of public policy making, New York: M.E.Sharpe. Inc, 3rd ed,2011

6- Thomas R Dye, understanding public policy, New Jersey: Prentice Hall Inc Englewood cliffs, 2nd, 1975, pl

7- أندرسون جيمس ، صنع السياسات العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1999.

8-عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة بين النظرية والتطبيق ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية، دط، مصر، 2010

9-صالح بلحاج ، تحليل السياسات العامة: الجزء الأول الديناميكيات والمعارف الأساسية، دار بن مرابط ، دط، الجزائر ، 2015

10- محمد سيف الدين فهمي، التخطيط التعليمي، مكتبه الانجلو المصرية، القاهره،2005.

11- عبد المعطي عساف، المتغيرات الأصلية في عملية التنمية، جامعة القاهرة، مصر، 2009

12-الفهداوي خليفة فهمي ، السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، دط، مصر، 2001.

13- خيري قوي، دراسة السياسة العامة ، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1988.

14- خيري قوي، دراسة السياسة العامة ، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1988.

15- ناجي عبد النور وساحلي مبروك، مقدمة في دراسة السياسة العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع، دط، عنابة ، 2014

16-براهيم أبراش، النظرية السياسية بين التجريد والممارسة تداخل النظرية السياسية والخطاب السياسي في العقل العربي، الجندي لنشر والتوزيع، ط2، القدس، 2012

17- أسماء بن قادة ، أفكار خارج المزاج ، دار القصبة للنشر، ط 1 ، الجزائر ،2018

18- نيفين سعد، النظم السياسية في ودودة بدران وآخرون، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية و الإستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، دط، القاهرة، 2003

19-إسماعيل عبد الفتاح و محمود منصور هيبة، النظم السياسية وسياسات الإعلام الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2004

20-عامر خضير، الكبيسي السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، دط، القاهرة، 2000

21- أحمد مصطفى الحسين، تحليل السياسات مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، مطابع البيان التجارية، دط، الأردن، 1994

22- عامر الكبيسي ، صنع السياسات العامة ، دار مجدلاوي ، دط، عمان ، 2004 ، ص 82

23- محمد قاسم القريوتي، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة ، دار الشوق ، د ط، عمان ، 1985.

24- محمد العجاتي، السياسات العامة صنع السياسات العامة وتحليلها والتأثير فيها، منتدى البدائل العربي للدراسات، دط، بيروت، 2020

25- احمد بدر ، الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، دار قباء للنشر والتوزيع، دط، القاهرة، 1998.

26- فاروق حميدشي، الجماعات الضاغطة، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، 1998

27-عبد الله زلطة، الرأي العام والإعلام. دار الفكر العربي، ط1، القاهرة ، 2002

28- عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة النظرية والتطبيق ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، دط، القاهرة،2010

29- سعيد التل، وآخرون، قواعد التدريس بالجامعة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ، 1997

30- هاشم فوزي دباس العبادي، الطائي يوسف حجيم، وآخرون ، إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الاداري المعاصر ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2007

31-سعيد محمد المصري ،التنظيم والإدارة مدخل معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999

32-سوسن شاكر بدر، محمد عواد الزيات، الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعميم العام والجامعي، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008

33- سيد أحمد،مصطفى،إدارة المواردالبشرية، دار النشر والتوزيع ، القاهرة ، 2008 .

34- شدوان عمي شيبة، العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، 2005

35- صالح خميل أبو أصبع،العلاقات العامة والاتصال الإنساني، دار الشروق، عمان،1999

36- عمي الباز، العلاقات العامة والعلاقات الإنسانية والرأيث العام، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002

37- عمي الحوات، النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية، منشو ا رت شركة أكا، مالتا ، 1988 ،

38- عمي الراشد،الجامعة والتدريس الجامعي، ط 1، دار الشروق، دار ومكتبة اليلال، جدة، بيروت ،2000

39-وديع فمسطين وحسن خميفة، العلاقات العامة فن ، دار المعارف، القاهرة ، 1968

النصوص القانونية

1- المرسوم التنفيذي رقم83/544 المتضمن القانون السياسي للجامعة ، المؤرخ في 24 سبتمبر 1983

2-المرسوم التنفيذي رقم 98 / 253 المؤرخ في 17 أوت 1998

3-القانون 08 / 05 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق ل 23 فبراير سنة 2008

4- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 المؤرخ في 10 كانون الأول 1948.

5- المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ،1000 المؤرخ في 16 كانون الاول 1966، تاريخ بدا النفاذ ثلاثة كانون الثاني 1976.

6- لإعلان المتعلق بحق ومسؤوليه الافراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحمايه حقوق الانسان والحريات الأساسي المعترف بها عالميا، اعتمد ونشر على الملا بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحده53/144 المؤرخ في 9 كانون الاول 1998.

7- Pierre Muller, les politiques publiques, France, presses universitaires, 8 éditions, 2010

8- Marc Jacquemain et Bruno Frère, paradigm pour le xxi scècle, Belgique éditions de boeck université, 1 er édition, 2008

9- Knoepfel Peter and others, analyses et pilotage des politiques publiques : France Suisse Canada, Québec: Presses de l'Université du Québec, 2015.

10- Réjean Landry, introduction à l'analyse des politiques, Canada ,les presses de l'université de laval, 1980.,

11- Clarke E Cochran and all, American public policy an introduction, .,United States of America: Michael Rosenverg, 9th edition, 2009

12- Werner Bussmann Ulrich Kloti, Peter Knoepfel, politiques publiques évaluation, Paris, ECONOMICA collection politique comparée ECONOMICA, 1998

الاطروحات الجامعية:

قائمة المراجع

1-أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط2، عمان ، 2002

2-على محمود محمد محمود، دور جماعات المصالح في صنع السياسات العامة في مصر دراسة حالة السياسة البينية، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2007.

3- عمار معمر، إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر-دراسة وصفية تحليلية-، مذكر مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسة والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008-2009

4-وصال نجيب العزاوي، السياسات العامة حقل معرفي جديد، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، ط1، بغداد، 2001

5-جمال مجاهد، الرأي العام وقياسه الأسس النظرية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2004

6- ليلى نمور، كفاءة هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي جامعة قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2012

7-عايدة بايمة ، نحو الجامعة الجزائرية الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر 1981

8- سيد علي ذهبية، تكوين اساتذة التعليم العالي في الخارج وعلاقته بالكفاءة الوظيفية، مذكرة لنيل شهادة المجاستير،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة بوزريعة الجزائر ، 2011،.

9- حسين الطيب، الممارسة السوسيولوجية في الجامعة واقعها وتمثلاتها لدى الاساتذة، مذكرة لنيل شهادة المجاستير في علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 1999.

10-بن علي أحمد، ادارة التعليم العالي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر

11- علي لرقط، امكانية ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، مذكرة لنيل شهادةماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة

12- خليل شرفي،دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة محمد خيضر، بسكرة

13-سمير حسن منصور،منياج العلاقات العامة من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية،2000

14- سمير عبد الحميد قطب، فلسفة التميز في التعميم الجامعي)نحو جامعة متميزة(، نبة النيل العربية، الجيزة، 2009

15-عمي السيد إبراهيم عجوة، العلاقات العامة في المجال التطبيقي، مركز جامعة القاىرة للتعليم المفتوح، القاىرة، 2000 .

16- فتيحة حفحوف، معوقات البحث العلمي في الجامعات الجزائرية من وجهة نظر الاساتذة الجامعيين،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، ادارة وتنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف، 2007 - 2008

17- نهلة محمد مصطفى جندية، مفهوم المواطنة والأسس التي تقوم عليها في ألمانيا ومصر، الدراسات العليا والبحوث، كلية الحقوق، جامعة المنوفية

18-مليحان ، معيض الثبيتي ، الجامعات نشأتها ، مفهومها ، وظائفها ، دراسة وصفية تحليلية المجلة التربوية

19- أديب خضور،الإعلام والأزمات ، أكاديمية نايف العربية لمعموم الأمنية، الرياض، 1999

20-م نور محمد حضير، زينب فلاح حسن، دور الجامعة في تنشئة الوعي السياسي، جامعة بابل، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع.

21- ليلى سيدهم دور النخبة الحاكمة في عملية التحول الديمقراطي بالجزائر 1986-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016_2017.

22- أ.الإمام سالمة، السياسة التعليمة والعلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة: مقاربة في التحليل النظمي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، السنة ديسمبر 2016

23- د. كريمة محيوز، أ. ليندة صيمود، الملتقى الدولي حول: العلاقة بين الجامعة ومحيطها السياس

24 Riadh Bouriche, analyse des politiques publiques, revue sciences ,humaines, 2006

مجالات:

1- بلال دربال، السياسة اللغوية المفهوم و الآلية ، مجلة المخبر ، 2014.

2- هشام زغاشو ، صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية ، 2015.

3- عبد العزيز بن سطام بن عبد العزيز، ضوابط سن السياسة العامة دراسة من المنظور الشرعي والإداري، مجلة الإدارة العامة، 2015

4- اليونسكو، الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، منشورات جامعة دمشق، 1986.

5- فرح ضياء حسين، أنواع السياسات العامة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، 2021

6- عمار معمر، صعوبات وتحديات السياسة العامة في الجزائر، مجلة المفكر، 2012

7- الصادق دهاش، تطور الجامعة الجزائرية بين الواقع والمأمول، مجلة دراسات نفسية وتربوية، 2017

8- بومدين ، عربي ، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية ، الفرص والقيود ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية

9- العيفة جمال ، الجامعة الجزائرية في ظل التشريعات الجديدة ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية.

10-عليوة علي ، شكل ووظائف الجامعة الجزائرية في ظل الأنوميا ، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث

11- الحاج جينان ، الجامعة الجزائرية بين السياسة المرسومة ودواعي الإصلاح مجلة الفكر القانوني السياسي

12- أ. عبد الله كبار، النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر، قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر، جوان 2013.

13- أ.الإمام سالمة، السياسة التعليمة والعلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة: مقاربة في التحليل النظمي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، السنة ديسمبر 2016

14- غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، مركز دراسات الغد العربي. غزة، 2004.

15- د. جمال زيدان، دور المجتمع المدني في تحليل السياسات العامة في الجزائر، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 8، العدد1، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر. ماي 2021.

16- ندى أحمد موسى وآخرون، السياسة العامة ودور تشكيلات منظمات المجتمع المدني في صنعها، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 5، العدد 1، 2025.

17- نسرين عبد الحميد نبيه، مبدا المواطنه بين الجدل والتطبيق، مركز الاسكندريه للكتاب، الاسكندريه،2008.

18- يدي ولد السالك، تكريس قيم المواطنة ما تخلي ترسيخ الممارسة الديمقراطية، مجموعه الخبراء المغاربيين، عدد 9 نوفمبر 2012، مركز الدراسات المتوسطية والدولية.

19- عبد العظيم وزير، تدريس حقوق الانسان في كليه الحقوق بالجامعة العربية ، حقوق الانسان المجلد الرابع، مناهج تدريس واساليبه في العالم العربي، دار العلم للملايين، لبنان، 1989.

20- سامر كامل محمد، دور المنظومه التعليميه في تنميه قيم المواطنه والتفوق العلمي، نشير

21- زين العابدين معو، دور الجامعة في تعزيز روح المواطنة والبناء الديمقراطي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 2، المجلد 7، سنة 2020.

22- لكحل أحمد، دور الجامعة في تطوير قيم المواطنة، مجلة المفكر، العدد الثاني عشر، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية.

Abdel-Motaal,Mostafa B. 1992.Strategic Perspectives on the Planning

23-of Higher Education, Higher Education Policy, 5 (2): 20-22

24- عبد الجليل مصطفى ، أثر العولمة والتخطيط الاستراتيجي على فاعلية الجامعات العربية، جهورية السودان، ورقة مقدمة لندوة استراتيجية التعليم الجامعي العرب وتحديات القرن الـ 21، 2007

Martinet, Alain-Charles et al. 1994.Processus de planification 25-
stratégique etdynamique de changement radical, Communication
présentée au 3rd international conférence du management stratégique,
.Lyon mai

Schaeffer, Chantale &Mailhot, Véronique. 2009. Les universités -26
sur le chemin du management stratégique, Revue Française de
.(1) Gestion, 191

Poister, Theodore H &Streib, Gregory. 2005.Elements of -27
Strategic Planning and Management in Municipal Government, Public
.(1) Administration Review, Jan/Feb, 65

الفهرس

مقدمة .....أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة العامة في الجزائر

المبحث الاول: مفاهيم نظرية حول السياسة العامة..... 10

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة 10

المطلب الثاني: نشأة وتطور السياسة العامة 21

المطلب الثالث: انواع وخصائص السياسة العامة..... 24

المبحث الثاني : مراحل والجهات الفاعلة في صنع السياسة العامة..... 29

المطلب الأول: مراحل صنع السياسة العامة 29

المطلب الثاني: الجهات الفاعلة في صنع السياسة العامة 32

المطلب الثالث: تحديات وصعبات السياسة العامة 36

المطلب الرابع: تقيم السياسة العامة 38

الفصل الثاني : الجامعة الجزائرية

تمهيد 42

المبحث الأول : ماهية الجامعة الجزائرية 43

المطلب الأول: نشأة الجامعة عبر التاريخ 43

المطلب الثاني : تطور وتعريف الجامعة الجزائرية 49

المطلب الثالث : شبكة الجامعة الجزائرية..... 51

المبحث الثاني : وظائف ومعدات وأهداف الجامعة الجزائرية 58

المطلب الأول : وظائف ومعايير تصنيف الجامعة الجزائرية 59

المطلب الثاني : مميزات ومشاكل الجامعة الجزائرية 62

المطلب االثالث : أهداف الجامعة الجزائرية 65
خلاصة 70

الفصل الثالث: رسم الجامعة الجزائرية للسياسة العامة : الآثر والانعكاس

تمهيد 72
المبحث الأول: دور الجامعة في تنمية الوعي السياسي والإجتماعي 73
المطلب الأول: دور الجامعة في تكوين النخب السياسية والتنشئة السياسية والاجتماعية: 73
المطلب الثاني: المجتمع المدني والجامعة الجزائرية وأدوارهما الجديدة في رسم السياسة العامة 80
المطلب الثالث: دور الجامعة في البناء الديمقراطي وتعزيز روح المواطنة. 85
المبحث الثاني: النخب العلمية ورسم السياسة العامة: الآثار والانعكاس. 86
المطلب الاول: دور المخابر العلمية في رسم الخطط الاستراتيجية المستقبلية..... 86
المطلب الثاني: تعاون الجامعة مع المجتمع المدني تكريس قيم المواطنة. 88
المطلب الثالث: الاقتراحات والحلول المستقبلية للسياسة العامة للدولة من خلال دور الجامعة. 95
خاتمة 105
قائمة المراجع..... 109
ملخص 122

ملخص

يتبيّن من خلال هذه الدراسة أن الجامعة تمثل ركيزة أساسية في بناء المجتمعات وتوجيه مساراتها التنموية، ليس فقط من خلال دورها التقليدي في التعليم وإنتاج المعرفة، بل أيضاً من خلال إسهامها في صياغة السياسات العامة التي تمس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية .لقد أكدت نتائج البحث أن مساهمة الجامعة في صنع القرار السياسي لا تزال دون المستوى المأمول، بالرغم من توفر الإمكانات البشرية والمعرفية القادرة على تقديم حلول علمية للمشكلات العامة. ويذهب هذا القصور إلى ضعف التنسيق المؤسسي، وغياب آليات واضحة لدمج البحوث الأكاديمية في عمليات اتخاذ القرار، إضافة إلى محدودية الدعم والتمويل الموجه للبحث العلمي المرتبط بالسياسات العامة .وعلى الرغم من هذه التحديات، أظهرت الدراسة أن حضور الجامعة في مجال السياسات العامة ينعكس بشكل ملموس على الواقع الاجتماعي، من خلال دعم العدالة والشفافية، وتحسين فعالية السياسات العامة، وترسيخ أسس الحكم الرشيد .من هنا، تبرز الحاجة إلى تمتين العلاقة بين الجامعات وصنّاع القرار، وبناء شراكات استراتيجية تُمكّن الجامعة من أداء دورها الوطني كمصدر موثوق للمعرفة والمشورة، يسهم في بناء سياسات أكثر عدلاً وكفاءة واستجابة لاحتياجات المجتمع.

Summary

This study demonstrates that the university plays a fundamental role in shaping societies and guiding their development paths—not only through its traditional function of education and knowledge production but also through its contribution to the formulation of public policies that affect various aspects of social and economic life. The findings confirm that the university's involvement in policymaking remains below expectations, despite the availability of academic and research capacities capable of offering scientific solutions to public issues. This limited role is largely due to weak institutional coordination, the absence of clear mechanisms for integrating academic research into decision-making processes, and insufficient funding for policy-oriented research. Nevertheless, the study highlights that the university's engagement in public policy has a tangible positive impact on the social sphere by promoting justice, enhancing the effectiveness of public policies, and strengthening the principles of good governance. Accordingly, there is a pressing need to reinforce the relationship between universities and policymakers, and to build strategic partnerships that enable the university to fulfill its national role as a reliable source of knowledge and expertise—contributing to the development of more just, efficient, and responsive policies that meet the needs of society.